2 0 1 3/4

التقرير العالمي
لرصد التعليم للجميع

التعليم للجميع

التعليم والتعلّم:
تحقيق الجودة للجميع

الملخص الجنساني

منظمة الأمم المتحدة
للتربية والعلم والثقافة

UNGEI
United Nations Girls' Education Initiative

التعليم والتعلّم:
تحقيق الجودة للجميع

الملخص الجنساني

منشورات
اليونسكو

منظمة الأمم المتحدة
للتربية والعلم والثقافة

ظروف التعلّم: حدث تحسّن في التعلّم في مدرسة ابتدائية في منطقة أنتوفاغاستا الفقيرة في شيلي بعد أن ضمت سلطات المدينة والمؤسسات الخاصة قواها لتحسين البنى الأساسية

Credit: Hugo Infante/UNESCO

التعليم والتعلّم:
تحقيق الجودة للجميع

الملخص الجنساني

UNGEI
United Nations Girls' Education Initiative

UNESCO
منظمة الأمم المتحدة
للتربية والعلم والثقافة

التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع مطبوع سنوي مستقل يصدر بمساعدة اليونسكو ودعمها

صورة الغلاف: كاريل برينسلو/ARETE/UNESCO

ED-2014/GMR/GS/1

جدول المحتويات

قائمة أطر النصوص والأشكال والجداول والرسوم البيانية
الرسائل الرئيسية 4

الجزء 1 رصد التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التعليم للجميع 3

مقدمة 7
التقدم نحو تحقيق التكافؤ والمساواة بين الجنسين. 7
الفتيات أكثر عرضة لعدم الانتفاع بالتعليم الابتدائي 8
لا تزال الفتيات يتعرضن لأشد حالات عدم المساواة في الانتفاع بالتعليم الثانوي. 11
تتباين أوجه التفاوت بين الجنسين بحسب تباين فئات الدخل 14
كم عدد البلدان التي يحتمل أن تحقق التكافؤ بحلول عام 2015؟ 14
إنصاف الجميع – ما هي المدة اللازمة لبلوغ هذا الهدف. 15
متى سيتسنى لجميع الفتيات إتمام التعليم الابتدائي؟ 16
متى سيتسنى لجميع الفتيات إتمام المرحلة الدنيا من التعليم الثانوي؟. 16
ما هي المدة اللازمة لبلوغ تعميم إتمام المرحلة التعليمية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى؟ 16

الجزء 2 التعليم يغير مجرى الحياة 17

التعليم يؤدي إلى الحد من الفقر ويعزز فرص العمل 20
التعليم يفتح الطريق أمام النساء الفقيرات إلى التمتع بحياة أفضل. 21
التعليم يزيد حظوظ النساء في المشاركة في القوة العاملة 22
التعليم يضع حداً لفرق الأجور بين الجنسين. 23

التعليم يحسّن صحة النساء وصحة أطفالهن 24
أدى تعليم الأمهات إلى إنقاذ أرواح ملايين الأطفال 24
الأمهات المتعلّمات أميل إلى التماس مساعدة ممرضات مؤهلات أثناء الولادة. 26
الأمهات المتعلّمات يحرصن على تلقيح أطفالهن. 26
تعليم الأمهات يساعد في تحاشي الإصابة بمرض الالتهاب الرئوي. 26
تعليم الأمهات يساعد على الوقاية من الإسهال لدى الأطفال ومعالجته. 26
التعليم وسيلة هامة لإنقاذ حياة الأمهات. 27
يضطلع التعليم بدور رئيسي في احتواء أخطار الأمراض في صفوف الفتيات والنساء. 27
مهارات القرائية تحسّن معارف النساء عن فيروس ومرض الأيدز 29
التعليم يعزز معالجة الملاريا والوقاية منها لدى الفتيات والنساء 29
بدون تعليم الفتيات والنساء لن يتم القضاء على الجوع 31

التعليم يعزز قيام مجتمعات سليمة. 32
التعليم يرسي أسس الديمقراطية والحكم الرشيد. 32
تعليم الفتيات يساعد على تحاشي الزواج المبكر 33
يخفض تعليم الفتيات احتمالات الولادة المبكرة 33
تسهم إطالة فترة تعليم الفتيات في دفع عملية التحول الديموغرافي إلى الأمام. 35

الجزء 3 دعم المعلمين من أجل إنهاء أزمة التعلّم 36

أزمة التعلّم تضرب أشد المحرومين 36
الفقر والموقع الجغرافي يؤديان إلى تفاقم أوجه التفاوت في التعلّم لدى الفتيات 36
تعد الشابات الفقيرات في كثير من الأحيان أكثر الفئات تعرضاً لخطر الأمية 38
لا سيما الشابات اللواتي يعشن في المناطق الريفية وينحدرن من الأقليات العرقية 38
يتحول التعليم الجيد إلى مكاسب قرائية لدى الشابات اللواتي يعانين من الحرمان 39

استراتيجيات من أجل توفير أفضل المعلمين للفتيات اللواتي يعانين من الحرمان 41
الاستراتيجية 1: اجتذاب أفضل المعلمين 41
الاستراتيجية 2: تحسين إعداد المعلمين بحيث يتاح التعلّم لجميع الأطفال 43
زيادة وعي المعلمين بالمواقف والتصورات الجنسانية 44
يتعين على إعداد المعلمين الأولي توفير التجارب الملائمة في القاعات الدراسية 45
الاستراتيجية 3: وضع المعلمين في الأماكن التي هي في أمسِّ الحاجة إليهم 45
الاستراتيجية 4: توفير الحوافز الصحيحة لاستبقاء أفضل المعلمين 47
تعزيز الحوكمة الخاصة بالمعلمين: حالة العنف الجنساني 47
استراتيجيات المناهج الدراسية التي تحسّن تعلّم الفتيات 49
برامج الفرصة الثانية للتعلّم تمكّن الفتيات المحرومات من اللحاق بالركب 49
وضع مناهج دراسية مراعية للمنظور الجنساني تعزز الإدماج 50

توصيات: تحرير طاقات المعلمين لحل أزمة التعلّم لدى الفتيات والشابات 52

قائمةأطر النصوص والأشكال والجداول والرسوم البيانية

أطر النصوص

الإطار 1 : تسجل بعض بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تقدماً بطيئاً جداً في تأمين إتمام فتيات أفقر الأسر لمرحلة التعليم الابتدائي 9
الإطار 2 : التحديات القائمة في مجال تحسين انتفاع الفتيات بالتعليم الثانوي في تركيا والعراق 12
الإطار 3 : التعليم في الهند يعزز دور النساء في مجال العمل السياسي 32
الإطار 4 : يمنح التعليم المرأة القدرة على المطالبة بحقوقها 33
الإطار 5 : يشجع جنوب السودان الفتيات اللواتي أتممن مرحلة التعليم الثانوي على الالتحاق بالتدريس 44
الإطار 6 : يدعم إعداد المعلمين قبل الخدمة ذو التوجه العملي المعلمات في أرياف ملاوي 45

الأشكال

الشكل 1 : من المتوقع ألا يتمكن نصف عدد الفتيات غير الملتحقات بالمدارس من الالتحاق بها أبدا 8
الشكل 2 : حدوث تقدم نحو تحقيق التكافؤ بين الجنسين لا يعني دائماً انتفاع الجميع بالتعليم 9
الشكل 3 : حظوظ فتيات أفقر الأسر في إتمام مرحلة التعليم الابتدائي ضئيلة إلى أدنى حد 10
الشكل 4 : ما زال تحقيق التكافؤ في إتمام المرحلة الدنيا من التعليم الثانوي أمراً بعيد المنال لمعظم المراهقات من فتيات الأسر الفقيرة في رواندا وملاوي 11
الشكل 5 : تبين حالتا تركيا والعراق أن بالإمكان الإسراع في التقدم نحو تحقيق التكافؤ بين الجنسين في التعليم الثانوي 12
الشكل 6 : تواجه فتيات الأسر الفقيرة في المناطق الريفية في العراق احتمالات ضئيلة جداً في إتمام المرحلة الدنيا من التعليم الثانوي 13
الشكل 7 : حقق قليل من البلدان ذات الدخل المنخفض التكافؤ بين الجنسين في مرحلة ولو واحدة من مراحل التعليم 14
الشكل 8 : على الرغم من التقدم المحرز نحو تحقيق التكافؤ بين الجنسين، لن يتحقق هذا الهدف بحلول عام 2015 15
الشكل 9 : استناداً إلى الاتجاهات الحديثة، لن يتسنى بلوغ تعميم إتمام التعليم الابتدائي لفتيات الأسر الأفقر في بعض البلدان إلا بعد مرور ما لا يقل عن مدة جيلين آخرين 17
الشكل 10 : سوف يتطلب بلوغ تعميم إتمام الفتيات للمرحلة الدنيا من التعليم الثانوي بذل جهود منسقة 18
الشكل 11 : يتم بلوغ تعميم إتمام مرحلة التعليم الابتدائي لنساء الفئات الفقيرة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في نهاية هذا القرن 18
الشكل 12 : تعليم الأمهات يُخفّض إلى حد كبير معدلات الخصوبة 35
الشكل 13 : في الهند وباكستان، تحظى الفتيات الفقيرات بأقل الفرص للتمكن من إجراء عمليات حسابية أساسية 37
الشكل 14 : نصف عدد الشابات في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أميات 38
الشكل 15 : أقل من نصف عدد الشابات هن من المتعلّمات في 12 بلداً من بلدان غرب أفريقيا 39
الشكل 16 : تمثل أفقر الشابات احتمالات أكبر لأن يكنَّ أميات 40
الشكل 17 : فرص التعلّم لدى الشابات مرهونة بالوضع المادي والموقع الجغرافي والانتماء الإثني 40
الشكل 18 : حققت إثيوبيا ونيبال خطوات كبيرة باتجاه محو الأمية فيما يتعلق بالشابات المحرومات 41
الشكل 19 : يشار إلى نقص المعلمات في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى 43

الجداول

الجدول 1: التقدم المحرز نحو تحقيق هدف التكافؤ بين الجنسين في إطار التعليم للجميع 6

الرسوم البيانية

البحث عن عمل 21
الفروق في الأجور 22
أمهات متعلّمات، أطفال أصحاء 24
إنقاذ أرواح الأطفال 25
مسألة حياة أو موت 28
التعليم يُبعد شبح الجوع 30

الرسائل الرئيسية

أهداف التعليم للجميع

- كان عدد الفتيات غير الملتحقات بالمدارس في عام 2011 يبلغ 31 مليون نسمة، ويُتوقع ألا تلتحق 55% منهن بالمدارس أبداً.
- نتيجة للمستوى المتدني للتعليم وعدم تلبية احتياجات التعلّم على مدى سنوات، ثمة 493 مليون نسمة من النساء الأميات يشكلن قرابة ثلثي الكبار الأميين البالغ عددهم 774 مليون نسمة في العالم.
- كانت نسبة البلدان التي حققت التكافؤ بين الجنسين في مرحلة التعليم الابتدائي تبلغ 60% فقط في عام 2011، بينما لم تحقق التكافؤ في التعليم الثانوي سوى 38% من البلدان. ومن بين البلدان ذات الدخل المنخفض، كانت نسبة البلدان التي حققت التكافؤ بين الجنسين في مرحلة التعليم الابتدائي 20% فقط، وفي المرحلة الدنيا من التعليم الثانوي 10%، وفي المرحلة العليا من التعليم الثانوي 8%.
- بحلول عام 2015، ستكون هناك بلدان كثيرة لم تحقق التكافؤ بين الجنسين. وإذا استمرت الاتجاهات الحالية، فمن المتوقع أن تبلغ نسبة البلدان التي تكون قد حققت التكافؤ بين الجنسين في التعليم الابتدائي 70%، وفي المرحلة الدنيا من التعليم الثانوي 56%.
- يشكل التفاعل بين الاعتبارات الجنسانية وبين الفقر مصدراً خصباً لتوليد الاستبعاد. وتتعرض أشد الفتيات فقراً للتخلف في مسار التقدم في التعليم. وفي المتوسط، إذا استمرت الاتجاهات الحالية على ما هي عليه، لن يتحقق تعميم إتمام مرحلة التعليم الابتدائي للفتيان الأشد فقراً في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى إلا في عام 2069، وللفتيات الأشد فقراً إلا في عام 2086.

دعم المعلمين من أجل إنهاء أزمة التعلّم

- على الرغم من التقدم الذي أحرز مؤخراً في تعليم الفتيات، ثمة جيل من الشابات لم ينتفعن بهذا التقدم. فيوجد أكثر من 100 مليون شابة من سكان البلدان ذات الدخل المنخفض وبلدان الشريحة الدنيا من البلدان ذات الدخل المتوسط لا يستطعن كتابة جملة واحدة.
- تكون احتمالات الفتيات اللواتي يعانين بالفعل الحرمان والتمييز في شتى أنحاء العالم في الحصول على التعليم على أيدي معلمين جيدين أقل كثيراً من احتمالات غيرهن في الحصول على مثل هذا التعليم.
- ثمة أوضاع يجب فيها توظيف مزيد من المعلمات، وخصوصاً في المناطق الريفية، بغية اجتذاب الفتيات إلى المدارس وتحسين نتائج تحصيلهن التعليمي. كما أن البلدان التي تعاني من تفاوت كبير بين الجنسين في الالتحاق بالتعليم تفتقر افتقاراً شديداً إلى المعلمات.
- يحتاج المعلمون والمعلمات إلى التدريب من أجل أن يفهموا ويعترفوا بمواقفهم وتصوراتهم وتوقعاتهم في التعامل مع الجنسين وذلك كي لا يضر هذا التعامل بتجارب الفتيات والفتيان وبتحصيلهم في مجال التعلّم.
- تقل احتمالات عمل المعلمات في المناطق المحرومة عن احتمالات عمل المعلمين فيها، وينبغي توفير حوافز لهن، مثل السكن المأمون، كي ينتقلن إلى العمل في هذه المناطق ويساعدن بالتالي في إزالة التفاوت بين الجنسين في مجال التعلّم. وبالإمكان أيضاً توظيف معلمات على الصعيد المحلي لضمان انتفاع الفتيات الفقيرات والريفيات بمزايا التعليم على أيدي معلمات.
- من الطرائق المناسبة لحفز المعلمين توفير مسارات جذابة للتطور الوظيفي تكافئ المعلمين على كفاءتهم. وفي الحالات التي يتعين فيها على المعلمين اكتساب مؤهلات إضافية من أجل الحصول على الترقية، يمثل هذا الوضع عائقاً يحد من فرص العاملين في المناطق الريفية، ولاسيما العاملات منهم، ممن يمتلكون فرصاً أقل للدراسة.

- تعد إدارة شؤون المعلمين على نحو أفضل أمراً أساسياً لضمان إمكانية محاسبة المعلمين على حضورهم وأفعالهم وسلوكهم. ويتطلب تطبيق الاستراتيجيات الخاصة بمنع إساءة التصرف من جانب المعلمين وبمعالجة ذلك، بما فيه مسألة استخدام العنف القائم على الجنس، أن تتولى قيادات المدارس والمعلمون ونقاباتهم والآباء ومجتمعاتهم المحلية الترويج لهذه الاستراتيجيات ودعمها.
- يحتاج المعلمون إلى مناهج دراسية مبتكرة وجامعة وإلى استراتيجيات للتقييم تولي عناية خاصة لاحتياجات الفتيات المعرضات لخطر عدم التعلّم.

التعليم يغير مجرى الحياة

- تتلقى النساء في العالم أجوراً أدنى من أجور الرجال لأداء أعمال متماثلة. بيد أن ارتفاع المستوى التعليمي يقلل من فرق الأجور بين الجنسين.
- لو كانت النساء في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى قد أتممن مرحلة التعليم الابتدائي، لكان معدل وفيات الأمهات أقل مما هو عليه بنسبة 70% ولانخفض من 500 حالة وفاة إلى 150 حالة وفاة في كل 000 100 ولادة.
- يؤدي تعليم النساء- وتعليم الرجال أيضاً- من خلال إسهامه في تغيير المواقف، إلى تحقيق تغييرات سياسية، بضمنها زيادة التمثيل السياسي للنساء.
- لو كانت جميع الفتيات في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وفي جنوب وغرب آسيا حاصلات على تعليم ثانوي، لكانت نسبة حالات الزواج المبكر قد انخفضت عما هي عليه بمقدار 64%، ولكان عدد هذه الحالات قد انخفض من قرابة 2.9 مليون حالة إلى ما يزيد على مليون حالة بقليل.

ظروف قاسية: في مدرسة ابتدائية في قرية باقر شاه في منطقة السند في الباكستان، تقام الصفوف الدراسية في الهواء الطلق لأن مباني المدرسة انهارت قبل سنوات

© UNESCO/Anna Sayce

الجزء ١ رصد التقدم المحرز نحو تحقيق

الجدول 1: التقدم المحرز نحو تحقيق هدف التكافؤ بين الجنسين في إطار التعليم للجميع

	مؤشرات مختارة		1999 ذكور	1999 إناث	2011 ذكور	2011 إناث
الهدف 1	نسبة القيد الإجمالية في التعليم قبل الابتدائي (%)	– العالم	33	32	50	50
		– البلدان ذات الدخل المنخفض	11	10	17	17
الهدف 2	نسبة القيد الصافية المعدلة في التعليم الابتدائي (%)	– العالم	87	80	92	90
		– البلدان ذات الدخل المنخفض	63	56	84	80
	عدد الأطفال غير الملتحقين بالمدارس (بالملايين)	– العالم	45.0	62.4	26.6	30.6
		– البلدان ذات الدخل المنخفض	18.1	21.2	9.7	11.6
الهدف 3	نسبة القيد الإجمالية في التعليم الثانوي (%)	– العالم	62	56	72	69
		– البلدان ذات الدخل المنخفض	33	27	46	41
	عدد المراهقين غير الملتحقين بالمدارس (بالآلاف)	– العالم	46.5	54.7	35.1	34.3
		– البلدان ذات الدخل المنخفض	9.8	11.3	9.0	9.4
الهدف 4	نسبة القرائية لدى الكبار (في سن الخامسة عشرة وما فوق) (%)	– العالم	82	69	89	80
		– البلدان ذات الدخل المنخفض	60	41	69	54
	نسبة القرائية لدى الشباب (بين 15 و24 سنة من العمر) (%)	– العالم	88	79	92	87
		– البلدان ذات الدخل المنخفض	67	53	77	69
الهدف 5	مؤشر التكافؤ بين الجنسين في التعليم الابتدائي (%)	– العالم	0.92		0.97	
		– البلدان ذات الدخل المنخفض	0.86		0.95	
	مؤشر التكافؤ بين الجنسين في التعليم الثانوي (%)	– العالم	0.91		0.97	
		– البلدان ذات الدخل المنخفض	0.83		0.88	
الهدف 6	نسبة المعلمات في ملاك التعليم الابتدائي (%)	– العالم	58		63	
		– البلدان ذات الدخل المنخفض	38		44	
	نسبة المعلمات في ملاك التعليم الثانوي (%)	– العالم	53		52	
		– البلدان ذات الدخل المنخفض	30		30	

ملاحظات: يتحقق التكافؤ بين الجنسين عندما تكون قيمة مؤشر التكافؤ بين الجنسين بين 0.97 و1.03.
فيما يخص نسبة القرائية، تتعلق الأرقام الخاصة بالتقدم المحرز بالفترتين بين عامي 1985–1994 (العمود الأيمن) و2005–2011 (العمود الأيسر).

أهداف التعليم للجميع

مقدمة

لقد تزايد عدد الأطفال الذين يرتادون المدارس فبلغ حداً لم يسبق له مثيل. ولكن مع اقتراب الأجل المحدد لتحقيق أهداف التعليم للجميع، والذي سيحل قبل مرور أقل من سنتين، من الواضح أنه لن يتم تحقيق أي هدف من هذه الأهداف تحقيقاً كاملا على مستوى العالم بحلول عام 2015. ويعود السبب في ذلك بقدر كبير إلى أن المحرومين لم يحظوا بالاهتمام، وبضمنهم ملايين الفتيات والشابات اللواتي سيندرجن في عِداد الذين أهملتهم الأطراف التي وقّعت إطار عمل داكار.

ويشدد التحليل الجديد الذي أجري لأغراض إعداد التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع لفترة 2014/2013 تشديداً حياً على واقع أن حرمان الفتيات والشابات، ولاسيما المنتميات منهن إلى الأسر الأشد فقراً، من فرص التعليم قد استمر خلال العقد المنصرم. وما لم تُبذل على نحو عاجل جهود خاصة لإتاحة فرص التعليم للمهمشين، قد تقضي أفقر البلدان –وفقاً لتحليل جديد أجري لأغراض إعداد هذا التقرير– فترة تشمل عدة أجيال في السعي إلى تعميم إتمام التعليم الابتدائي والمرحلة الدنيا من التعليم الثانوي، وستكون الفتيات في هذه البلدان آخر فئة تتمكن من الانتفاع انتفاعاً تاماً بالحق في التعليم. ففي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، إذا ما استمرت الاتجاهات الملحوظة مؤخراً على حالها، سيتحقق تعميم إتمام مرحلة التعليم الابتدائي في عام 2021 على مستوى فتيان الأسر الأغنى، بينما لن يتحقق ذلك لفتيان الأسر الأفقر حتى عام 2069، ولفتيات الأسر الأفقر حتى عام 2086 ولن تحقق فتيات هذه الفئة تعميم إتمام المرحلة الدنيا من التعليم الثانوي إلا في عام 2111.

وعلى الرغم من أنه بات من المؤكد أنه لن يتم تحقيق أهداف التعليم للجميع بحلول عام 2015، فإن الوقت لم يفت بعد للإسراع في وتيرة التقدم في هذه المرحلة النهائية من هذا المسعى. ومن الأساسي أن يجري إعداد إطار عمل عالمي متين للتعليم لمرحلة ما بعد عام 2015 بغية إنجاز ما لم يتم إتمامه من عمل، وذلك مع معالجة التحديات الجديدة. ولن يتم تحقيق غايات التعليم لفترة ما بعد عام 2015 ما لم تقترن بأهداف واضحة وقابلة للقياس على أساس مؤشرات تعنى بالفئات المحرومة لضمان عدم إهمال أي فرد.

ويبين التحليل الذي أجري لإعداد هذا التقرير الفرص التي ضاعت بسبب إهمال تعليم الفتيات والنساء. فإن للانتفاع المنصف بما لا يقل عن دورة كاملة من التعليم الأساسي الجيد آثاراً إيجابية على تشكيلة واسعة النطاق من القضايا الاقتصادية والصحية والاجتماعية والسياسية الأساسية. ومع ذلك، فقد أخفق المجتمع الدولي والحكومات الوطنية في الاعتراف إلى حد الآن، بالقدر الكافي بقوة التعليم الكبيرة، وفي استغلال هذه القوة بوصفها عاملاً حافزاً لتحقيق أهداف إنمائية أخرى. ونتيجة لذلك، تعرضت مكانة التعليم في جدول الأعمال العالمي للتعليم إلى التراجع ووجهت بعض الجهات المانحة تمويلاتها نحو مجالات أخرى في وقت تشتد فيه الحاجة بشكل حاد إلى الانتفاع بالفوائد الأوسع نطاقاً للتعليم بغية مساعدة البلدان على الالتحاق بالركب من أجل بلوغ أهداف إنمائية أخرى. فينبغي الاعتراف في جدول أعمال التعليم لفترة ما بعد عام 2015 اعترافاً أفضل بكثير بقوة التعليم في الإسراع في تحقيق أهداف أوسع نطاقاً.

ويصدق هذا القول بوجه خاص في ظل أزمة التعلّم التي يعرض هذا التقرير مداها. ومن أجل تسوية الأزمة، يجب أن يتوافر للأطفال معلمون مدرَّبون يتحلون بالحماس ويستمتعون بالتدريس وقادرون على تشخيص ودعم الضعاف في التعلّم، ويتلقون الدعم من نظم تعليمية تتحلى بإدارة جيدة. وهذا في حين أن الأطفال الذين يعانون بالفعل الحرمان والتمييز لاعتبارات تشمل أيضاً نوع الجنس، يتعرضون في مختلف أنحاء العالم لاحتمالات أقل من احتمالات غيرهم في الانتفاع بالتعلّم على أيدي معلمين جيدين. ويتمثل السبيل إلى إنهاء هذه الأزمة في توظيف أفضل المرشحين لممارسة التعليم، وتزويدهم بالتدريب الملائم وتنسيبهم للعمل في الأماكن التي تشتد فيها الحاجة إليهم، وتوفير حوافز لهم من أجل أن يلتزموا بالتدريس في الأجل الطويل.

التقدم نحو تحقيق التكافؤ والمساواة بين الجنسين

إن التكافؤ بين الجنسين –التحاق الفتيات والفتيان بالتعليم على قدم المساواة– ليس سوى الخطوة الأولى على طريق تحقيق الهدف الخاص بالتعليم للجميع والمعني بالمساواة التامة بين الجنسين في التعليم، وذلك بتوفير

بيئة للتعليم المدرسي خالية من التمييز وتتيح فرصاً متساوية للفتيان والفتيات كي يحققوا قدراتهم. فثمة منطلقات أخرى لتحقيق المساواة بين الجنسين أيضاً تشمل ضمان بيئة مدرسية مأمونة وتحسين مرافق توفر، على سبيل المثال، مراحيض مستقلة للفتيات والفتيان، وتدريب المعلمين في مجال مراعاة قضايا الجنسين، وتحقيق التوازن بين الجنسين على مستوى المعلمين والمعلمات، وإعادة صياغة المناهج والكتب المدرسية بغية إزالة الصور النمطية الخاصة بالجنسين فيها.

لقد كان التكافؤ بين الجنسين في مستوى التعليم قبل الابتدائي قد تم بالفعل في عام 1999 وجرى الحفاظ على هذا الإنجاز منذئذ، لكن مستويات القيد لا تزال منخفضة بالنسبة إلى الفتيان والفتيات في أنحاء كثيرة من العالم. وقد جرى التشديد على أهمية التكافؤ في مرحلتي التعليم الابتدائي والتعليم الثانوي حين تم تحديد ذلك في إطار عمل داكار كهدف يتعين تحقيقه بحلول عام 2005؛ إلا أنه لم يتم الوفاء بهذا الأجل المبكر. وعلى الرغم من التقدم الذي أحرز منذئذ، ما زال الهدف المتمثل في إلحاق أعداد متكافئة من الفتيات والفتيان بالتعليم هدفاً لم يتحقق، إذ لا تزال احتمالات التحاق الفتيات بالتعليم متدنية في بلدان كثيرة.

الفتيات أكثر عرضة لعدم الانتفاع بالتعليم الابتدائي

إن الفارق الذي يجب تداركه قبل بلوغ مستوى التكافؤ يتجسد في واقع أن الفتيات كنّ يمثلن حوالي 54% من مجموع الأطفال الذين كانوا يرتادون المدارس في العالم في عام 2011، وعددهم 57 مليون نسمة. وتشكل الفتيات في الدول العربية نسبة 60% من مجموع الأطفال غير الملتحقين بالمدارس، وهي نسبة لم تتغير منذ عام 1999. وبالمقابل، فإن نسبة الفتيات من مجموع الأطفال غير الملتحقين بالمدارس في جنوب وغرب آسيا ظلت تنخفض من 64% في عام 1999 إلى 57% في عام 2011.

ويتمثل أحد أكبر دواعي الشعور بخيبة الأمل فيما يخص الفترة منذ أن صيغت أهداف التعليم للجميع في عام 2000، في أن من المتوقع ألا تتمكن الفتيات غير الملتحقات بالمدارس حالياً والبالغ عددهن 31 مليون نسمة حتى من الالتحاق بالتعليم. وترتفع نسبة هؤلاء الفتيات ارتفاعاً كبيراً في منطقتي الدول العربية وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى حيث يُتوقع ألا يتمكن ما يقارب ثلثي مجموع الفتيات غير الملتحقات بالمدارس من الالتحاق بها أبداً. أما الثلث الباقي منهن، فينقسمن بالتساوي بين فتيات التحقن بالتعليم وتسربن منه وفتيات يُتوقع أن يلتحقن بالمدارس إلا أن أعمارهن ستكون أكبر من السن الرسمية للالتحاق بالتعليم الابتدائي، وبالتالي فإن من المتوقع في الغالب أن يتسربن منه (الشكل 1). ولا تتمكن الفتيات من الانتفاع بالتعليم لأسباب متنوعة، بضمنها الأشكال المتوارثة للحرمان، مثل الفقر أو الانتماء الإثني أو الإقامة في منطقة ريفية أو في حي فقير، وهي عوامل تميل إلى إبعاد الفتيات عن التعليم أكثر مما تُبعد الفتيان.

ولا تزال أشكال التفاوت بين الجنسين قائمة في 40% من البلدان التي تتوافر بيانات عنها. ويكون التفاوت في هذه البلدان على حساب الفتيات في أكثر من 80% من الحالات. وتضم منطقة جنوب وغرب آسيا أربعة من البلدان العشرة التي تسجل أعلى مستويات التفاوت بين الجنسين في العالم. وثمة بلدان اثنان من بين هذه البلدان الأربعة يكون التفاوت فيها على حساب الفتيات إلى حد كبير، وهذان البلدان هما أفغانستان التي تلتحق فيها 71 فتاة بالمدرسة مقابل التحاق كل 100 فتى بها، وباكستان التي تلتحق فيها 82 فتاة بالمدرسة مقابل التحاق كل 100 فتى بها. ويوجد بلدان اثنان في هذه

الشكل 1: من المتوقع ألا يتمكن نصف عدد الفتيات غير الملتحقات بالمدارس من الالتحاق بها أبداً

توزيع أعداد الأطفال غير الملتحقين بالمدارس، بحسب العمر المفترض للالتحاق بالمدرسة، ونوع الجنس، والمنطقة، في عام 2011

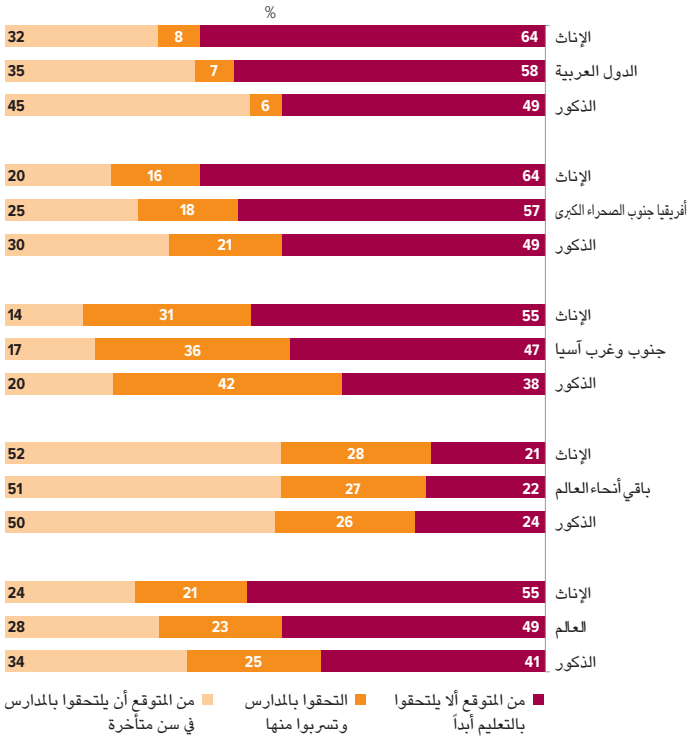

المصدر: قاعدة بيانات معهد اليونسكو للإحصاء.

الإطار 1: تسجل بعض بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تقدماً بطيئاً جداً في تأمين إتمام فتيات أفقر الأسر لمرحلة التعليم الابتدائي

لا تزال منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تضم أكبر عدد من البلدان التي تشهد تفاوتاً شديداً بين الجنسين في الانتفاع بالتعليم الابتدائي. وحتى في الحالات التي حدث فيها تقدم في العمل نحو تحقيق التكافؤ بين الجنسين خلال الفترة منذ عام 1999، فإن ذلك لم يكن يعني بالضرورة إلحاق مزيد من الأطفال بالمدرسة، ناهيك عن تحقيق المساواة بين الجنسين في إتمام المرحلة التعليمية أو في نتائج التحصيل الدراسي.

فقد بدأ كل من بوركينا فاسو وجمهورية أفريقيا الوسطى بالعمل انطلاقاً من مستوى واحد في شدة التفاوت بين الجنسين فيهما متمثلاً في التحاق حوالي 70 فتاة بالمدرسة مقابل التحاق كل 100 فتى بها. ولم يحدث تقدم في جمهورية أفريقيا الوسطى التي تسجل اليوم ثاني أعلى مستوى للتفاوت بين الجنسين في العالم. أما بوركينا فاسو، فقد شهدت تقدماً سريعاً نحو تحقيق التكافؤ بلغ مستوى إلحاق 92 فتاة بالمدرسة مقابل إلحاق كل 100 فتى بها في عام 2012، وذلك على الرغم من أنها لا تزال تسجل سابع أدنى مستوى في نسبة القيد الإجمالية في العالم (الشكل 2).

وبدأ كذلك كل من السنغال والكامرون بالعمل انطلاقاً من مستوى واحد في شدة التفاوت بين الجنسين متمثلاً في إلحاق قرابة 80 فتاة بالمدرسة مقابل إلحاق كل 100 فتى بها. وقد ظل مستوى هذا التفاوت على حاله إلى حد كبير في الكامرون التي استمر ارتفاع مستويات القيد فيها، بينما أحرزت السنغال تقدماً سريعاً وحققت التكافؤ في عام 2006، وإنْ كانت لا تزال تسجل تاسع أدنى مستوى في نسبة القيد الإجمالية في التعليم الابتدائي في العالم.

أما بالنسبة إلى إتمام مرحلة التعليم الابتدائي، فإن مستويات التفاوت بين الجنسين في هذا الصدد في هذه البلدان الأربعة ما زالت، كما تشير الاستقصاءات الأسرية، أعلى من ذلك بكثير.

ويظل الفارق بين الجنسين في إتمام المرحلة التعليمية كبيراً في بوركينا فاسو حيث كان 34% من الفتيان و24% من الفتيات قد أتموا مرحلة التعليم الابتدائي في عام 2010. ويكون الفارق صغيراً بين أطفال الأسر الأفقر لأن عدد الأطفال الذين يصلون من بينهم إلى هذا المستوى ضئيل جداً: ففي عام 2010، لم يتمكن سوى 11% من ◄

الشكل 2: حدوث تقدم نحو تحقيق التكافؤ بين الجنسين لا يعني دائماً انتفاع الجميع بالتعليم

نسبة القيد الإجمالية في التعليم الابتدائي، بحسب نوع الجنس وقيمة مؤشر التكافؤ بين الجنسين، 1999-2011

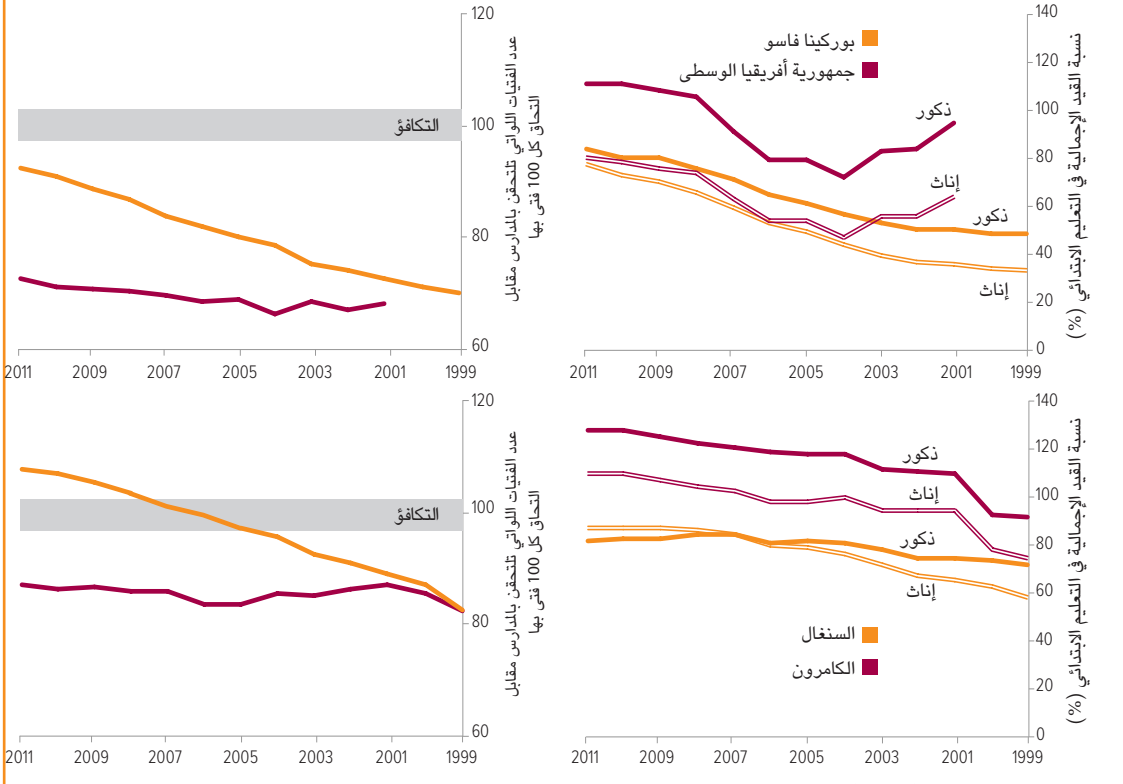

المصدر: قاعدة بيانات معهد اليونسكو للإحصاء.

الفتيان و7% من الفتيات من إتمام مرحلة التعليم الابتدائي، وهو ما يعبر عن حدوث زيادة طفيفة منذ عام 1998. أما في السنغال، فيلاحظ حدوث تقدم أكبر في مجال إتمام المرحلة التعليمية، لكن الفارق بين الجنسين على صعيد أطفال الأسر الفقيرة ازداد. فقد كان الفرق بين نسب إتمام الفتيان وإتمام الفتيات للمرحلة التعليمية في عام 2005 ضئيلاً، وكانت هذه النسب منخفضة جداً، إلا أن نسبة إتمام الفتيان بلغ 20% في عام 2010 في حين لم تبلغ نسبة إتمام الفتيات سوى 12% (الشكل 3).

وفي الكامرون، لم تنتفع فتيات الأسر الأفقر بشار التحسن الذي حدث في النسب الإجمالية لإتمام المرحلة التعليمية، بل إن احتمالات اتمامهن لمرحلة التعليم الابتدائي أصبحت في عام 2011 أقل من احتمالات إتمامهن لهذه المرحلة في عام 1998. ونتيجة لذلك ازداد الفارق خلال هذه الفترة بين نسب إتمام المرحلة بين الجنسين من 10 نقاط مئوية إلى 20 نقطة مئوية. وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، أسهم النزاع في حدوث انخفاض ضئيل في نسب إتمام المرحلة التعليمية فيما يخص الفتيان والفتيات على حد سواء، وفي متوسط النسبة على صعيد السكان، وكذلك على صعيد فتيان وفتيات أفقر الأسر. ولذلك، كانت نسبة إتمام الفتيات لمرحلة التعليم الابتدائي لا تبلغ سوى 3% بحلول عام 2006.

إن ما يتعلّمه الفتيان والفتيات في المدرسة كمقياس للوقوف على درجة المساواة الموجودة، هو أفضل من مقياس عدد الفتيات وعدد الفتيان الذين يتمون المرحلة المدرسية. ففي جولة الفترة 2007/2006 للاستقصاء الخاص ببرنامج تحليل النظم التعليمية في بلدان مؤتمر وزراء التربية للبلدان التي يجمع بينها استخدام اللغة الفرنسية، كانت توجد في كل من بوركينا فاسو والسنغال فوارق كبيرة بين الجنسين في نتائج التعلّم لدى تلاميذ السنة الخامسة. ففي بوركينا فاسو، كان 45% من الفتيان و39% من الفتيات يسجلون مستوى الحد الأدنى لمؤشر القدرة على القراءة، بينما كان 53% من الفتيان و45% من الفتيات يسجلون مستوى الحد الأدنى لمؤشر التحصيل في الرياضيات. وكان الفارق بين الجنسين ضعف ذلك تقريباً في المناطق الريفية.

ولئن يبدو من الوهلة الأولى أن بلداناً مثل بوركينا فاسو والسنغال حققت تقدماً كبيراً على طريق القضاء على التفاوت في القيد بين الجنسين. فإن الأمر يحتاج حتى في هذه البلدان، إلى تطبيق سياسات تكفل إبقاء جميع الأطفال وتأمين تعلّمهم في المدارس، بصرف النظر عن نوع جنسهم.

المصدر: وزارة التعليم الأساسي ومحو الأمية في بوركينا فاسو (1999)؛ Kazianga et al.(2012).

الشكل 3: حظوظ فتيات أفقر الأسر في إتمام مرحلة التعليم الابتدائي ضئيلة إلى أدنى حد

نسبة إتمام مرحلة التعليم الابتدائي بحسب نوع الجنس، والمتوسط الوطني، وفئة الـخُمَيس الأفقر من بين الأسر

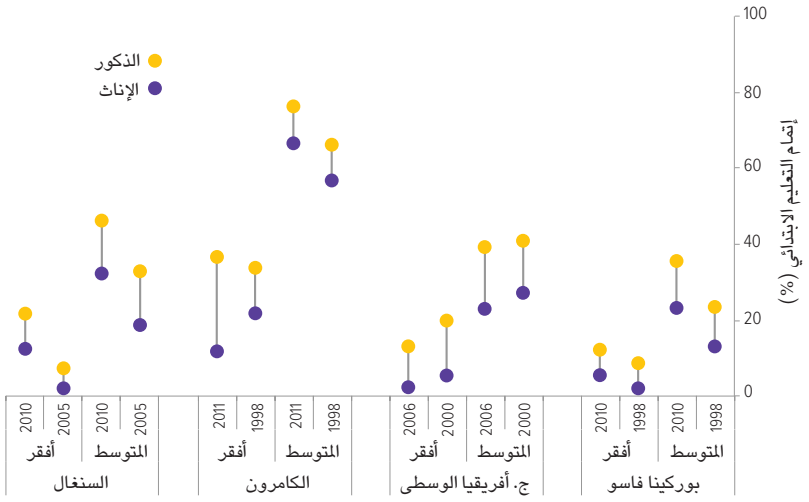

المصدر: تحليل أجراه فريق التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع، بالاستناد إلى استقصاءات سكانية وصحية واستقصاءات جامعة متعددة المؤشرات.

المنطقة يكون التفاوت فيها لصالح الفتيات بشكل كبير، وهذان البلدان هما بنغلاديش التي يلتحق فيها 94 فتى بالمدرسة مقابل التحاق كل 100 فتاة بها، ونيبال التي يلتحق فيها 92 فتى بالمدرسة مقابل التحاق كل 100 فتاة بها.

ومن مجموع البلدان البالغ عددها 31 بلداً التي كان يلتحق فيها أقل من 92 فتاة بالمدرسة مقابل التحاق كل 100 فتى بها في عام 1999، تمكّن ما يقارب نصفها فقط من الخروج من نطاق هذه المجموعة بحلول عام 2011. وثمة بلدان أخرى، مثل جمهورية أفريقيا الوسطى والكامرون، سجلت تقدماً بطيئاً جداً ولا تزال تشهد تفاوتاً شديداً بين الجنسين. بيد أن بعض البلدان، مثل بوركينا فاسو والسنغال، شهدت تقدماً سريعاً نحو تحقيق التكافؤ في الالتحاق بالمدارس، لكن إجمالي القيد فيها ظل يندرج في عِداد أدنى المستويات في العالم إضافة إلى أنها بعيدة جداً عن تحقيق هدف تأمين المساواة بين الفتيات والفتيان في إتمام مرحلة التعليم الابتدائي (الإطار 1).

لا تزال الفتيات يتعرضن لأشد حالات عدم المساواة في الانتفاع بالتعليم الثانوي

إن الاتجاهات في مجال التكافؤ بين الجنسين في التعليم الثانوي تتباين بحسب المناطق وفئات الدخل والمستوى التعليمي. فمن بين البلدان التي تتوافر بيانات عنها، حققت 38% منها التكافؤ في القيد في التعليم الثانوي. أما على صعيد مستوييه، فإن 42% منها حققت التكافؤ في المرحلة الدنيا من التعليم الثانوي، بينما حققت 22% منها التكافؤ في المرحلة العليا من التعليم الثانوي. وفي ثلثي البلدان التي يوجد فيها تفاوت بين الجنسين في المرحلة الدنيا من التعليم الثانوي، يكون هذا التفاوت على حساب الفتيات؛ ويتكرر هذا الحال في المرحلة العليا من التعليم الثانوي في أقل من نصف عدد هذه البلدان.

فلا تزال الفتيات يتعرضن لأشد حالات عدم المساواة في الانتفاع بالتعليم الثانوي. ومن بين البلدان البالغ عددها 30 بلداً والتي يلتحق فيها ما يقل عن 90 فتاة بالتعليم مقابل التحاق كل 100 فتى به، يقع 18 بلداً في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ومن أمثلة البلدان الواقعة في مناطق أخرى وتشكل حالات يشتد فيها انعدام المساواة أفغانستان واليمن، على الرغم مما حدث فيهما من تحسن على مدى العقد الماضي.

الشكل 4: ما زال تحقيق التكافؤ في إتمام المرحلة الدنيا من التعليم الثانوي أمراً بعيد المنال لمعظم المراهقات من فتيات الأسر الفقيرة في رواندا وملاوي

نسب القيد الإجمالية في المرحلة الدنيا من التعليم الثانوي ونسب إتمام هذه المرحلة في رواندا وملاوي، 2000–2010

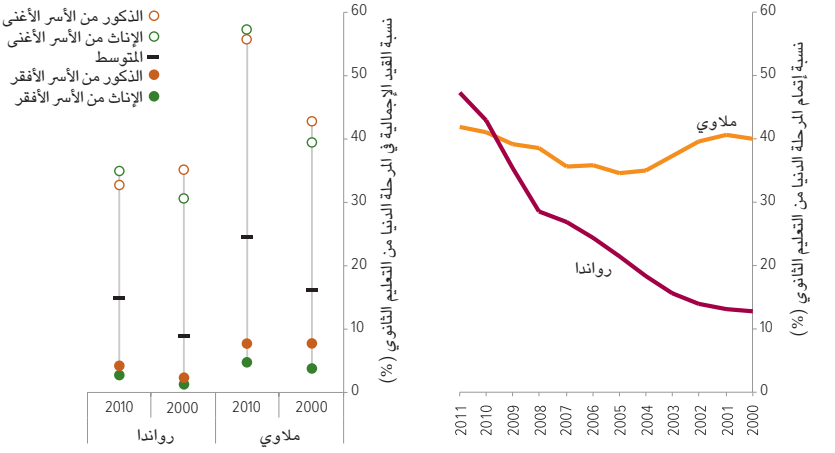

ملاحظة: حُسبت نسبة إتمام المرحلة التعليمية للأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و22 سنة.

المصادر: نسبة القيد الإجمالية: قاعدة بيانات معهد اليونسكو للإحصاء: حسابات أجراها فريق التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع (2003)، بالاستناد إلى بيانات مستمدة من استقصاءات سكانية وصحية.

الإطار 2: التحديات القائمة في مجال تحسين انتفاع الفتيات بالتعليم الثانوي في تركيا والعراق

حقق كل من تركيا والعراق تقدما بوتائر مختلفة في السعي نحو تحقيق التكافؤ بين الجنسين في التعليم الثانوي؛ وكان هذا التقدم أكبر في تركيا. ففي عام 1999، كان 87% من الفتيان يبلغون المرحلة الدنيا من التعليم الثانوي مقابل 65% من الفتيات. وبحلول نهاية العقد، كان قد تم تدارك هذا الفارق تقريباً. ولا تزال توجد أشكال من عدم المساواة بين الجنسين في المرحلة العليا من التعليم الثانوي، إلا أنها تم تقليصها بشكل سريع أيضاً على مدى العقد الماضي (الشكل 5).

وكانت نقطة التحول تتمثل في عملية زيادة مدة التعليم الإلزامي من خمس سنوات إلى ثماني سنوات في عام 1997، مع تطبيق مجموعة من الاستراتيجيات الرامية إلى توسيع نطاق الانتفاع بالتعليم. كما أفضى تطبيق برنامج للتحويلات النقدية المشروطة يتيح للفتيات فوائد أكبر مما يتيح للفتيان، إلى تدارك الفارق في القيد بين الجنسين.

ومع ذلك، وعلى الرغم من التقدم الذي أحرز إجمالاً، لا تزال ثمة مشاكل قائمة. فإن فتيات المناطق الريفية تعانين الحرمان بقدر أكبر، ولم تكن بعض الاختلافات الملحوظة بحسب المناطق أكثر رسوخاً فحسب، وإنما دائمة أيضاً: ففي الأقاليم الفقيرة التي يسودها السكان الأكراد في سيرت، وموس، وبيتليس، لا تلتحق سوى 60 فتاة بمرحلة التعليم الثانوي مقابل التحاق كل 100 فتى بها، ولم يطرأ إلا تغير طفيف على هذا الوضع في السنوات الأخيرة.

الشكل 5: تبين حالتا تركيا والعراق أن بالإمكان الإسراع في التقدم نحو تحقيق التكافؤ بين الجنسين في التعليم الثانوي

مؤشر التكافؤ بين الجنسين على صعيد نسبة القيد الإجمالية في التعليم الثانوي في حالتي العراق للفترة 1999-2007، وتركيا للفترة 1999-2011

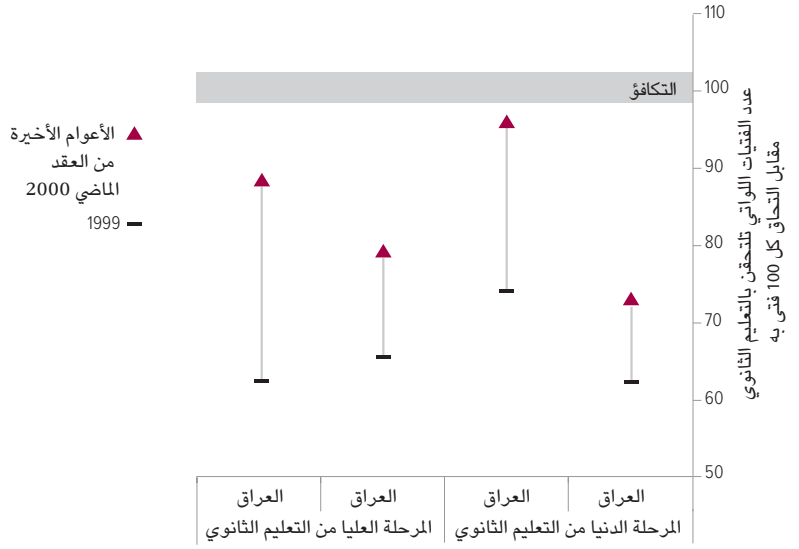

المصدر: قاعدة بيانات معهد اليونسكو للإحصاء.

فلم تكن توجد أي فتاة ملتحقة بالتعليم الثانوي في أفغانستان في عام 1999. وبحلول عام 2011، كانت نسبة القيد الإجمالية للإناث قد ارتفعت إلى 34%، مما جعل مؤشر التكافؤ بين الجنسين يرتفع إلى 0.55. أما في اليمن، فإن نسبة القيد الإجمالية للإناث ارتفعت من 21% في عام 1999 إلى 35% في عام 2011، مما أسفر عن تحسين قيمة مؤشر التكافؤ بين الجنسين الذي ارتفع من 0.37 إلى 0.63.

وعلى الرغم من أن بلداناً عديدة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وسّعت نطاق التحاق الفتيات فيها بالمرحلة الدنيا من التعليم الثانوي، يظهر أن فتيات الأسر الفقيرة، على وجه الخصوص، لم تستفدن من السياسات القائمة. وتعرض البيانات الخاصة بالتعليم والمستمدة من وزارتي التربية في كل من رواندا وملاوي اختلاف السبل التي قد تنتهجها البلدان (الشكل 4). فقد قامت رواندا بعملية كبرى لتوسيع نطاق الالتحاق

بيد أن الالتزام مستمر بالقضاء على الأشكال الباقية للتفاوت: فترمي الخطة الاستراتيجية للفترة 2010-2014 الخاصة بوزارة التربية الوطنية إلى تقليص الفارق بين الجنسين في الالتحاق بالتعليم الثانوي بخفضه من 8.9% إلى أقل من 2%. وقد أجري في نيسان/ أبريل 2012 تعديل على قانون التعليم مدَّ فترة التعليم الإلزامي من 8 سنوات إلى 12 سنة، وهو أمر قد يساعد بقدر أكبر في إزالة الفارق بين الجنسين في الالتحاق بالمرحلة العليا من التعليم الثانوي.

إن الوضع لا يحتمل التواطؤ. فإن استمرار شدة انخفاض مستوى مشاركة النساء في القوة العاملة وتهميشهن في سوق العمل يمكن أن يثني الشابات عن إتمام التعليم الثانوي. كما أن التصورات التقليدية المتغلغلة في أوساط المجتمع لا تنفك تتسرب بوجه أعم إلى داخل المدارس. وتعد هذه الأمور قضايا ينبغي للبلدان المجاورة التي تتطلع إلى تحقيق المساواة بين الجنسين في التعليم أن تعمل على معالجتها.

أما في العراق، فإن التقدم نحو تحقيق التكافؤ بين الجنسين لم يكن فقط أبطأ من ذلك، وإنما كان أيضاً ضئيلاً ولم يأت بفوائد لفتيات المناطق الريفية. فقد كانت نسبة إتمام المرحلة الدنيا من التعليم الثانوي في عام 2011 تبلغ 58% لفتيان الأسر الغنية في المناطق الحضرية، و3% فقط لفتيات الأسر الفقيرة في المناطق الريفية. وتظل مسألة السلامة مسألة هامة بالنسبة إلى التحاق الفتيات بالمدارس، وخصوصاً في المناطق التي تفتقر افتقاراً شديداً إلى الاستقرار والأمن (الشكل 6).

المصادر: وزارة التربية الوطنية في تركيا (2013) Ucan (2013) ؛ (2009, 2013) البنك الدولي (2012b).

الشكل 6: تواجه فتيات الأسر الفقيرة في المناطق الريفية في العراق احتمالات ضئيلة جداً في إتمام المرحلة الدنيا من التعليم الثانوي

النسب المئوية للفتيات اللواتي لم يلتحقن بالمدارس، واللواتي أتممن التعليم الابتدائي، واللواتي أتممن المرحلة الدنيا من التعليم الثانوي، بحسب نوع الجنس ومكان الإقامة ودرجة الثراء، في عامي 2000 و2011

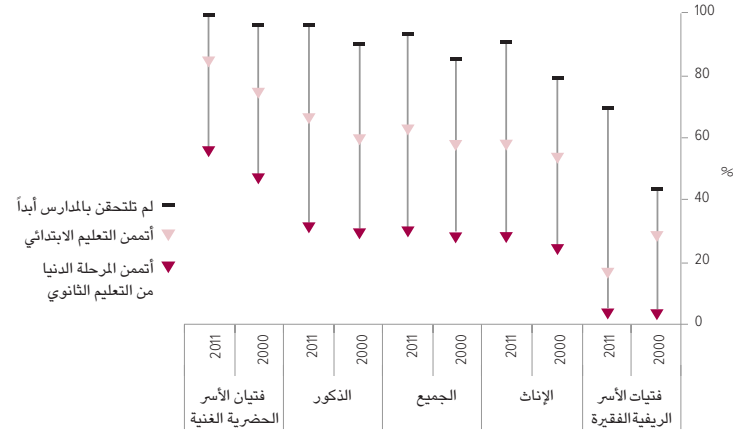

المصدر: تحيل أجراه فريق التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع (2013)، بالاستناد إلى استقصاءات جامعة متعددة المؤشرات أجريت في عامي 2000 و2011.

بالمرحلة الدنيا من التعليم الثانوي فيها على مدى 10 سنوات تقريباً أفضت إلى زيادة نسبة القيد الإجمالية فيها إلى أربعة أضعاف ما كانت عليه، وتجاوزت بذلك حالة ملاوي التي ظلت هذه النسبة تتراوح فيها حول 40% طوال معظم فترة العقد. بيد أن المعلومات المستمدة من الأسر تشير إلى أن مستوى إتمام المرحلة التعليمية في البلدين يظل منخفضاً –ويتسم بقدر كبير من عدم الانصاف– إذ تقل نسبة إتمام للمرحلة الدنيا من التعليم الثانوي في صفوف فتيات الأسر الفقيرة والمناطق الريفية عن 5%.

وتم في مناطق أخرى، مثل تركيا، إحراز بعض النجاحات الملحوظة في العمل نحو تحقيق التكافؤ في التعليم الثانوي. غير أن التكافؤ ليس سوى خطوة أولى على الطريق، إذ إن قضايا المساواة بين الجنسين لا تزال قائمة (الإطار 2).

تتباين أوجه التفاوت بين الجنسين بحسب تباين فئات الدخل

تبين المقارنات بين فئات الدخل أن البلدان ذات الدخل المنخفض تختلف عن البلدان ذات الدخل المتوسط والبلدان ذات الدخل العالي من حيث مشاركة كل من الجنسين في التعليم. فقد حققت 20% فقط من البلدان ذات الدخل المنخفض التكافؤ بين الجنسين في مستوى التعليم الابتدائي، و10% منها في المرحلة الدنيا من التعليم الثانوي، و8% في المرحلة العليا من التعليم الثانوي. ففي بوروندي حيث تم تحقيق التكافؤ في التعليم الابتدائي، تلتحق 77 فتاة فقط بالمرحلة الدنيا من التعليم الثانوي مقابل التحاق كل 100 فتى بها، وتلتحق 62 فتاة فقط بالمرحلة العليا من التعليم الثانوي مقابل التحاق كل 100 فتى بها.

وبالمقابل، يلاحَظ في البلدان ذات الدخل المتوسط والبلدان ذات الدخل العالي التي حققت نسبة عالية منها التكافؤ بين الجنسين، كثيراً ما يكون التفاوت على حساب الفتيان في المرحلتين الدنيا والعليا من التعليم الثانوي (الشكل 7). أما في هندوراس، حيث تم تحقيق التكافؤ في التعليم الابتدائي، يلتحق 88 فتى بالمرحلة الدنيا من التعليم الثانوي مقابل التحاق كل 100 فتاة بها، ويلتحق 73 فتى بالمرحلة العليا من التعليم الثانوي مقابل التحاق كل 100 فتاة بها.

كم عدد البلدان التي يحتمل أن تحقق التكافؤ بحلول عام 2015؟

لقد وضع إطار عمل داكار أهدافاً واضحة بشأن التكافؤ بين الجنسين تتمثل في قيمة تندرج بين 0.97 و1.03 كمؤشر لمستوى هذا التكافؤ، وتُعتبر القيم التي تقل عن 0.90 أو تزيد على 1.11 تعبيراً عن وجود تفاوت شديد.

وفيما يخص التعليم الابتدائي، يمكن وضع توقعات بشأن مستوى تحقيق التكافؤ بين الجنسين حتى عام 2015 بالنسبة إلى 161 بلداً. فخلال الفترة بين عامي 1999 و2011، ارتفع عدد البلدان التي حققت هدف التكافؤ من 91 بلداً إلى 101 بلد. ومن المتوقع أن يصل عدد البلدان في هذه الفئة إلى 112 بلداً بحلول عام 2015، وسيكون عدد البلدان القريبة من تحقيق الهدف 14 بلداً. لكن 23 بلداً ستكون بعيدة عن تحقيق الهدف، بينما سيكون هناك 12 بلداً بعيدة جداً عن تحقيقه. ومن بين هذه البلدان التي ستكون بعيدة أو بعيدة جداً عن تحقيق الهدف والبالغ مجموعها 35 بلداً، يقع 19 بلداً في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وقد انخفض عدد البلدان التي تشهد أشكالاً حادة للتفاوت بين الجنسين من 31 بلداً في عام 1999 إلى 15 بلداً في عام 2011.

ولدى تقييم أداء البلدان التي لم تحقق التكافؤ، من المهم الاعتراف بالوتيرة السريعة التي عملت بها هذه البلدان

الشكل 7: حقق قليل من البلدان ذات الدخل المنخفض التكافؤ بين الجنسين في مرحلة ولو واحدة من مراحل التعليم

البلدان التي حققت التكافؤ بين الجنسين في نسب القيد، موزعة بحسب فئات الدخل، 2011

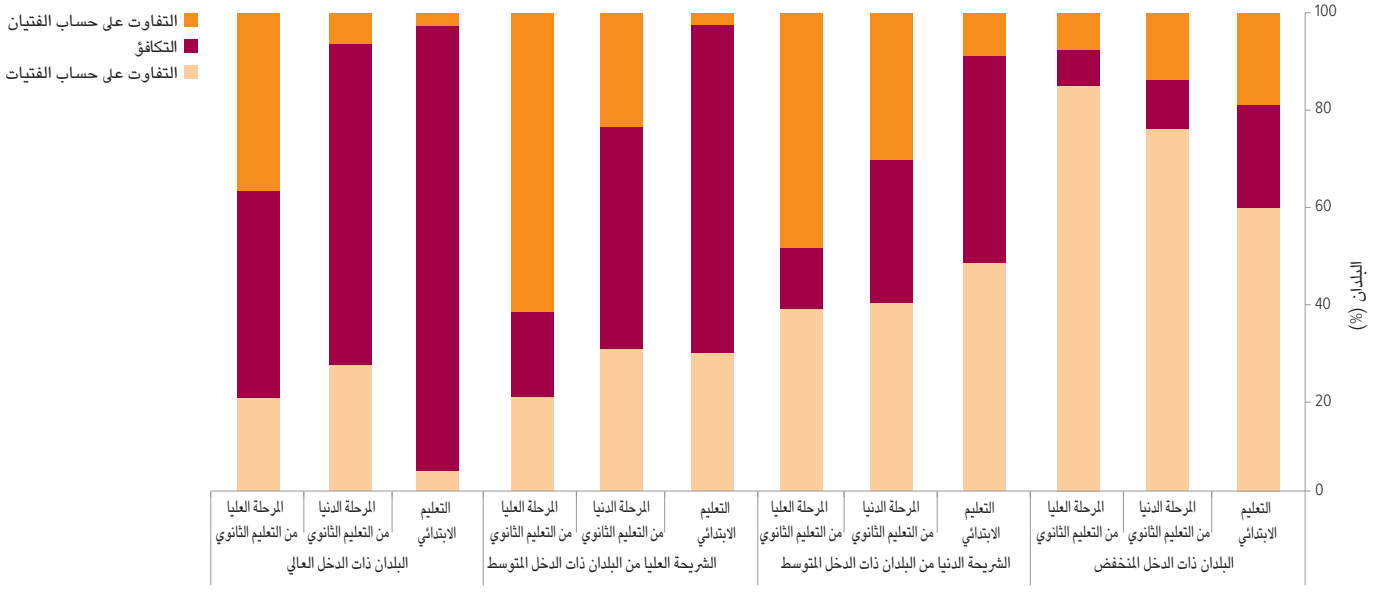

المصدر: قاعدة بيانات معهد اليونسكو للإحصاء.

الشكل 8: على الرغم من التقدم المحرز نحو تحقيق التكافؤ بين الجنسين، لن يتحقق هذا الهدف بحلول عام 2015

أعداد البلدان بحسب مستوى مؤشر التكافؤ بين الجنسين فيها في التعليم الابتدائي وفي المرحلة الدنيا من التعليم الثانوي، في عامي 1999 و2011، وحسب توقعات عام 2015

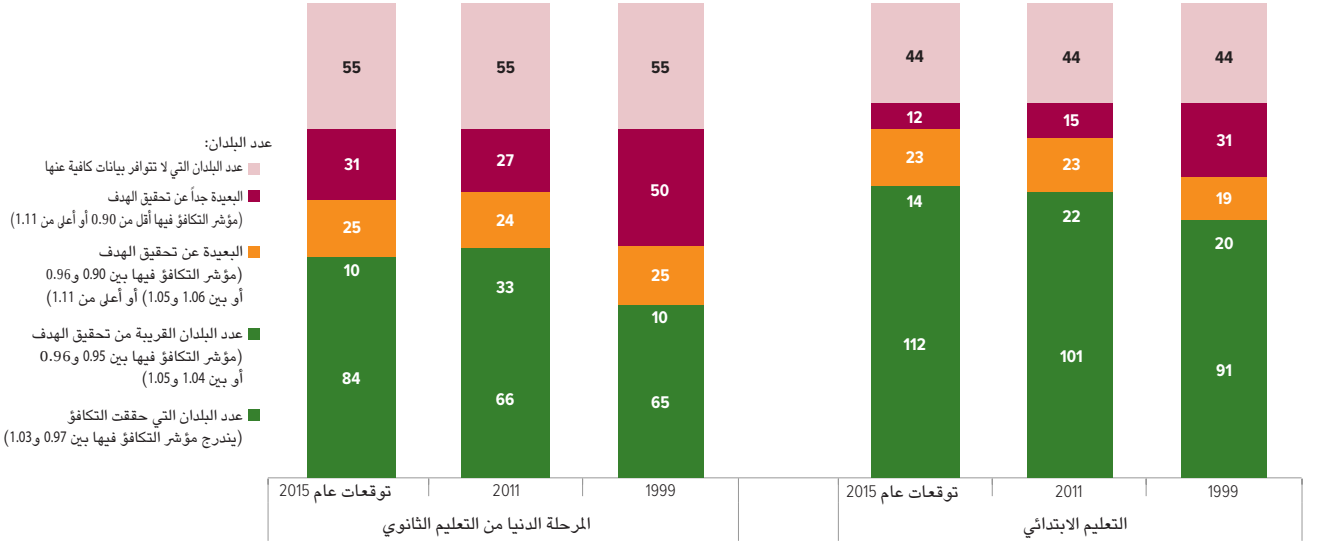

ملاحظة: أجري التحليل على أساس البيانات الخاصة بالمجموعة الفرعية من البلدان التي أمكن إعداد توقعات بشأنها؛ وبالتالي، فإنه يشمل عدداً من البلدان أقل من عدد البلدان التي تتوافر عنها معلومات تتعلق إما بعام 1999 أو بعام 2011.

المصدر: Brunoforth (2013).

من أجل التقدم في السعي نحو تحقيق الهدف. فمن بين البلدان التي لا يُتوقع أن تحقق الهدف أو أن تكون قريبة من تحقيقه، سجل ثمانية بلدان مع ذلك تقدماً كبيراً في السعي إلى تحقيقه، إذ إنها رفعت مؤشر التكافؤ فيها بنسبة لا تقل عن 33% خلال الفترة بين عامي 1999 و2011. ففي موزمبيق، ارتفعت نسبة القيد الإجمالية للإناث من 59% في عام 1999 إلى 105% في عام 2012، وقد ساعد ذلك في رفع مستوى مؤشر التكافؤ بين الجنسين من 0.74 إلى 0.91.

أما فيما يخص المرحلة الدنيا من التعليم الثانوي، فيمكن وضع توقعات للفترة حتى عام 2015 بالنسبة إلى 150 بلداً. ففي عام 1999، كان تحقيق التكافؤ بين الجنسين في هذه المرحلة التعليمية قد تم في 65 بلداً، ولم يزد هذا العدد إلا بمقدار بلد واحد ليصبح المجموع 66 بلداً بحلول عام 2011. لكن بلداناً عديدة اقتربت من تحقيق الهدف. ولذلك فمن المتوقع أن يتمكن 84 بلداً من مجموع البلدان البالغ عددها 150 بلداً من تحقيق الهدف بحلول عام 2015، وأن تكون 10 بلدان قريبة من تحقيقه (الشكل 8).

وفي البلدان البالغ عددها 50 بلداً والتي كانت شديدة البعد عن الهدف في عام 1999، كان التفاوت بين الجنسين في 38 بلداً منها في غير صالح الفتيات. وقد تمكن 17 بلداً من هذه البلدان الثمانية والثلاثين من الخروج من نطاق هذه الفئة بحلول عام 2011. ومع أن بلدين اثنين فقط حققا التكافؤ، فإن عدة بلدان اقتربت من الهدف على الرغم من أن قيمة مؤشر التكافؤ فيها بين الجنسين كانت في البداية أقل من 0.75. ومن المتوقع أن يكون هناك 31 بلداً ستظل شديدة البعد عن الهدف بحلول عام 2015 وسيكون التفاوت في 22 بلداً منها في غير صالح الفتيات.

إنصاف الجميع – ما هي المدة اللازمة لبلوغ هذا الهدف

سيظل العمل المتبقي لتحقيق الأهداف الستة للتعليم للجميع قائماً بعد عام 2015. ويبين التحليل الذي أجراه فريق التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع أنه لن يتم قطع مسافة الشوط الأخير لبلوغ هدف إتمام تعميم التعليم الابتدائي خلال فترة حياة الجيل الحالي ما لم تُبذل جهود منسقة لدعم الأطفال الأشد حرماناً، بما فيهم الفتيات. وإذا ما استمرت الاتجاهات الحالية، فقد لا يمكن بلوغ الوضع الذي يتمكن فيه جميع فتيات وفتيان الأسر الفقيرة في أكثر من 20 بلداً من إتمام التعليم الابتدائي إلا في الربع الأخير من هذا القرن – ولن يمكن بلوغ الوضع الذي يتمون فيه المرحلة الدنيا من التعليم الثانوي إلا في القرن المقبل. فمن الأساسي أن تجري بعد عام 2015 متابعة التقدم نحو تحقيق الأهداف التعليمية لصالح الفئات الأشد حرماناً، وأن يجري تطبيق سياسات للحفاظ على التقدم المحرز والإسراع في مواصلته عن طريق معالجة أشكال انعدام التوازن.

متى سيتسنى لجميع الفتيات إتمام التعليم الابتدائي؟

كثيراً ما يتم الاقتصار على استخدام نسب القيد لقياس مدى التقدم المحرز نحو تعميم التعليم الابتدائي. بيد أن البيانات المستمدة من الاستقصاءات الأسرية توفر صورة أوضح عن النسبة المئوية للصغار الذين يلتحقون بالتعليم الابتدائي، وللصغار الذي يتمون هذه المرحلة التعليمية – وعما إذا كان التقدم يشمل الجنسين والفئات المحرومة. فإن الفئات المحرومة تواجه واقعاً قاسياً حين يتعلق الأمر بإتمام التعليم الابتدائي. وتشير التوقعات إلى أن المدة التي ستفصل بين تحقيق تعميم إتمام التعليم الابتدائي لدى الفتيان في المناطق الحضرية وبين تعميم ذلك في صفوف فتيات المناطق الريفية ستكون طويلة وتتمثل في 39 سنة في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، و46 سنة في اليمن، و52 سنة في إثيوبيا، و64 سنة في غينيا (الشكل 9- ألف).

وتظهر الفروق بشكل أقوى عند النظر إلى الأنماط المتوقعة للتحصيل الدراسي للتلاميذ بحسب نوع الجنس ودخل الأسرة (الشكل 9- باء). ففي حين يُتوقع أن يتم بلوغ الهدف بالنسبة إلى فتيان الأسر الغنية بحلول عام 2030 في 56 بلداً من البلدان البالغ مجموعها 74 بلداً، يبلغ عدد البلدان التي يُتوقع أن يتم فيها بلوغ هذا الهدف بالنسبة إلى فتيات الأسر الفقيرة، 7 بلدان. وحتى بحلول عام 2060، لن تكون فتيات الأسر الفقيرة قد بلغن الهدف في 24 بلداً من بين البلدان الثمانية والعشرين المنخفضة الدخل التي تشملها العيّنة.

وتواجه بلدان الشريحة الدنيا من فئة البلدان ذات الدخل المتوسط والتي تضم أعداداً كبيرة من السكان تحديات كبيرة أيضاً. ففي نيجيريا على سبيل المثال، يُتمّ فتيان الأسر الغنية مرحلة التعليم الابتدائي بالفعل، إلا أن الأمر قد يتطلب مرور ثلاثة أجيال أخرى قبل أن يتسنى لجميع فتيات الأسر الفقيرة إتمام هذه المرحلة التعليمية. وفي باكستان، يُتوقع أن يتسنى لفتيان وفتيات الأسر الغنية إتمام مرحلة التعليم الابتدائي بحلول عام 2020، في حين أنه لن يتسنى لفتيان الأسر الفقيرة، إذا ما استمرت الاتجاهات الراهنة على حالها، بلوغ هذا الهدف الأساسي إلا في أواخر الخمسينيات من هذا القرن، ولن يتسنى تحقيق ذلك بالنسبة إلى فتيات الأسر الفقيرة إلا قُبيل نهاية هذا القرن. أما في جمهورية أفريقيا الوسطى، فمن المتوقع أن يتسنى إتمام مرحلة التعليم الابتدائي لجميع فتيان الأسر الغنية بحلول عام 2037، إلا أنه لن يمكن إتمام هذه المرحلة بالنسبة إلى فتيات الأسر الفقيرة إلا بعد عام 2100.

متى سيتسنى لجميع الفتيات إتمام المرحلة الدنيا من التعليم الثانوي؟

من المتوقع على نطاق واسع أن تشمل الأهداف العالمية للتعليم في فترة ما بعد عام 2015 تعميم إتمام المرحلة الدنيا من التعليم الثانوي بحلول عام 2030. وعلى ضوء الاتجاهات الحالية، ستكون مسيرة العمل بعد عام 2015 طويلة، ولاسيما بالنسبة إلى فتيات الأسر الفقيرة. بل إن الفرق بين الفئات ذات الأداء الأفضل والفئات ذات الأداء المتدني في العمل من أجل تحقيق تعميم إتمام المرحلة الدنيا من التعليم الثانوي سيكون في الغالب أكبر مما هو عليه في مجال العمل من أجل تعميم إتمام التعليم الابتدائي.

وبالفعل، ففي 44 بلداً من مجموع البلدان الأربعة والسبعين التي تم تحليل الوضع فيها، يوجد فرق لا يقل عن 50 سنة بين الوقت الذي سيكون فيه بإمكان جميع فتيان الأسر الأغنى إتمام المرحلة الدنيا من التعليم الثانوي والوقت الذي سيكون فيه بإمكان جميع فتيات أفقر الأسر تحقيق ذلك. ويبلغ متوسط الفرق في البلدان المنخفضة الدخل مدة 63 سنة (الشكل 10).

وفي هندوراس، يُتوقع أن يتم تحقيق الهدف في أعوام الثلاثينيات من هذا القرن بالنسبة إلى فتيان وفتيات الأسر الأغنى، إلا أنه لن يتحقق بالنسبة إلى فتيان وفتيات الأسر الأفقر إلا بعد ذلك بحوالي 100 سنة. وفي الفترة 2012/2011، كانت نسبة إتمام المرحلة الدنيا من التعليم الثانوي تبلغ 84% بين فتيان وفتيات الأسر الأغنى ولكن 10% فقط بين فتيان وفتيات الأسر الأفقر (Honduras Ministry of Health et al., 2013). وسيبلغ الفرق في التحصيل الدراسي بين الفئات الميسورة الحال والفئات المحرومة في نيجيريا أيضاً مدة 100 سنة وسيكون التفاوت بين الجنسين ضخماً: فمن المتوقع، إذا ما استمرت الاتجاهات الحالية على ما هي عليه، أن يتسنى لجميع فتيات الأسر الأفقر إتمام المرحلة الدنيا من التعليم الثانوي بعد مرور ما يقارب مدة نصف قرن على بلوغ إمكانية إتمام هذه المرحلة التعليمية بالنسبة إلى جميع فتيان الأسر الأفقر.

ما هي المدة اللازمة لبلوغ تعميم إتمام المرحلة التعليمية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى؟

تشمل البيانات المتوافرة عن إتمام التعليم الابتدائي وإتمام المرحلة الدنيا من التعليم الثانوي أكثر من أربعة أخماس السكان في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ولذلك فمن الممكن إعداد توقعات عن متوسطات نسب

الشكل 9: استناداً إلى الاتجاهات الحديثة، لن يتسنى بلوغ تعميم إتمام التعليم الابتدائي لفتيات الأسر الأفقر في بعض البلدان إلا بعد مرور ما لا يقل عن مدة جيلين آخرين

السنة المتوقعة لبلوغ تعميم إتمام مرحلة التعليم الابتدائي بنسبة تزيد على 97%، في بلدان مختارة

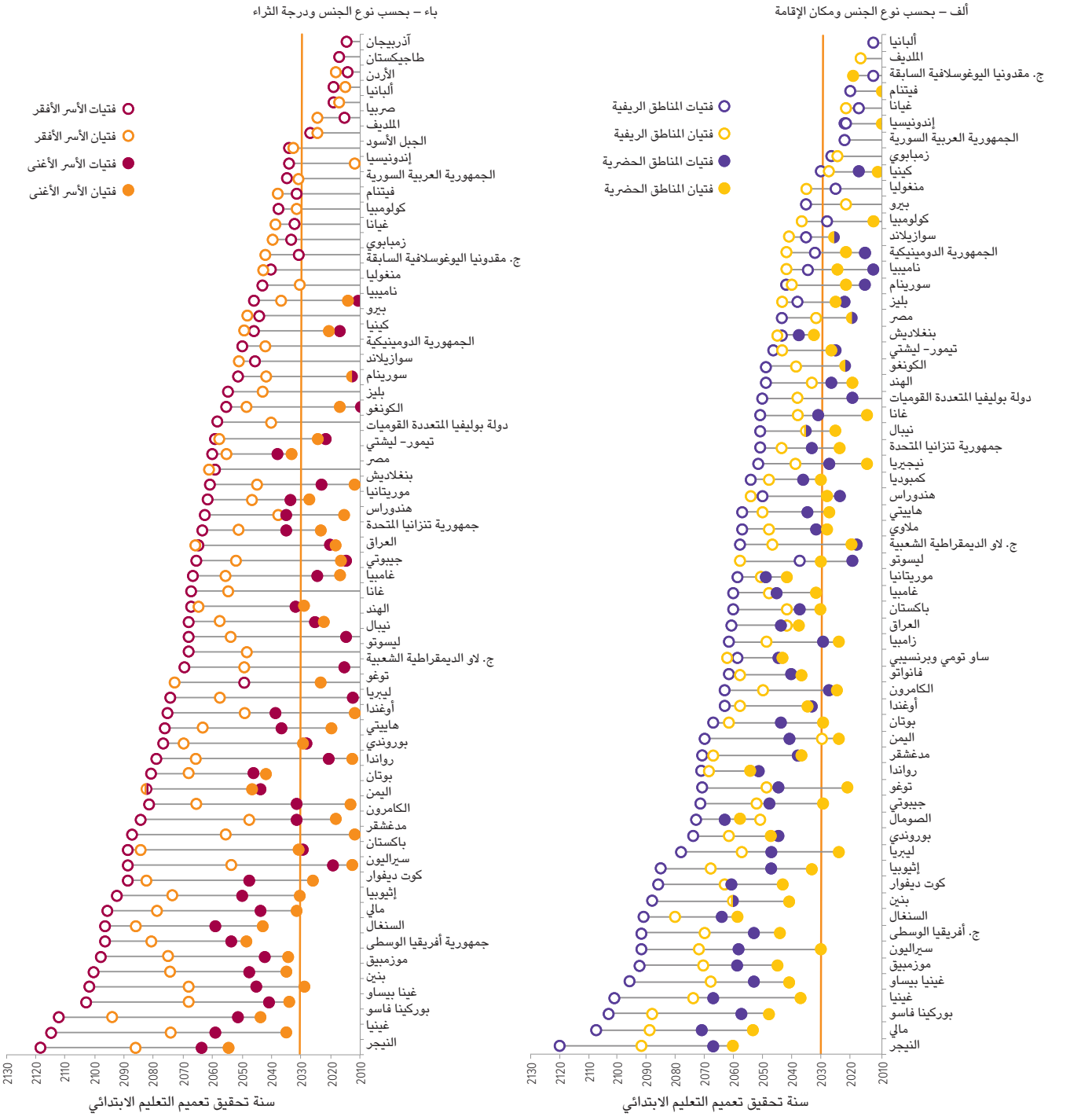

المصدر: تحليل أجراه فريق التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع (2013)، بالاستناد إلى Lange (2013).

التحصيل الخاصة بمختلف فئات السكان في هذه المنطقة بأكملها (الشكل 11).

ففي المتوسط، إذا ما استمرت الاتجاهات الراهنة على حالها، لن تحقق المنطقة تعميم التعليم الابتدائي حتى عام 2052، أي بعد مرور أكثر من 35 سنة على صياغة أهداف داكار وبعد مرور عقدين من الزمن على الأجل المحتمل تحديده لتحقيق أهداف فترة ما بعد عام 2015. وفي حين يُتوقع أن يتم بلوغ هذا الهدف بالنسبة إلى

الشكل 10: سوف يتطلب بلوغ تعميم إتمام الفتيات للمرحلة الدنيا من التعليم الثانوي بذل جهود منسقة

السنة المتوقعة لبلوغ تعميم إتمام المرحلة الدنيا للتعليم الثانوي بنسبة تزيد على 97%، بحسب نوع الجنس ودرجة الثراء، في بلدان مختارة

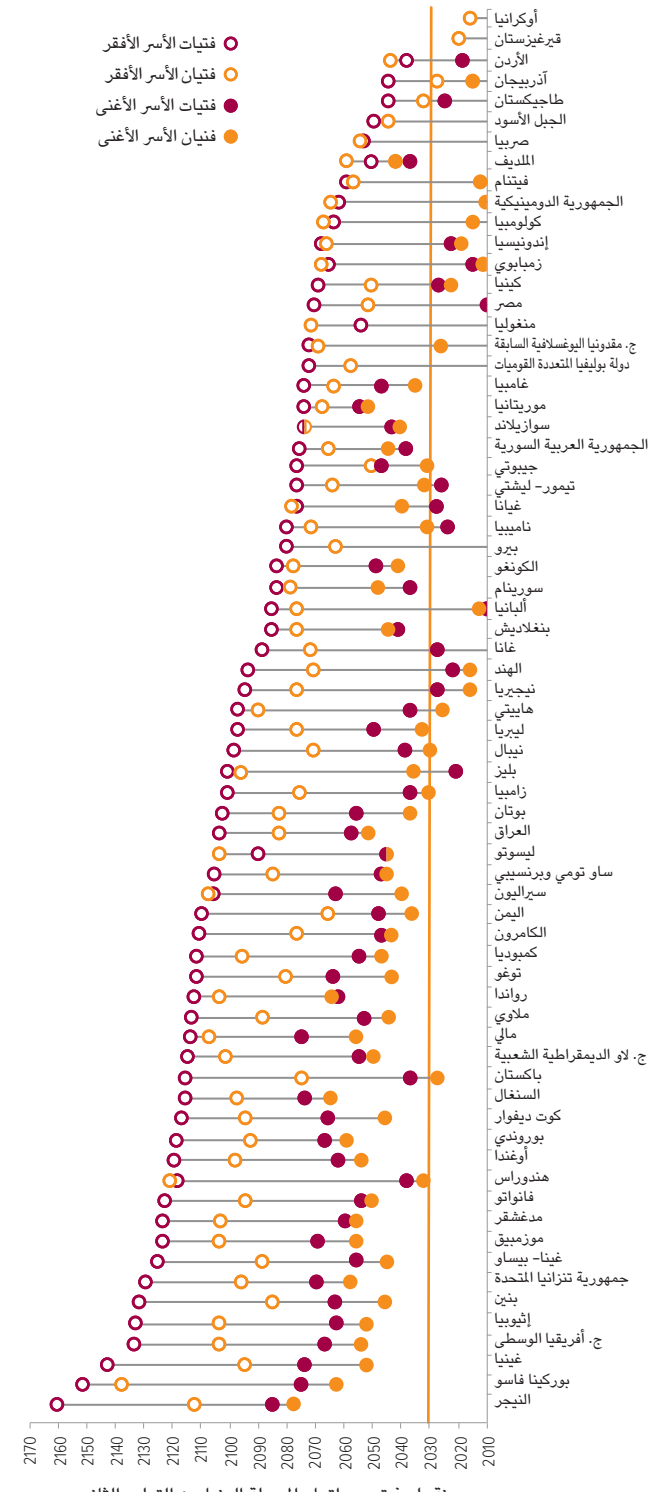

المصدر: تحليل أجراه فريق التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع (2013)، بالاستناد إلى Lange (2013).

الفتيان بحلول عام 2046، فإن من المتوقع، في المتوسط، أن يتم بلوغه بالنسبة إلى فتيان الأسر الأغنى في عام 2021 – أي قبل الأجل المحدد لتحقيق أهداف فترة ما بعد عام 2015 – في حين لن يتم بلوغ الهدف بالنسبة إلى فتيان الأسر الأفقر إلا بحلول عام 2069. أما بالنسبة إلى الفتيات، فإن بلوغ الهدف سيكون بعد ذلك بوقت طويل، إذ إنهن سيبلغنه في المتوسط بحلول عام 2057، وذلك على أساس أن جميع فتيات الأسر الأغنى سيبلغنه بحلول عام 2029 بينما لن تبلغه فتيات الأسر الأفقر إلا بحلول عام 2086.

وفي المتوسط، وإذا ما استمرت الاتجاهات الحالية، سيتسنى تعميم إتمام المرحلة الدنيا من التعليم الثانوي في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في عام 2069، أي بعد مرور عدة عقود من الزمن على الآجال المحددة للأهداف قيد النقاش حالياً. وسوف يتسنى، في المتوسط، تعميم إتمام المرحلة الدنيا من التعليم الثانوي بالنسبة إلى الفتيات بحلول عام 2075؛ إذ ستبلغ فتيات أسر الخُمَيس الأغنى من بين السكان الهدف بحلول عام 2051، في حين أن فتيات الخُميس الأفقر من بين السكان لن يبلغنه، حسب التوقعات الحالية، إلا بحلول عام 2111.

الشكل 11: يتم بلوغ تعميم إتمام مرحلة التعليم الابتدائي لنساء الفئات الفقيرة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في نهاية هذا القرن

السنة المتوقعة لبلوغ إتمام التعليم الابتدائي وإتمام المرحلة الدنيا من التعليم الثانوي بنسبة تزيد على 97%، بحسب الفئة السكانية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى

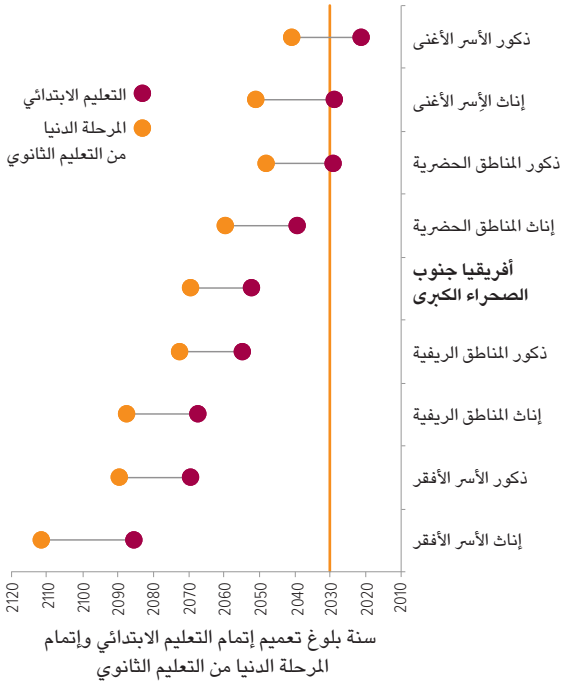

المصدر: تحليل أجراه فريق التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع (2013)، بالاستناد إلى Lange (2013).

المعارف المحلية: معلمة في مدرسة Escola Canada في ريو دي جانيرو، في البرازيل،تستخدم وصفة تقليدية خاصة بالمنطقة، لإعدادقطعة حلوى من الذرة، لشرح وحدات الكمية فيدرس في مادة الرياضيات.

الجزء ٢ التعليم يغير مجرى الحياة

إن التعليم ينير معالم كل محطة في مسيرة الانتقال إلى حياة أفضل، ولا سيما بالنسبة إلى الفتيات والنساء. فبالإضافة إلى أن تعليم الفتيات والشابات يزيد من فرص تخلّصهن من الفقر، وحصولهن على عمل، ومحافظتهن على صحتهن ومشاركتهن مشاركة تامة في المجتمع، فإنه يؤثر تأثيراً ملحوظاً على صحة أطفالهن ويعجّل في انتقال بلدانهن إلى تحقيق الاستقرار في النمو السكاني وخفض معدلات الولادات والوفيات. كما أن تعليم الفتيات والنساء يسهم في تحقيق أهداف اجتماعية أوسع نطاقاً يتزايد الاعتراف بأهميتها كعناصر في إطار عمل فترة ما بعد عام 2015 الرامي إلى إرساء أسس الديمقراطية وتمكين النساء من اعتماد خيارات في الحياة تحسّن رفاههن.

وتبين الدلائل المعروضة هنا ضرورة أن تتمكن الفتيات والنساء من الانتفاع بتعليم جيد، بصرف النظر عن مستوى دخلهن أو انتمائهن الإثني أو مكان إقامتهن، أو عما إذا كنّ يعانين أي عوق، أو عن أي عوامل أخرى يمكن أن تفاقم حرمانهن الناجم عن نوع جنسهن. فينبغي أن تنتفع الفتيات بالتعليم الابتدائي والمرحلة الدنيا من التعليم الثانوي، كحد أدنى، بيد أن الانتفاع فقط بالتعليم لا يكفي إذ ينبغي أن يكون التعليم الذي تتلقينه ذا نوعية جيدة تُمكنهن من تعلّم المهارات الأساسية للقراءة والكتابة والحساب الضرورية لتمكينهن من اكتساب مهارات إضافية. ولن يمكن لقدرة التعليم الفريدة على دعم تحقيق أهداف إنمائية أوسع نطاقاً أن تصبح واقعاً إذا لم يكن هذا التعليم قائماً على الإنصاف.

التعليم يؤدي إلى الحد من الفقر ويعزز فرص العمل

يُعد التعليم وسيلة أساسية لمعالجة الفقر في صفوف النساء؛ وهو لا يزيد فقط احتمالات حصولهن على عمل وإنما يزيد أيضاً فرص ممارستهن لوظائف مأمونة أكثر، ويتيح انتفاعهن بظروف أفضل في العمل والحصول على مرتبات لائقة.

التعليم يفتح الطريق أمام النساء الفقيرات إلى التمتع بحياة أفضل

يمثل التعليم إحدى أقوى الوسائل التي تتيح للنساء الفقيرات بناء مستقبل أفضل ويساعدهن على الإفلات من شباك الفقر في سوق العمل ويحول دون توارث الفقر من جيل إلى جيل.

وتتمثل الطريقة الرئيسية التي يمكن أن يساعد بها التعليم النساء على الإفلات من شباك الفقر في سوق العمل وزيادة أمنهن الاقتصادي في زيادة دخلهن. فهو يمكّن النساء العاملات بأجر في القطاع الرسمي من الحصول على أجور أعلى ويوفر سبلا أفضل للعيش للعاملات في المناطق الريفية.

إن المهم ليس فقط المدة التي يقضيها الفرد في المدرسة وإنما المهارات التي يكتسبها فيها. وبإمكان امتلاك النساء لقدرات أفضل في القرائية أن يؤثر تأثيراً قوياً في ما يحصلن عليه من إيرادات، مما يعني أن الاستثمار في تعليم النساء يمكن أن يعود بفوائد. ففي باكستان، كانت النساء ذوات المستوى العالي من مهارات القرائية يكسبن أجوراً أعلى بنسبة 95% من أجور النساء ذوات المستوى المنخفض من مهارات القرائية أو النساء اللواتي يفتقرن إلى هذه المهارات، في حين أن الفرق بينهن وبين الرجال كان بنسبة 33% فقط (Aslam et al., 2012).

وينتهي الأمر على الأغلب بالأطفال الذين لم يحصل آباؤهم وأمهاتهم على أي تعليم أو حصلوا على قليل منه، إلى أن لا يحصلوا أنفسهم على قدر كبير من التعليم. وهذه هي إحدى السبل التي يتم بها توارث الفقر من جيل إلى آخر؛ ولذلك، فإن رفع مستويات التعليم يمثل أمراً أساسياً لكسر الدورة المزمنة للعيش في شباك الفقر. ومن شأن تطبيق سياسات سديدة أن يكفل نشر مزايا التعليم نشراً منصفاً. ويبحث التحليل الذي أجراه فريق التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع لفترة 2014/2013، بالاستناد إلى 142 استقصاءً سكانياً وصحياً أجريت في 56 بلداً خلال الفترة بين عامي 1999 و2009، في الكيفية التي يؤثر بها المستوى التعليم

للوالدين في عدد السنوات التي يقضيها في التعليم أفراد الأسرة الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و18 سنة. وقد تبين أن مقابل كل سنة إضافية قضتها الأم في التعليم، كان الطفل يخصل في المتوسط على التعليم لمدة إضافية قدرها 0.32 سنة، وكانت الفائدة بالنسبة إلى الفتيات أكثر من ذلك بقليل (Bhalotra et al., 2013b).

التعليم يزيد حظوظ النساء في المشاركة في القوة العاملة

مع تقدم عجلة التنمية في البلدان، يصبح التعليم بمثابة بطاقة مرور تتيح للنساء الانضمام إلى القوة العاملة. وحين يزداد قبول المجتمع لممارسة النساء للعمل في القطاع الرسمي، تكون النساء المتعلّمات في وضع أقوى للحصول على عمل مأجور (Gaddis and Klasen, 2012). كما أن التعليم، من خلال تمكينه النساء من المشاركة في سوق العمل، يسهم في تعزيز قدراتهن وفي ازدهار بلدانهن (Kabeer, 2012).

ووفقاً لتحليل أجري لبيانات استقصاء أجري عن القوة العاملة، تمهيداً لإعداد التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع لفترة 2014/2013 (انظر الرسم البياني المعنون «البحث عن عمل»)، فإن نسبة النساء العاملات بأجر في بلدان من فئة الدخل المتوسط في أمريكا اللاتينية، مثل الأرجنتين والبرازيل والسلفادور والمكسيك، تتزايد تزايداً كبيراً مع ارتفاع مستواهن التعليمي. فإذ تبلغ النساء العاملات الحاصلات على تعليم ابتدائي نسبة 39%، تسجل النساء الحاصلات على تعليم المرحلة الدنيا من التعليم الثانوي نسبة 48%. كما أن التعليم في بلدان أمريكا اللاتينية هذه يضطلع بدور أقوى بكثير في تأكيد انخراط النساء في صفوف القوة العاملة بالمقارنة مع دوره بالنسبة إلى الرجال.

وفي البلدان الأفقر، لا تزال العوامل الثقافية ونقص المرافق المعنية برعاية الطفل والمعقولة الأجور، ونقص وسائل النقل، تعيق النساء عن ممارسة أعمال بأجر. ففي الهند وباكستان، على سبيل المثال، لا تُعتبر النساء في الغالب جزءاً من القوة العاملة سواء كنّ قد ارتدن المدارس أم لم تكن.

ولا يقتصر السبب في استبعاد النساء من القوى العاملة على الوصم الثقافي المرتبط بممارسة المرأة لعمل مأجور، وإنما يكمن أيضاً في التوقعات الاجتماعية المتعلقة بحجم الأسرة والأعمال المنزلية، مما يجعلهنّ يقضين ساعات طويلة في أداء أعمال لا تسترعي بالقدر الكافي أنظار المعنيين برسم السياسات، ولاسيما في البلدان الأفقر (Bloom et al., 2009).

البحث عن عمل

المتعلمون والمتعلمات من الرجال والنساء أوفر حظاً في العثور على عمل

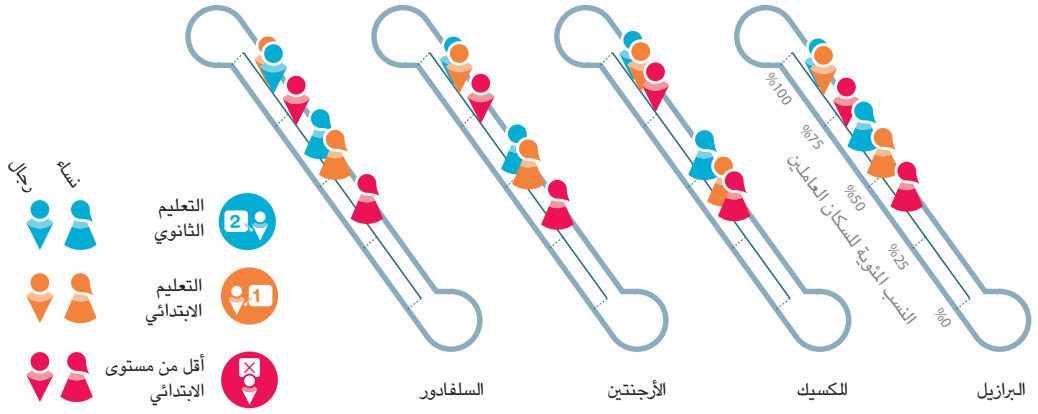

المصدر: Understanding Children's Work (2013)

التعليم يضع حداً لفرق الأجور بين الجنسين

تتلقى النساء في العالم أجوراً أقل من أجور الرجال لأداء أعمال متماثلة. وعلى الرغم من أن هذا الفرق بين الأجور بات يتناقص في بعض أنحاء العالم، فإنه ما زال يستثير الانشغال (OECD, 2012). وعلى نحو ما يبين تحليل للفروق بين الأجور في 64 بلداً، فإنه بقدر ما يكون المستوى التعليمي مرتفعاً، يكون هذا الفرق في الأجور أقل، وذلك حتى في البلدان التي يعبّر فيها التمييز على صعيد القوة العاملة عن وجود فروق راسخة بين الجنسين. ويسهم التعليم في تغير الوضع إلى حد كبير في منطقة الدول العربية حيث يمثل مستوى أجور النساء الحاصلات على التعليم الثانوي نسبة 87% من مستوى أجور الرجال، وذلك مقابل نسبة 60% للنساء الحاصلات على التعليم الابتدائي (Ñopo et al., 2011).

وتشكل أجور الرجال في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، في المتوسط، ضعف أجور النساء، ومع ذلك فإن للتعليم تأثيراً قوياً في وضع حد لهذا الفرق في الكسب. ففي غانا يكسب الرجال غير المتعلّمين أجوراً تزيد بنسبة 57% على أجور النساء غير المتعلّمات، لكن هذا الفرق يتقلص إلى 24% بين أجور الحاصلين من الجنسين على تعليم ابتدائي، وإلى 16% بين أجور الحاصلين من الجنسين على تعليم ثانوي (Kolev and Sirven, 2010).

ويؤكد تحليل أجري لأغراض إعداد التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع لفترة 2014/2013، تناول بيانات تتعلق بتسعة بلدان ذات أوضاع مختلفة، هذه الأنماط الإقليمية. ففي الأرجنتين والأردن، مثلاً، تتلقى النساء الحاصلات على تعليم ابتدائي أجوراً في مستوى يعادل تقريباً نصف مستوى أجور الرجال الحاصلين على نفس المستوى التعليمي، بينما تتلقى الحاصلات على تعليم ثانوي أجوراً في مستوى يقارب ثلثي مستوى أجور الرجال (انظر الرسم البياني المعنون «الفروق في الأجور»).

الفروق في الأجور

التعليم يقلل الفروق في الأجور بين الرجال والنساء

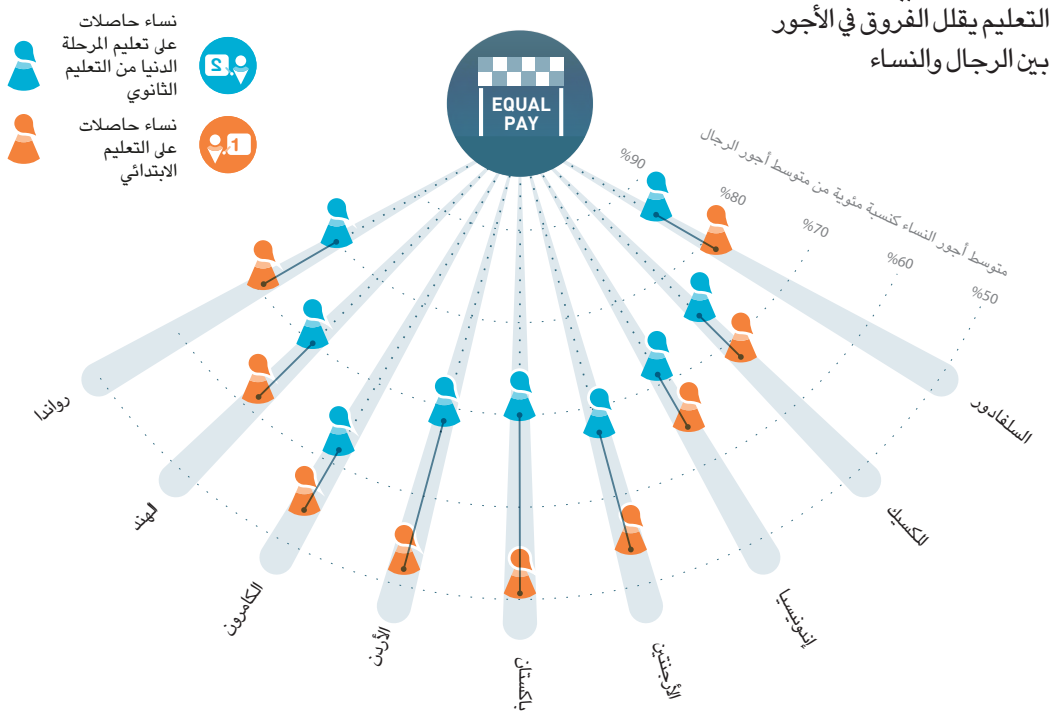

المصدر: Understanding Children's Work (2013)

التعليم يحسّن صحة النساء وصحة أطفالهن

يُعد التعليم إحدى أقوى الوسائل لتحسين صحة النساء – ويكفل انتقال فوائده إلى أطفالهن. فهو ينقذ أرواح ملايين الأمهات وأطفالهن، ويساعد في الوقاية من الأمراض وحصر انتشارها، ويمثل عنصراً أساسياً من الجهود الرامية إلى الحد من سوء التغذية. ولكن نادراً ما يحظى هذا الدور الهام بالتقدير. فكثيراً ما يغفل المعنيون برسم السياسات الذين يركزون على صحة النساء، حقيقة أن التعليم ينبغي أن يعتبر إجراءً صحياً أساسياً في حد ذاته – وأن التدابير الصحية الأخرى قد تكون أقل كفاءة بدون التعليم.

ويؤدي التفاعل بين التعليم والصحة مفعوله في الاتجاه المعاكس أيضاً: فالنساء اللواتي يتمتعن بصحة أفضل من صحة سواهن من النساء، هنّ في الغالب أفضل تعليماً من غيرهنّ. وحتى مع مراعاة هذه الصلات، فإن التعليم يزيد دائماً حظوظ النساء في مزاولة حياة أسرية صحية.

وقد حدث تقدم كبير في العالم من أجل تحقيق الأهداف المتعلقة بالصحة والواردة ضمن الأهداف الإنمائية للألفية – تخفيض معدل وفيات الأطفال (الهدف 4)، وخفض وفيات الأمهات (الهدف 5)، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والملاريا وغيرهما (الهدف 6)، وخفض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع، الذي يشكل جزءاً من الهدف 1. وكما يبين هذا القسم، فقد أسهم التعليم في إحراز جوانب التقدم هذه؛ غير أنه كان بالإمكان تحقيق المزيد لو كان قد تم استغلال التعليم على نحو أفضل.

أدى تعليم الأمهات إلى إنقاذ أرواح ملايين الأطفال

إن من أبلغ الدلائل على قوة التعليم التقديرات التي تشير إلى أن التحسينات التي تم تحقيقها في تعليم النساء في سن الإنجاب أدت خلال الفترة بين عامي 1990 و2009، إلى إنقاذ أرواح 2.1 مليون طفل دون سن الخامسة. ويزيد هذا العدد على نصف عدد الأرواح التي تم إنقاذها ويبلغ مجموعها 4 ملايين نسمة وذلك بفضل تخفيض وفيات الأطفال خلال الفترة ذاتها. وعلى سبيل المقارنة، فإن النمو الاقتصادي أسهم في تحقيق ما يقل عن 10% من هذا المجموع (Gakidou et al., 2010).

بيد أن أهمية هذا التقدم تتضاءل أمام التحدي الذي ما زال قائماً. ففي عام 2012، توفي 6.6 مليون طفل دون الخامسة، وكانت 5.7 مليون حالة من هذه الوفيات في بلدان من الشريحة الدنيا من فئة البلدان المتوسطة الدخل (الفريق المشترك بين الوكالات المعني بتقدير وفيات الأطفال، 2013). وقد كان بالإمكان تحاشي وقوع الكثير من هذه الحالات عن طريق تدابير للوقاية والعلاج، مثل تأمين وجود ممرضات مؤهلات اثناء الولادة، وضمان انتفاع المواليد بأشكال الحصانة الأساسية – التي تساعد أيضاً في الحماية من الالتهاب الرئوي- مع ضمان المعالجة بتعويض السوائل عن طريق الفم في حالات الإسهال (انظر الرسم البياني المعنون «أمهات متعلّمات، أطفال أصحاء»). ولا يقتصر الأمر على أن معظم هذه التدابير زهيدة التكلفة وفعالة، بل إنها تمثل كلها أيضاً تدابير تكون احتمالات اتخاذها أكبر حين تكون الأمهات متعلّمات.

من شأن التوسع في تعليم الفتيات أن ينقذ المزيد من الأرواح يتجلى نطاق تأثير التعليم– وخصوصاً تعليم الأمهات- على صعيد وفيات الأطفال، في تحليل أجري لأغراض إعداد التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع لفترة 2014/2013 شمل 139 استقصاءً سكانياً وصحياً أجريت في 58 بلداً. فلو أتمت كل النساء تعليمهن الابتدائي، لكان معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة قد انخفض بنسبة 15% في البلدان المنخفضة الدخل وبلدان الشريحة الدنيا من فئة البلدان المتوسطة الدخل، وأدى إلى إنقاذ حياة مليون طفل تقريباً سنوياً. بل إن تأثير التعليم في المرحلة الدنيا من التعليم الثانوي هو أقوى من ذلك: فلو أتمت جميع النساء في هذه البلدان التعليم الثانوي، لكان معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة قد انخفض بنسبة 49% – مما يعني إنقاذ حياة 3 ملايين طفل سنوياً (انظر الرسم البياني المعنون «إنقاذ حياة الأطفال»). أما تعليم الآباء، فهو أقل تأثيراً من ذلك؛ ولو كان الرجال والنساء قد أتموا التعليم الثانوي، لكان معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة قد انخفض بنسبة 54% في هذه البلدان.

وبغية التوصل بحلول عام 2030 إلى تفادي حالات وفيات الأطفال التي يمكن تفاديها –وهو أمر من المحتمل أن يصبح هدفاً عالمياً جديداً في مجال الصحة- ينبغي اتخاذ تدابير عاجلة وأن يشمل ذلك توسيع نطاق القيد في التعليم الثانوي. فتشهد أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى يومياً وفاة أكثر من 9000 طفل فيها. وتسجل المنطقة أدنى نسب القيد في المرحلة الدنيا من التعليم الثانوي في العالم، إذ تبلغ نسبة قيد الفتيات في هذا المستوى التعليمي 37% فقط. وسيعني ضمان حصول جميع الفتيات على التعليم الثانوي أن أكثر من 1.5 مليون طفل سيظلون على قيد الحياة إلى ما بعد سن الخامسة من العمر. ولو بلغت جميع الفتيات في منطقة

أمهات متعلمات، أطفال أصحاء

يؤدي ارتفاع المستوى التعليمي للأمهات إلى رفع نسب بقاء الأطفال على قيد الحياة

الالتهاب الرئوي

تفضي كل سنة إضافية في تعليم الأمهات إلى خفض احتمال وفاة طفلهن من جراء الإصابة بالالتهاب الرئوي، بنسبة

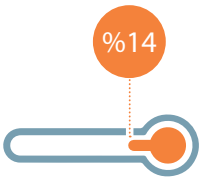

أي ما يعادل إنقاذ أرواح

160,000
نسمة سنوياً

يفضي تعليم الأمهات إلى الحد من العوامل التي تعرض الطفل لاحتمالات الإصابة بالالتهاب الرئوي، ومن ذلك مثلاً:

1. سوء التغذية وانخفاض الوزن عند الولادة
2. عدم تلقيح الطفل ضد الحصبة خلال الشهور الاثني عشر الأولى من عمره
3. استخدام وقود يفرز دخاناً ضاراً

تعقيدات الولادة

تكون الأم المتعلمة تميل بنسبة

إلى التماس الدعم عند الولادة من ممرضة مؤهلة

الإسهال

لو كانت كل الأمهات في البلدان ذات الدخل المنخفض وبلدان الشريحة الدنيا من فئة البلدان ذات الدخل المتوسط قد حصلن على تعليم ابتدائي، لكانت نسبة إصابة الأطفال بالإسهال قد انخفضت بنسبة

ولو كانت الأمهات قد حصلن على تعليم ثانوي، لكانت النسبة

تكون الأمهات المتعلمات أميل إلى:

1. تنقية الماء بالشكل الملائم
2. التماس الرعاية من إخصائيين في توفير الرعاية الصحية حين يعاني الطفل من حالة إسهال
3. اعتماد حلول لتعويض السوائل، وزيادة السوائل، ومواصلة التغذية

الملاريا

في المناطق التي تشتد فيها العدوى، تكون احتمالات الإصابة بطفيليات الملاريا لدى الأطفال الذين تكون أمهاتهم حاصلات على تعليم ابتدائي، أقل بنسبة 22% من احتمالات الإصابة بالطفيليات لدى أطفال الأمهات اللواتي لم يحصلن على أي تعليم.

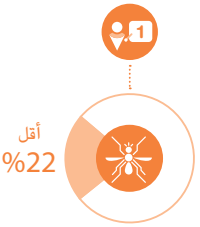

في المناطق التي تشتد فيها العدوى، تكون احتمالات الإصابة بطفيليات المرض لدى الأطفال الذين تكون أمهاتهم حاصلات على تعليم ثانوي، أقل بنسبة 36% عن احتمالات الإصابة بالطفيليات لدى أطفال الأمهات اللواتي لم يحصلن على أي تعليم.

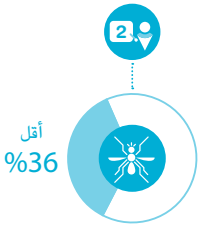

التحصين

في البلدان ذات الدخل المنخفض وبلدان الشريحة الدنيا من فئة البلدان المتوسطة الدخل، لو كانت جميع الأمهات قد أتممن التعليم الابتدائي، لكانت عمليات التلقيح ضد الديفتيريا والتيتانوس والسعال الديكي(اللقاح الثلاثي) قد ازدادت بنسبة :

وإذا كانت جميع الأمهات قد أتممن التعليم الثانوي، لكانت عمليات التلقيح ضد الديفتيريا والتيتانوس والسعال الديكي(اللقاح الثلاثي) قد ازدادت بنسبة :

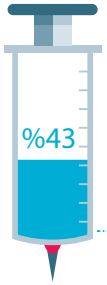

المصادر: حسابات أجراها فريق التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع (2013)، بالاستناد إلى استقصاءات سكانية وصحية أجريت في الفترة بين عامي 2005 و2011؛ Gakidou (2013)؛ Fullman et al. (2013).

إنقاذ أرواح الأطفال

ارتفاع المستوى التعليمي لدى الأمهات يقلل من وفيات الأطفال التي يمكن تحاشيها

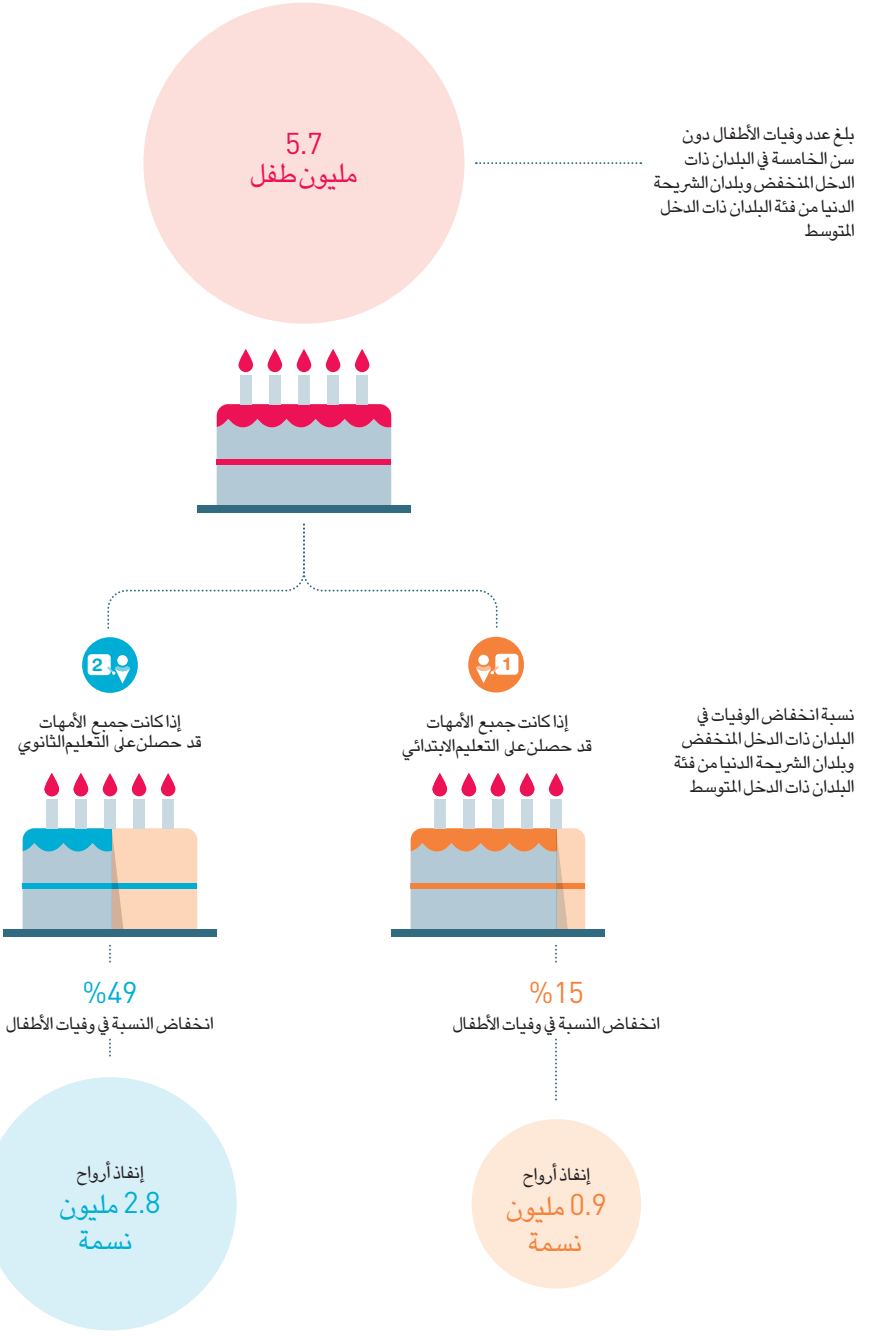

المصدر: Gakidou (2013)؛ الفريق المشترك بين الوكالات المعني بتقدير وفيات الأطفال، 2013

جنوب وغرب آسيا مرحلة التعليم الثانوي، لكان معدل وفيات الأطفال في المنطقة قد انخفض بنسبة 62%، مما يعادل إنقاذ أرواح 1.3 مليون نسمة.

ومن المفترض أن يعود التوسع في تعليم الفتيات بأكبر الفوائد على بعض البلدان التي تسجل أعلى معدلات وفيات الأطفال وأدنى المستويات في نشر التعليم. فقد كان معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة في بوركينا فاسو يبلغ 102 حالة وفاة في كل 1000 حالة ولادة حية، بينما كان هذا المعدل في جميع البلدان ذات الدخل المنخفض يبلغ 82 حالة وفاة في كل 1000 حالة ولادة حية. وتندرج نسبة القيد الإجمالية للفتيات في هذا البلد بين أدنى النسب في العالم، إذ كانت تبلغ 25% في عام 2012. ولو أتمّت جميع النساء في البلد التعليم الابتدائي، فإن معدل وفيات الأطفال فيه سينخفض بنسبة 76% (Gakidou, 2013).

الأمهات المتعلّمات أميل إلى التماس مساعدة ممرضات مؤهلات أثناء الولادة

يكشف تحليل السبل التي يسهم من خلالها التعليم في إنقاذ أرواح الأطفال عن أن الأمهات الحاصلات على مستوى تعليمي أعلى هنّ أميل إلى الولادة بمساعدة ممرضات مؤهلات، مما يعني أن حظوظ بقاء أطفالهن على قيد الحياة تكون أكبر. فإن قرابة 40% من جميع وفيات الأطفال دون سن الخامسة تحدث خلال الأيام الثمانية والعشرين الأولى التي تعقب الولادة، وتحدث أغلب حالات الوفاة هذه بسبب تعقيدات أثناء الولادة (Liu et al., 2012). غير أنه لم تكن توجد أي ممرضات مؤهلات في أكثر من نصف عدد حالات الولادة البالغ مجموعها 70 مليون حالة في السنة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وفي جنوب آسيا في الفترة بين عامي 2006 و2010 (UNICEF, 2012a).

ويبين تحليل لاستقصاءات صحية وسكانية في 57 بلداً، أجري لأغراض إعداد التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع لفترة 2014/2013، أن احتمالات استعانة الأمهات المتعلّمات بممرضات مؤهلات أثناء الولادة تزيد بنسبة 23% على احتمالات الاستعانة لدى غيرهن.

الأمهات المتعلّمات يحرصن على تلقيح أطفالهن

أصبحت مبادرة التحالف العالمي للقاحات والتحصين تساند منذ عام 2000 عمليات التلقيح ضد الأمراض التي يمكن تجنبها وهي عمليات شملت 370 مليون طفل في أفقر بلدان العالم، مما أفضى إلى إنقاذ حياة ما يقدر بـ 5.5 مليون نسمة (GAVI, 2013)؛ وهو تأثير هائل.

غير أن استراتيجية هذه المبادرة ينقصها عنصر من شأنه أن يتيح تكرار نجاحها على مر الأجيال، ويتمثل هذا العنصر في الاستثمار في تعليم الفتيات.

ويبين تحليل لاستقصاءات صحية وسكانية أجري لأغراض إعداد التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع لفترة 2014/2013، أنه لو كانت جميع النساء في البلدان ذات الدخل المنخفض وبلدان الشريحة الدنيا من فئة البلدان ذات الدخل المتوسط قد أتممن التعليم الابتدائي، لكانت نسبة تحصين الأطفال ضد الإصابة بأمراض الديفتريا والتيتانوس والسعال الديكي- عن طريق تزويدهم باللقاح الثلاثي المعروف بالرمز DTP3 – بمقدار 10%. وإذا كنّ قد أتممن التعليم الثانوي، لكانت النسبة قد ارتفعت بمقدار 43% (Gakidou, 2013).

تعليم الأمهات يساعد في تحاشي الإصابة بمرض الالتهاب الرئوي

يُعد مرض الالتهاب الرئوي أكبر أسباب وفيات الأطفال، إذ يودي بحياة 1.1 مليون طفل في العالم، أي بحياة 17% من مجموع الأطفال في العالم. ويمكن تفادي الكثير من وفيات الأطفال من خلال الرضاعة والتغذية الملائمة والتلقيح ضد المرض وتناول مياه شرب مأمونة وتوفير خدمات الإصحاح الأساسية – وهي عوامل يؤثر تعليم الأمهات في عدة عوامل منها. وتصف منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونسيف) مرض الالتهاب الرئوي بـ «مرض الفقراء» (UNICEF, 2012b, p. 17). بيد أن الحد من الفقر لن يحد من حالات الإصابة بالالتهاب الرئوي إلا إذا جرى تعليم الأمهات في ذات الوقت.

إن انتفاع الأمهات بمجرد سنة إضافية واحدة في التعليم يمكن أن يفضي إلى خفض معدل الوفيات الناجمة عن الالتهاب الرئوي، بنسبة 14% – أي ما يعادل إنقاذ حياة 160 000 طفل سنوياً- وذلك حسب ما يشير إليه تحليل جديد أجري لأغراض إعداد التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع لفترة 2014/2013، بالاستناد إلى تقديرات عن وفيات الأطفال الناجمة عن مرض الالتهاب الرئوي، مستمدة من الدراسة التي أجريت بعنوان «Global Burden of Disease» في 137 بلداً خلال الفترة بين عامي 1980 و2010 (Gakidou, 2013).

تعليم الأمهات يساعد على الوقاية من الإسهال لدى الأطفال ومعالجته

يُعد الإسهال رابع أكبر سبب لوفيات الأطفال، ويتسبب في نسبة 9% منها، علماً بأن من السهل تفادي وقوع الكثير من هذه الوفيات (الفريق المشترك بين الوكالات المعني

بتقدير وفيات الأطفال، 2013). وتشير التقارير إلى أنه لو كانت جميع النساء قد أتممن التعليم الثانوي، لكان مستوى الإصابات بالإسهال قد انخفض بنسبة 30% في البلدان ذات الدخل المنخفض وبلدان الشريحة الدنيا من فئة البلدان ذات الدخل المتوسط لأن الأمهات الحاصلات على مستوى تعليمي أفضل يكونن في الغالب أحرص على اتخاذ تدابير الوقاية والعلاج.

وعلى صعيد الوقاية، فإن التعليم يؤثر في قرارات الأسر بشأن تنقية المياه عن طريق ترشيحها أو غليها أو بطرائق أخرى، أما على صعيد المعالجة، فإن الأم المتعلّمة التي تلاحظ لدى طفلها أعراض الإصابة بالإسهال تكون أميَل إلى التماس الرعاية الصحية المناسبة، وتطبيق العلاج الملائم. ووفقاً لتحليل أجري بالاستناد إلى استقصاءات سكانية وصحية، بغية إعداد التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع لفترة 2014/2013، كانت الأمهات اللواتي أتممن التعليم الابتدائي، في البلدان ذات الدخل المنخفض، أميل بنسبة 12% إلى التصرف على هذا النحو بالمقارنة مع الأمهات اللواتي لم يحصلن على أي تعليم.

التعليم وسيلة هامة لإنقاذ حياة الأمهات

إن أهمية التعليم بالنسبة إلى صحة الأم يعادل أهميته بالنسبة إلى أطفالها. ولو كان قد جرى الاستثمار بقدر أكبر في مجال تعليم الإناث، وخصوصاً في المرحلة الدنيا من التعليم الثانوي، لكان ذلك قد ساعد في تعجيل التقدم نحو تحقيق الهدف الخامس من الأهداف الإنمائية للألفية الخاص بخفض وفيات الأمهات، وهو أحد الأهداف الأبعد عن المنال.

ويُقصد بوفيات الأمهات حالات وفاة الأم أثناء فترة الحمل أو خلال فترة 42 يوماً بعد الوضع، أو لأي سبب يتعلق بحالة الحمل أو بطريقة التعامل معها أو لأي سبب يتفاقم تأثيره بفعل هذه الحالة أو هذا التعامل، ولا يشمل ذلك الحوادث أو الأسباب العرضية. وقد انخفض عدد هذه الحالات في العالم إلى النصف تقريباً خلال الفترة بين عامي 1990 و2010. ومع أن هذا الأمر مثير للإعجاب، فإن معدل وفيات الأمهات – أي عدد وفيات الأمهات بين كل 100 000 حالة ولادة حية- انخفض في المتوسط بمقدار 3.1% فقط سنوياً، وهي نسبة أقل بكثير من النسبة 5.5% اللازم تحقيقها من أجل بلوغ الهدف الخامس من الأهداف الإنمائية للألفية.

إن حوالي 800 امرأة تموت يومياً لأسباب يمكن تجنبها وتتعلق بالحمل والولادة. وتحدث عموماً 99% من وفيات الأمهات في البلدان النامية. ويبلغ معدل هذه الوفيات في هذه البلدان 240 حالة وفاة في كل 100 000 حالة ولادة حية، وذلك مقابل 16 حالة وفاة في البلدان المتقدمة. ويقع أكثر من نصف عدد الوفيات في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، بينما يحدث أكثر من ربعها في جنوب آسيا (WHO, 2012b).

وثمة أمهات يتوفين بسبب تعقيدات تطرأ أثناء الحمل، مثل مقدمات الارتعاج، والنزيف، والالتهابات، وبسبب عمليات إجهاض غير مأمونة. وتكون احتمالات تحاشي الأمهات المتعلّمات لهذه الأخطار أكبر من احتمالات غيرهن وذلك باعتمادهن لممارسات بسيطة وزهيدة التكلفة من أجل المحافظة على نظافتهن الشخصية، وعن طريق الاستجابة بالاهتمام بأعراض مثل النزيف أو ارتفاع ضغط الدم، ومن خلال البت في كيفية ومكان ممارسة الإجهاض عند الضرورة، وقبول العلاج، والحرص على وجود ممرضة مؤهلة عند الولادة.

وإذا كانت جميع النساء قد أتممن تعليمهن الابتدائي، لانخفضت وفيات الأمهات من 201 حالة وفاة إلى 71 حالة وفاة في كل 100 000 حالة ولادة، أو بنسبة 66%. وكان من شأن ذلك أن ينقذ 189 000 امرأة من الموت سنوياً. وإذا كانت جميع النساء في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى قد أتممن التعليم الابتدائي، لانخفضت وفيات الأمهات في صفوفهن من 500 حالة وفاة إلى 150 حالة وفاة في كل 100 000 حالة ولادة، أو بنسبة 70% (انظر الرسم البياني المعنون «مسألة حياة أو موت»).

إن ما لا يقل عن ثلثي تأثير التعليم هو تأثير غير مباشر: فالنساء المتعلّمات يستعنّ في الغالب بالخدمات العامة للرعاية الصحية، وينجبن في الغالب أطفالاً أقل من غيرهن ولا يعرّضن أنفسهن للحمل والولادة في فترة المراهقة- وهذه كلها عوامل تقلل من وفيات الأمهات. وفي البلدان التي تناولتها الدراسة والبالغ عددها 108 بلدان، كانت 6 حالات ولادة من كل 100 حالة تتعلق بنساء تتراوح أعمارهن بين 15 و19 سنة. وإذا تم خفض معدل الولادات لدى المراهقات إلى النصف، فإن معدل وفيات الأمهات سينخفض بأكثر من الثلث (Bhalotra and Clarke, 2013).

يضطلع التعليم بدور رئيسي في احتواء أخطار الأمراض في صفوف الفتيات والنساء

تعد الأمراض المعدية، مثل متلازمة نقص المناعة البشرية المكتسب (الأيدز)، والأمراض الطفيلية، مثل الملاريا، من أشد الأخطار التي تهدد صحة النساء والفتيات- تحسين تعليمهن هو أقوى وسيلة للمساعدة في خفض إمكانيات تأثير هذه الأمراض. ومن خلال النظر في الكيفية التي

مسألة حياة أو موت

احتمالات وفاة الأمهات المتعلمات أثناء الولادة أقل من احتمالات وفاة غيرهن

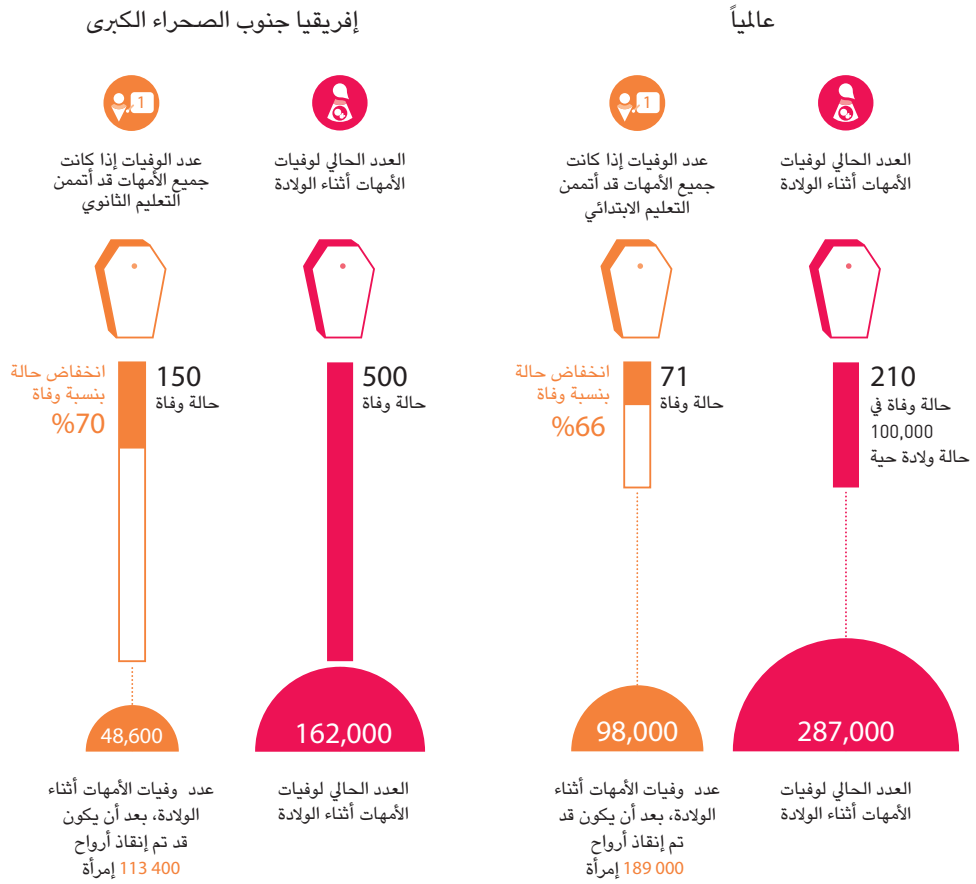

لماذا يفضي التعليم إلى خفض وفيات الأمهات؟

تكون النساء المتعلمات أميَل إلى تحاشي التعقيدات التي قد تحدث أثناء فترة الحمل، مثل مقدمات الارتعاج، والنزيف، والالتهابات، وذلك عن طريق:

1. اعتماد ممارسات بسيطة وزهيدة التكلفة لضمان نظافتهن الشخصية
2. الاستجابة بالاهتمام بأعراض مثل أثناء الولادة
3. التأكد من وجود قابلات ماهرات أثناء الولادة

تكون النساء المتعلمات أحرص على:

1. الاستعانة بالخدمات العامة للرعاية الصحية
2. تحاشي الإنجاب في فترة المراهقة
3. إنجاب عدد أقل من الأطفال

ملاحظة: يُقصد بوفيات الأمهات حالات وفاة الأم أثناء فترة الحمل أو خلال فترة 42 يوماً بعد الوضع، أو لأي سبب يتعلق بحالة الحمل أو بطريقة التعامل معها أو لأي سبب يتفاقم تأثيره بفعل هذه الحالة أو هذا التعامل، ولا يشمل ذلك الحوادث أو الأسباب العرضية.

المصادر: WHO (2012b) ؛Bhalotra and Clarke (2013).

تؤثر بها بعض المخاطر الصحية المحددة على النساء – الشابات والأكثر سناً– بطرق مختلفة، يمكن ملاحظة كيف أن زيادة انتفاع الفتيات بتعليم جيد يمكن أن يحميهن من الأمراض. ويبحث هذا القسم بصورة خاصة في الطرق التي يمكن أن تساعد بها مهارات القرائية النساء على حماية أنفسهن من فيروس ومرض الأيدز والكيفية التي يسهم بها التعليم في مكافحة الملاريا عن طريق مساعدة النساء على تشخيص أسبابه وأعراضه وعلى معالجته على نحو سليم.

مهارات القرائية تحسّن معارف النساء عن فيروس ومرض الأيدز

يتيح التعليم المجال لزيادة الوعي بشأن الوقاية من فيروس الأيدز في صفوف الفتيات ويحول دون وقوع إصابات جديدة به في صفوف أجيال المستقبل. ويتضح دور التعليم في الوقاية من فيروس الأيدز في تحليل للوضع في 26 بلداً في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى و5 بلدان في جنوب وغرب آسيا، وهو تحليل جرى الاضطلاع به لأغراض إعداد التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع لفترة 2013/2014. فيبين هذا التحليل أهمية مهارات القرائية في تحسين معارف الناس بشأن الكيفية التي ينتقل بها فيروس الأيدز. وتضم هذه البلدان زهاء نصف مجموع الحالات الجديدة للإصابة بالفيروس لدى الكبار. ففي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، تعلّم 91% من النساء المتعلّمات أن فيروس الأيدز لا ينتقل عن طريق تشاطر الطعام، بينما تبلغ هذه النسبة 72% لدى النساء غير المتعلّمات. وفي جنوب وغرب آسيا حيث لا تزال نسبة الإصابة بالفيروس تتزايد في بلدان مثل بنغلاديش وسري لانكا، يظهر الفرق في هذا الصدد بقدر أكبر بين النساء المتعلّمات والنساء غير المتعلّمات، إذ إن 81% من النساء المتعلّمات يعلمن أن فيروس الأيدز لا ينتقل عن طريق تشاطر الطعام، بينما تبلغ هذه النسبة 57% لدى النساء غير المتعلّمات.

وتكون المرأة المتعلّمة أكثر إدراكاً في الغالب لحقها في أن تتفاوض بشأن ممارسة الجنس بصورة مأمونة –أي أن ترفض ممارسة الجنس أو أن تطالب باستخدام الواقي الذكري– عندما تعلّم أن شريكها مصاب بمرض معدٍ جنسياً. ففي جنوب وغرب آسيا، وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، كانت احتمالات الوعي بهذا الحق تزيد بنسبة 30% لدى النساء المتعلّمات على احتمالات ذلك لدى النساء غير المتعلّمات. وتدرك ثلثا عدد النساء المتعلّمات في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى هذا الحق، بينما لا تبلغ النسبة سوى الثلث في صفوف النساء الأميات أو شبه المتعلّمات.

وتعد معرفة مكان إجراء الاختبارات للكشف عن الإصابة بفيروس الأيدز الخطوة الأولى لتلقي العلاج. ومع ذلك، فإن 52% فقط من النساء الأميات أو شبه المتعلّمات في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى و28% منهن في جنوب آسيا يملكن معلومات عن أماكن الاختبار، بينما تبلغ النسبتين للمتعلّمات في المنطقتين 85% و51% على التوالي.

التعليم يعزز معالجة الملاريا والوقاية منها لدى الفتيات والنساء

يُعد مرض الملاريا أحد أشد الأمراض الفتاكة في العالم إلا أنه أكثر الأمراض قابلية للوقاية منه. ويساعد التعليم الفتيات والنساء على تشخيص سببه وأعراضه واتخاذ تدابير للوقاية منه ومعالجته. ويواجه زهاء نصف عدد سكان العالم خطر الملاريا. ويشكل الأطفال أشد الفئات تعرضاً لهذا الخطر في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى حيث يودي هذا المرض بحياة طفل في كل دقيقة.

وإذا كان تحسين إمكانيات الانتفاع بتعليم جيد لا يعوّض عن ضرورة الاستثمار في مجال العقاقير واستخدام الناموسيات المعالَجة بمبيدات الحشرات –وهو أكثر الوسائل فعالية من حيث التكلفة للوقاية من الملاريا– فإنه يتسم بأهمية أساسية في استكمال هذه التدابير وترويجها.

وقد أظهرت الدراسات في جمهورية الكونغو الديمقراطية حيث يحدث خُمس عدد الوفيات الناجمة في العالم عن الإصابة بالملاريا، أنه بقدر ما يكون المستوى التعليمي للنساء مرتفعاً، يزداد حرصهن على استخدام الناموسيات. وفي دراسة أجريت في منطقة حضرية عن نساء حوامل يضطلعن بزيارة للانتفاع بالرعاية قبل الولادة، تبيّن أن ربع عددهن فقط قد قضين الليلة السابقة للزيارة في ظل ناموسية. وكانت احتمالات استخدام الناموسيات تزيد لدى النساء الحاصلات على الأقل على تعليم ثانوي، وذلك بما يقارب ثلاثة أضعاف احتمالات استخدامها لدى النساء الحاصلات على مستوى تعليمي أقل من مستوى التعليم الثانوي (Pettifor et al., 2008).

وبالنظر إلى أن النساء الحاصلات على مستوى تعليمي أعلى من غيرهن هنّ أكثر ميلاً إلى اتخاذ التدابير الوقائية، فإنهنّ أقل تعرضاً في الغالب للإصابة بمرض الملاريا، ويلاحظ ذلك حتى بعد أن تؤخذ اعتبارات درجة ثراء الأسرة في نظر الاعتبار. ففي الكامرون، حيث كانت نسبة القيد الإجمالية للإناث في عام 2011 تبلغ 47% فقط، لو كانت جميع النساء قد أتممن التعليم الثانوي، لكان تأثير الملاريا في البلد قد انخفض من 28% إلى 19% (Gakidou, 2013).

التعليم يُبعد شبح الجوع

تعليم الأمهات يعني تحسين تغذية الأطفال

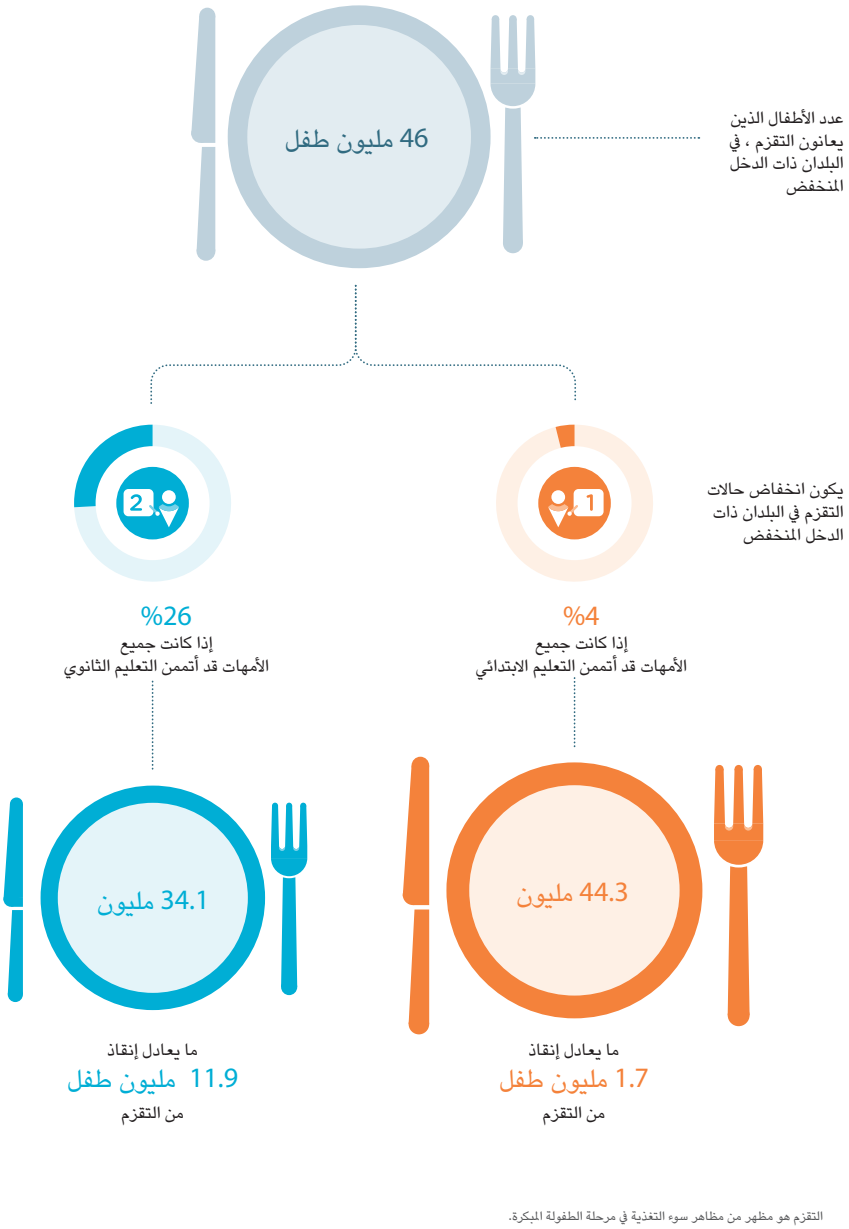

التقزم هو مظهر من مظاهر سوء التغذية في مرحلة الطفولة المبكرة.

المصدر:تحليل أجراه فريق التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع (2013)، بالاستناد إلى استقصاءات سكانية وصحية أجريت في الفترة بين عامي 2005 و2011؛ UNICEF et al. (2013).al. (2013).

وتكون احتمالات الإصابة بالملاريا لدى أطفال الأمهات المتعلّمات أقل بكثير من احتمالات إصابة غيرهم بها، وهو ما يظهر من تحليل لاستقصاءات بشأن مؤشر الإصابة بالملاريا أجريت في كل من أنغولا وأوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة ورواندا والسنغال وليبريا ومدغشقر ونيجيريا. وعلى سبيل المثال، كانت احتمالات الإصابة بطفيليات الملاريا لدى الأطفال الذين حصلت أمهاتهم على تعليم ثانوي تقل بنسبة 44% عن احتمالات أطفال الأمهات اللواتي لم يحصلن على أي تعليم (Siri, 2012).

بدون تعليم الفتيات والنساء لن يتم القضاء على الجوع

إن سوء التغذية، الذي يتسبب في 45% من وفيات الأطفال في العالم (الفريق المشترك بين الوكالات المعني بتقدير وفيات الأطفال، 2013)، لا يتعلق فقط بتوافر الغذاء. ويُعَد التعليم – وخصوصاً التعليم الذي يعزز قدرات النساء– أمراً أساسياً للقضاء على سوء التغذية في الأجل الطويل. فالأمهات الحاصلات على تعليم مدرسي هنّ أحرص في الغالب على أن يتلقى أطفالهن أفضل المواد المغذية الكفيلة بتمكينهم من الوقاية من المرض أو مكافحته، وذلك حتى في الأسر التي تعاني قيوداً مالية. كما أن الأمهات المتعلّمات يملكن مزيداً من المعلومات عن الممارسات الصحية وممارسات النظافة الشخصية في المنزل، وهو ما يكفل لأطفالهن التمتع بالصحة التي تتيح لهم الاستفادة الكاملة من الغذاء الذي يتناولونه. وتكون هذه الأمهات أيضاً أقدر على تخصيص جزء من موارد الأسرة لضمان تلبية احتياجات التغذية لدى أطفالهن.

ومما يدل على سعة نطاق سوء التغذية المزمن في العالم أن ربع عدد الأطفال دون سن الخامسة يعانون من التقزم بدرجة معتدلة أو شديدة– أي أنهم أقصر من الطول المفروض وفقاً لأعمارهم. ويعيش ثلاثة أرباع هؤلاء الأطفال في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وفي جنوب آسيا. وتكون احتمالات التعرض للوفاة لدى الطفل الذي يعاني من تقزم شديد أربعة أضعاف احتمالات الطفل الذي يتمتع بتغذية جيدة، بينما تبلغ احتمالات الوفاة بالنسبة إلى الأطفال الذين يعانون شدة الهزال (نقصان الوزن بالقياس إلى الطول) تسعة أضعاف (Black et al., 2008). ويؤثر سوء التغذية المزمن في نمو المخ لدى الأطفال وفي قدرتهم على التعلّم. وترد التربية والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة في المرتبة الأولى بين أهداف إطار التعليم للجميع بسبب هذه الصلة بين سوء التغذية ونمو القدرات الذهنية.

وتبين المقارنات بين البلدان أن رفع نسبة النساء الملتحقات بالتعليم الثانوي من 50% إلى 60% من شأنه أن يفضي، بعد مراعاة عوامل درجة الثراء ومستوى الخصوبة والانتفاع بالخدمات الصحية، إلى خفض معدل حالات التقزم، بمقدار 1.3% (Headey, 2013). فقد انخفض معدل حالات التقزم في بنغلاديش من 70% إلى 48% في الفترة بين عامي 1994 و2005؛ وخلال الفترة ذاتها تقريباً، تضاعفت نسبة النساء الحاصلات على التعليم الثانوي على الأقل. ولعل التعليم هو السبب في حدوث خُمس هذا الانخفاض في حالات التقزم. بل أن تأثير التعليم كان سيظهر بشكل أكبر لو تم أخذ تأثيره في خفض الخصوبة الإنجابية في نظر الاعتبار أيضاً.

وثمة 46 مليون طفل يعانون التقزم في البلدان ذات الدخل المنخفض. وإذا كانت جميع النساء قد أتممن التعليم الابتدائي، لكان عدد الأطفال الذي يعانون ذلك قد انخفض بمقدار 1.7 مليون طفل. ويرتفع هذا العدد إلى 11.9 مليون طفل لو كانت جميع النساء قد أتممن التعليم الثانوي، ويعادل ذلك انخفاضاً بنسبة 26% في عدد الأطفال الذين يعانون التقزم (انظر الرسم البياني المعنون «التعليم يبعد شبح الجوع»). وفي جنوب آسيا، كان عدد هذه الفئة من الأطفال سيقل بمقدار 20 مليون طفل لو كانت جميع الأمهات قد بلغن مرحلة التعليم الثانوي.

وبوفر التحليل المفصل للأوضاع داخل كل بلد من البلدان التي تتابع حالات الأطفال المعنيين، دلائل أقوى على أن تعليم الأمهات يحسّن التغذية التي يتلقاها الأطفال، وذلك حتى بعد مراعاة عوامل أخرى ذات صلة بالتغذية على نحو أفضل، مثل طول قامة الأم، وممارسات الإرضاع، والمياه والإصحاح، ودرجة ثراء الأسرة. وأظهرت دراسة تم التكليف بإجرائها لأغراض إعداد التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع لفترة 2013/2014، أن المواليد البالغين من العمر سنة واحدة – وهي السن التي تكون فيها الآثار الضارة لسوء التغذية على توقعات الاستمرار على قيد الحياة، في الغالب في مستوى لا يمكن تداركها– والذين تكون أمهاتهم قد بلغن المرحلة الدنيا من التعليم الثانوي، يكونون في الغالب أقل تعرضاً من غيرهم للتقزم، وذلك بنسبة 33% في إثيوبيا، و48% في ولاية أندرا براديش في الهند، و60% في بيرو، و67% في فيتنام، بالمقارنة مع الأطفال الذين لم تحظ أمهاتهم بأي تعليم.

ومن الأسباب الرئيسية التي تجعل أطفال النساء المتعلّمات أقل تعرضاً في الغالب للتقزم، أن أمهاتهم يتمتعن بقدرة أكبر على التصرف بشكل مفيد لأطفالهم. وقد جرى التدليل على أن تعليم الأمهات في المناطق الريفية في الهند أدى إلى تحسين حراكهن وقدرتهن على اتخاذ قرارات بشأن التماس الرعاية في حالة

الإطار 3: التعليم في الهند يعزز دور النساء في مجال العمل السياسي

تبدو الهند، التي تُعد أكبر ديمقراطية في العالم، أنها تعاني من اختلال على صعيد الناخبين، فخلال العقود الثلاثة الماضية، كانت النساء لا يشكلن سوى نسبة 4% من مجموع المرشحين في الانتخابات البرلمانية وكانت أي مرشحة من المرشحات لا تحصل إلا على ما يقارب 5% من إجمالي الأصوات. وفي تحليل جديد أجري لأغراض إعداد التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع لفترة 2014/2013 واستعين فيه بمعلومات مركّبة عن الانتخابات البرلمانية للفترة بين عامي 1980 و2007، وعن نسب القرائية في 287 منطقة إدارية، يتبين أن تقليص التفاوت بين الجنسين في مجال القرائية يزيد مشاركة النساء وقدراتهن التنافسية في مجال العمل السياسي. فقد كانت نسبة القرائية خلال الفترة تبلغ 34% لدى النساء و55% لدى الرجال. وتشير التقديرات إلى أن رفع نسبة القرائية لدى الإناث إلى 42% من شأنه أن يزيد نصيب المرشحات بنسبة 16%، وأن يزيد نصيب الأصوات التي يحصلن عليها بنسبة 13%، وأن يزيد أصوات النساء لصالحهن بنسبة 4%.

كما أن لتحسين القرائية على صعيد الذكور تأثيراً إيجابياً على المشاركة السياسية للنساء، وذلك ربما لأن الرجال المتعلّمين يكونون أميَل إلى التصويب لصالح مرشحات، ويكون قادة الأحزاب من بينهم أميل إلى تقديم مرشحات في الانتخابات. إن زيادة مشاركة النساء في الحياة السياسية ليس فقط أمراً أساسياً لتحقيق المساواة بين الجنسين، بل وكذلك لأن الدلائل تشير إلى أن النساء العاملات في مجال السياسة يستجبن في الغالب بقدر أقل من الرجال لمحاولات الإفساد، ويتسمن بروح المبادرة في تمثيل مصالح رفاه الأطفال. ولذلك، فإن الاستثمار في التعليم يفضي، من خلال الحفز إلى زيادة الالتزام السياسي لدى النساء، في تحسين الحكم الديمقراطي.

المصادر: Afridi et al. (2013) ؛Beaman et al. (2009, 2012)؛ Bhalotra et al. (2013a) Brollo and Troiano (2013)

معاناة أطفالهن من المرض – وعلى أن المواليد من أطفال النساء اللواتي يتمتعن بهذا القدر الإضافي من الاستقلالية يكونون أطول قامة بالنسبة إلى أعمارهم (Shroff et al., 2011).

ولا ينجم سوء التغذية من امتلاك القليل من الغذاء فقط، وإنما أيضاً من نقص المواد المغذية الدقيقة في الوجبات الغذائية. ويترافق تعليم الأمهات مع ازدياد احتمالات أن يتناول الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 أشهر و23 شهراً غذاء غنياً بالمواد المغذية الدقيقة، وذلك في 12 بلداً تم تحليل الوضع فيها تمهيداً لإعداد التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع لفترة 2014/2013، وذلك بالاستناد إلى استقصاءات سكانية وصحية أجريت في الفترة 2009–2011.

التعليم يعزز قيام مجتمعات سليمة

إن لتعليم الفتيات والنساء دوراً لا غنى عنه أيضاً في توطيد الأواصر التي تجمع شمل الجماعات والمجتمعات، ولاسيما من خلال زيادة معارفهن السياسية وتعزيز قدراتهن. فالتعليم يساعد النساء في التغلب على الحواجز الجنسانية التي تفضي إلى انخفاض مستوى المشاركة والانخراط في العمليات الديمقراطية، ويشجعهن على المطالبة بحقوقهن ودحر التمييز.

التعليم يرسي أسس الديمقراطية والحكم الرشيد

إن التعليم يساعد النساء على فهم الديمقراطية ويعزز التسامح والثقة التي يقوم عليها هذا التسامح، ويحث النساء على المشاركة في الحياة السياسية. فمن شأن تحسين معارف النساء وبناء الثقة في مهاراتهن أن يحسّن انتفاعهن بالخصائص الأساسية للحياة الديمقراطية، مثل سيادة النظام القضائي، بغية تأكيد حقوقهن.

التعليم يعزز دعم الديمقراطية استناداً إلى دلائل مستمدة من استقصاءات البارومتر اللاتيني (Latinobarómetro)، بات تعليم النساء في 17 بلداً في أمريكا اللاتينية شهد العديد منها مؤخراً عمليات تحول ديمقراطي، يشجع على دعم الديمقراطية أو رفض البدائل الاستبدادية. فأدى، مثلاً، ارتفاع في المستوى التعليمي من مستوى التعليم الابتدائي إلى التعليم الثانوي، إلى تزايد الدعم للديمقراطية بنسبة ثماني نقاط مئوية في صفوف النساء، وذلك مقابل خمس نقاط مئوية في صفوف الرجال (Walker and Kehoe).

التعليم يعزز التسامح والتلاحم الاجتماعي إن تعليم النساء –وتعليم الرجال أيضاً– يؤدي في نهاية المطاف ومن خلال دوره في تغيير المواقف، إلى حدوث تغيرات سياسية، مثل زيادة التمثيل السياسي للنساء. وتشير بحوث جديدة أجريت لأغراض إعداد التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع لفترة 2014/2013 إلى أهمية الإنصاف في التعليم بالنسبة إلى التطور الديمقراطي في الهند (الإطار 3).

التعليم أمر أساسي بالنسبة إلى العمل بالنظام القضائي قد تواجه النساء مشاكل حادة جداً عندما يكون مستواهن التعليم أدنى من المستوى التعليمي للرجال. ففي كينيا، من شأن نقص الإلمام بالقوانين والاعتماد على الأقارب الذكور للحصول على المساعدة والموارد أن يحول دون استعانة النساء بالنظام القضائي الرسمي من أجل أمور مثل تسوية خلافات من قبيل النزاعات على الملكية (International Development Law Organization, 2013).

التعليم يعزز قدرات النساء على اختيار أنماط حياتهن يشكل التعليم مصدر قوة كبيرة لمساعدة النساء في التغلب على الحواجز والتوقعات الاجتماعية القائمة على الغبن والاضطهاد، وذلك من أجل أن يمكنهن إجراء خيارات بشأن أنماط حياتهن. ويعترف الهدف الثالث من الأهداف الإنمائية للألفية، الذي يتعلق بتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، بالدور الأساسي للتعليم، وذلك من خلال إدراج التكافؤ بين الجنسين في التعليم الابتدائي وفي التعليم الثانوي، كغاية في إطار هذا الهدف. وسيكون من الجوهري بعد عام 2015 أن يجري الاستناد إلى التقدم الذي أحرز من أجل تحقيق

الإطار 4: يمنح التعليم المرأة القدرة على المطالبة بحقوقها

إن التعليم يمنح المرأة المزيد من القدرة على الأخذ بزمام حياتها بمختلف السبل. وهو يتيح لها كذلك توسيع خياراتها، وبإمكانه تعزيز ثقتها بنفسها وإدراكها لحريتها. كما أن بإمكانه تغيير نظرة الرجل إلى استقلال المرأة وزعزعة العوائق الاجتماعية التي تحول دون تحقيق هذا الاستقلال. وثمة جانب من الجوانب الرئيسية لتلك القدرة التحويلية يتمثل في حرية المرأة في اختيار زوجها في البلدان التي تشيع فيها الزيجات المتفق عليها بين الآباء. وتبين دراسة جديدة أعدت لإصدار عامي 2014/2013 من التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع أن الشابات اللواتي يبلغن مرحلة التعليم الثانوي على الأقل تتاح لهن إمكانيات لإبداء رأيهن في اختيار أزواجهن تزيد بنسبة 30% على ما يتاح للنساء غير المتعلّمات في الهند، وبنسبة 15% على ما يتاح لمثيلاتهن في باكستان.

ويؤثر التعليم كذلك في اختيار الشابات لحجم أسرهن. ففي حين أن30% فقط من النساء غير المتعلّمات في باكستان يعتقدن أن بإمكانهن إبداء رأيهن بشأن تحديد عدد أطفالهن، فإن النسبة ترتفع إلى 52% لدى النساء اللواتي حصلن على التعليم الابتدائي، وإلى 63% لدى النساء اللواتي أتممن المرحلة الدنيا من التعليم الثانوي.

ويمكن أن يضطلع كذلك مستوى التعليم لدى الزوج بدور رئيسي في خيارات المرأة فيما يتعلق بالخصوبة. ففي الهند، ارتفعت احتمالات الأخذ برأي المرأة في مسألة الخصوبة من نسبة 65% فيما يتعلق بالنساء المتزوجات من أزواج غير متعلّمين إلى ما لا يقل عن نسبة 85% فيما يتعلق بالنساء المتزوجات ممن بلغوا مرحلة التعليم الثانوي على الأقل. ويسهم التعليم كذلك في الحيلولة دون تفشي تلك الممارسات المقيتة المتمثلة في قتل الأطفال في الهند، حيث ارتبطت حالات التفضيل الشديد لجنس محدد من الأطفال بملايين حالات قتل الأطفال. ففي حين أن نسبة 84% من النساء غير المتعلّمات يفضلن إنجاب طفل ذكر إن كان باستطاعتهن إنجاب طفل واحد فقط، فإن نسبة 50% فقط من اللواتي حصلن على التعليم الثانوي على الأقل لديهن مثل هذا التفضيل.

وثمة دليل آخر يبين قدرة التعليم على تغيير المواقف، وهذا الدليل مصدره سيراليون حيث أدى نمو فرص الالتحاق بالمدارس في أعقاب الحرب الأهلية إلى ارتفاع كبير في مستوى التعليم الذي تصل إليه الشابات. وتؤدي سنة إضافية واحدة من التعليم المدرسي إلى انخفاض نسبة تحمل النساء للعنف المنزلي من نسبة 36% إلى نسبة 26%.

ويمكن لتعليم الكبار أن يحدث فروقاً أساسية في اختيارات المرأة. فإن برنامج محو الأمية الخاص بالنساء في ولاية أوتاراخند الهندية الذي وفر التعليم المستمر والتدريب المهني، والذي تطرق إلى بعض القضايا مثل الإدمان على الكحول، وسياسات القرى، وحل النزاعات داخل المجتمعات المحلية، أدى إلى ارتفاع ملموس في نسب النساء اللواتي شعرن بالقدرة على مغادرة منازلهن من دون إذن (من 58% إلى 75%) واللواتي شاركن في اجتماعات المجالس القروية (من 19% إلى 41%).

المصادر: Aslam (2013); Kandpal et al. (2012); Mocan and Cannonier (2012).

هذه الغاية، إذ إن معالجة التمييز في مجال التعليم يطلق العنان لقوة التعليم في مساعدة الفتيات والنساء على إزالة التمييز على النطاق الأوسع.

فإن التعليم يمكّن النساء من اعتماد خيارات تفضي إلى تحسين صحتهن وفرص بقائهن على قيد الحياة وتحسين صحة أطفالهن وفرص بقائهم على قيد الحياة، كما يعزز آفاق العمل أمامهن.

ويعزز التعليم، بالإضافة إلى ذلك، قدرات النساء على اعتماد خيارات تفضي إلى زيادة رفاههن، بما في ذلك زواجهن في سن غير مبكرة وإنجاب عدد قليل من الأطفال. فعندما تقضي الفتيات سنوات أكثر في ارتياد المدارس، يصبحن أميل إلى الزواج في سن أكبر وإنجاب الطفل الأول في مرحلة غير مبكرة؛ ويمتد تأثير التعليم إلى أبعد من ذلك إذ يزيد وعي الفتيات والشابات بحقوقهن كما يزيد ثقتهن في قدرتهن على اتخاذ القرارات التي تؤثر في حياتهن (الإطار 4).

ويكون تأثير التعليم على تعزيز قدرات النساء قوياً جداً في البلدان التي يغلب فيها الزواج المبكر للفتيات أو يجري فيها تشجيعهن على الإنجاب في سن مبكرة وإنجاب عدد كبير من الأطفال. فإن تعزيز قدراتهن على هذا النحو لا يعود فقط بالنفع على خياراتهن، وإنما يساهم أيضاً في تحسين صحتهن وصحة أطفالهن، ويفيد المجتمعات التي يعشن فيها وذلك من خلال تحقيق التحول السكاني الذي يستقر فيه عدد السكان وتنخفض فيه الخصوبة الإنجابية والوفيات.

تعليم الفتيات يساعد على تحاشي الزواج المبكر

وإن الفتيات اللواتي التحقن بالمدارس الثانوية هن أقل عرضة بكثير لأن يكبّلن داخل أسوار زواج مبكر. ففي حين أن نسبة الفتيات غير المتعلّمات اللواتي تزوجن في سن الخامسة عشرة تقريباً بلغت في أثيوبيا ما يقارب الثلث في عام 2011، فإن نسبتهن من بين اللواتي حصلن على التعليم الثانوي بلغت 9% فقط.

يخفض تعليم الفتيات احتمالات الولادة المبكرة

إن تمكين الفتيات والنساء يمنحهن كذلك مزيداً من التحكم بالقرارات المتعلقة بموعد إنجاب الطفل الأول. ويسجل في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وفي جنوب وغرب آسيا ما يقرب من 3.4 مليون ولادة تحدث لفتيات لا تتجاوز أعمارهن سن السابعة عشرة. ويمثل ذلك نسبة تقارب سُبع الشابات في المنطقتين، وفقاً للتقديرات التي وردت في التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع لعامي 2014/2013 والتي استخدمت فيها بيانات المسح الديموغرافي والصحي للذين تمتد أعمارهم من 20 إلى 24 عاماً. فإن عملية الولادة في وقت مبكر تمثل عامل

يخفض التعلّم أعداد الزيجات المبكرة والولادات المبكرة

النساء اللواتي يتمتعن بمستوى عال من التعليم هن أقل عرضة للزواج المبكر أو للإنجاب في سن مبكرة

زواج الأطفال

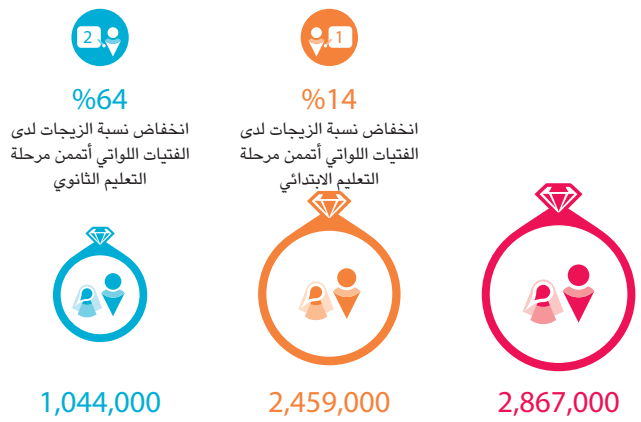

زواج الأطفال فيما يتعلق بجميع الفتيات دون الخامسة عشرة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وفي جنوب وغرب آسيا

الولادات المبكرة

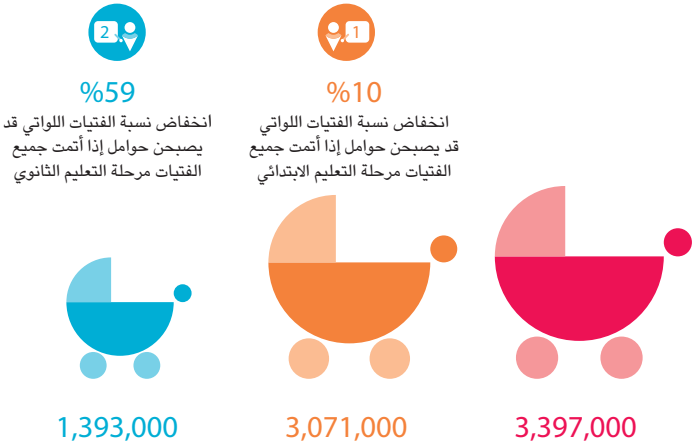

الولادات المبكرة لدى جميع الفتيات دون السابعة عشرة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وفي جنوب وغرب آسيا

معدل الخصوبة

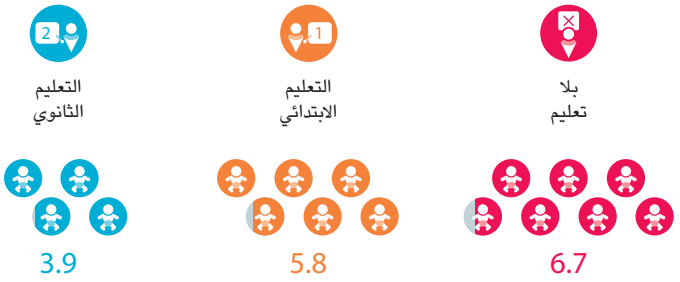

معدل الخصوبة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى

معدل الخصوبة هو متوسط عدد الأطفال الذين قد تنجبهم امرأة خلال حياتها

المصادر: حسابات أجراها الفريق المعني بإعداد التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع (2013) استناداً إلى الاستقصاء السكاني والصحي؛ وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2011).

خطر رئيسي قد يفضي إلى وفاة الأم والطفل.

وثمة سبب من الأسباب التي تجعل الفتيات اللواتي يلتحقن بالمدرسة لسنوات أطول أقل عرضة للولادة المبكرة يتمثل بكل بساطة في أن الفتيات اللواتي يلدن في وقت مبكر يتسربن من المدارس قبل أن تتاح لهن فرصة تحصيل المزيد من التعليم. ولكن البقاء في المدرسة لفترة أطول يمنح أيضاً الفتيات المزيد من الثقة بأنفسهن ليبادرن إلى فرض خياراتهن التي تحول دون أن يصبحن حوامل في سن مبكرة. وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى كما في جنوب وغرب آسيا، لو حصلت النساء على التعليم الابتدائي لانخفضت الولادات المبكرة بنسبة 10%، أي من 3.4 مليون ولادة إلى 3.1 مليون ولادة. ولو أتمت جميع النساء مرحلة التعليم الثانوي، لانخفضت الولادات المبكرة بنسبة 59% لتبلغ 1.4 مليون ولادة (معلومات الرسم البياني: يخفض التعلّم من أعداد الزيجات المبكرة والولادات المبكرة).

تسهم إطالة فترة تعليم الفتيات في دفع عملية التحول الديموغرافي إلى الأمام

تميل النساء اللواتي حصلن على مزيد من التعليم إلى الاكتفاء بإنجاب عدد قليل من الأطفال، مما يفضي إلى توفير الفوائد لهم ولأسرهم وللمجتمع بوجه عام. وفي مناطق مختلفة من العالم، كان التعليم بالفعل عاملاً من العوامل الرئيسية التي حققت التحول من معدلات مرتفعة للولادات المبكرة والوفيات إلى انخفاض في تلك المعدلات. ومع ذلك، لا تزال مناطق أخرى من العالم متخلفة عن الركب، لا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث تضع المرأة في المتوسط 5.4 مولود حي، مقارنة بجنوب آسيا حيث يبلغ المعدل 2.7 (UNPD, 2011). أما النساء غير المتعلّمات في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، فإنهن يضعن، في المتوسط، 6.7 مولود، في حين ينخفض الرقم إلى 5.8 لدى النساء اللواتي أتممن التعليم الابتدائي، وإلى 3.9 لدى النساء اللواتي أتممن التعليم الثانوي. ولو أتمت جميع النساء في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى التعليم الابتدائي، لانخفض عدد الولادات بنسبة 7%، أي من 31 مليون ولادة إلى 29 مليون ولادة، ولو أتمت جميع النساء مرحلة التعليم الثانوي، لانخفض العدد بنسبة 37%، بحيث يبلغ 19 مليون ولادة.

ويتبين من مقارنة إجمالي معدلات الخصوبة بحسب مستويات التعليم في مختلف البلدان أن التعليم الثانوي يتسم بأهمية خاصة. ففي جمهورية تنزانيا المتحدة، على سبيل المثال، كان معدل الخصوبة للمرأة غير المتعلّمة في عام 2010 سبعة أطفال، مقارنة بمعدل 5.6 طفل للمرأة التي أتمت التعليم الابتدائي، وثلاثة أطفال للمرأة التي أتمت مرحلة التعليم الثانوي أو تخطت تلك المرحلة (الشكل 12).

الشكل 12: تعليم الأمهات يُخفّض إلى حد كبير معدلات الخصوبة

إجمالي معدل الخصوبة (عدد المواليد الأحياء لكل امرأة) حسب مستوى تعليم الأم، في بعض البلدان المختارة، 2005 – 2011

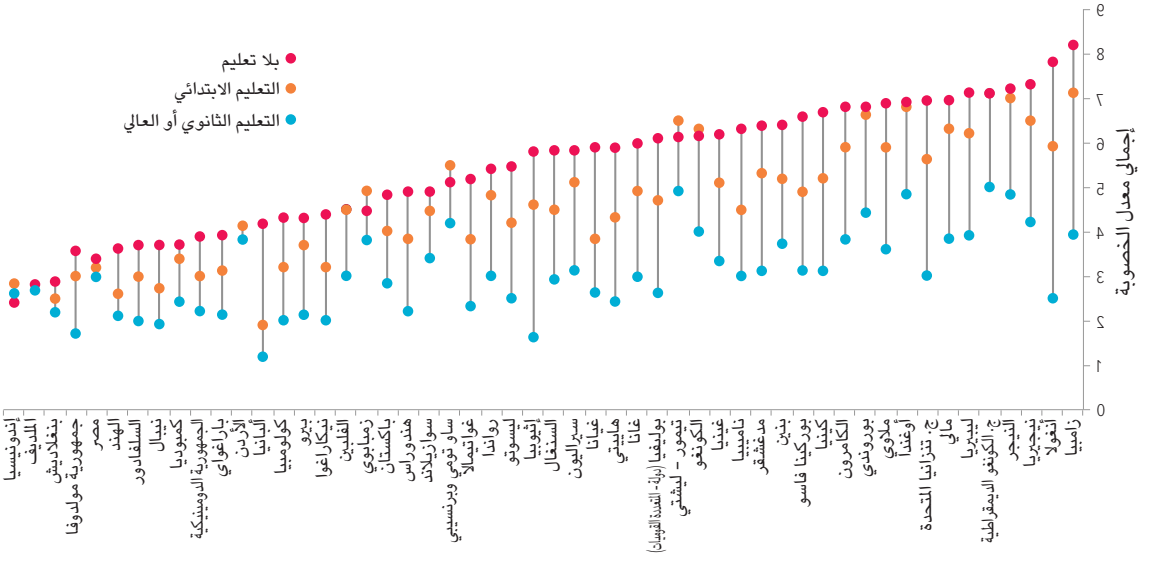

المصدر: إطار سياسة الرقابة الدولية (2012)

الجزء ٣ دعم المعلمين من أجل إنهاء أزمة التعلّم

يعد التعليم الجيد محور أهداف التعليم للجميع، ولكن هناك 250 مليون طفل – وكثيرون منهم ينتمون إلى خلفيات محرومة – لا يتعلّمون مهارات القراءة والكتابة والحساب، حتى الأساسية منها، ناهيك عن المهارات الأخرى التي يحتاجون إليها ليتسنى لهم الحصول على عمل لائق وتأمين سبل عيشهم. وفي إطار عالم يتسم بتكافؤ الفرص التعليمية، يتحدد ما يمكن للطلاب تحقيقه في المدرسة من خلال قدراتهم الخاصة وجهودهم المبذولة بدلاً من أن يتحدد تبعاً لظروفهم عند الولادة. وفي الواقع، ثمة عوامل مثل الانتماء الجنساني، والفقر، والانتماء الإثني، والاحتياجات الخاصة، ومكان ولادة الطفل، تؤثر تأثيراً بالغاً في إمكانية التحاق الأطفال بالمدارس، وفي عملية التعلّم إذا ما تم التحاقهم بها.

ولكي يتسنى إيجاد مخرج لأزمة التعلّم، يجب أن يحظى جميع الأطفال – ولا سيما الفتيات – بمعلمين مدربين ومندفعين ويجدون متعة في التدريس، ولديهم قدرة على تحديد الدارسين الضعفاء وتقديم الدعم إليهم، ويحظون بدعم نظم تعليمية تدار على نحو جيد. وبإمكان المعلمين الجيدين تضييق الفجوة التي تفصل بين التعليم الضعيف والتعليم ذي النوعية الجيدة من خلال تحقيق أقصى قدر من الفائدة التعليمية في كل قاعة من القاعات الدراسية وبالنسبة إلى كل طفل من هؤلاء الأطفال. بيد أن الفتيات اللواتي يواجهن أصلاً الحرمان والتمييز في شتى أنحاء العالم – وما يواكبهما من عوامل أخرى مثل الفقر، والانتماء الإثني، والاحتياجات الخاصة، ومكان الإقامة – لديهن فرص أقل بكثير من غيرهن للحصول على معلمين جيدين.

أزمة التعلّم تضرب أشد المحرومين

تشير التقديرات الواردة في التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع لعامي 2013/2014 إلى أنه من بين 650 مليون طفل في سن مرحلة التعليم الابتدائي في العالم، هناك 250 مليون طفل على الأقل لا يتعلّمون الأساسيات في القراءة والرياضيات، وتمثل الفتيات عدداً كبيراً منهم.[1] ومن بين هؤلاء، هناك ما يقرب من 120 مليون طفل لم يتلقوا إلا القليل من التعليم في المدرسة الابتدائية، إذ لم يصلوا حتى إلى الصف الرابع، ومنهم من لم يلتحق بالمدرسة على الإطلاق. أما الأطفال الباقون، ويبلغ عددهم 130 مليون طفل، فقد التحقوا بالمدرسة الابتدائية لمدة أربع سنوات على الأقل بيد أنهم لم يحققوا الحد الأدنى من التعلّم وفق المؤشرات الخاصة بذلك.

الفقر والموقع الجغرافي يؤديان إلى تفاقم أوجه التفاوت في التعلّم لدى الفتيات

في حين أن الأرقام التي تبيّن متوسطات مستوى التحصيل الدراسي تقدم صورة إجمالية عن حجم أزمة التعلّم، فإنها تخفي ربما أوجه تفاوت كبيرة داخل البلدان المختلفة. ويضخم الانتماء الجنساني أوجه التفاوت المتعددة التي تتسم بها نتائج التعلّم فيما يتعلق بالأطفال الذين هم في سن مرحلة التعليم الابتدائي. ففي بنين والسنغال، على سبيل المثال، يعد أداء الفتيان الأثرياء أفضل من الفتيات الثريات. أما الانتماء إلى فئة الفقراء وفئة الإناث معاً فإنه يؤدي إلى حرمان مضاعف. ففي بنين، يثابر نحو60% من الفتيان الأغنياء على التعلّم في المدرسة ويحصلون على المهارات الأساسية في الحساب، مقارنة بالفتيات المنتميات إلى بيئة فقيرة اللواتي تبلغ نسبتهن 6% فقط. وفي كينيا وأوغندا، ينتشر التمييز الجنساني الذي يستهدف الفتيات بين الأسر الأكثر فقراً. وبين تلك الأسر، تبلغ نسبة الفتيات الكينيات اللواتي يكملن التعليم الابتدائي ويمتلكن أسس القراءة والحساب 23% مقارنة بالفتيان الذين تبلغ نسبتهم 29%. وتبرز الاختلافات هذه ضرورة تركيز السياسات على إزالة أوجه التفاوت بين الجنسين.

ويمكن أيضاً أن يؤدي الموقع الجغرافي إلى تفاقم أوجه الحرمان من التعلّم لدى الفتيات الفقيرات. وثمة دراسة

1 يمثل هذا الرقم تقديراً مبنياً على معلومات مستندة إلى العديد من التقييمات الخاصة بالتعلّم على الصعيدين الدولي والإقليمي. ولمزيد من المعلومات عن المنهجية، راجع المذكرة التقنية الواردة في موقع الإنترنت الخاص بالتقرير العالمي لرصد التعليم للجميع.

جديدة مندرجة في إطار التقارير السنوية الخاصة بالمناطق الريفية في الهند وباكستان بشأن التعليم، تقدم مثالاً صارخاً عن كيفية تفاعل أوجه الحرمان هذه فيما بينها. وفي المناطق الريفية في الهند، هناك أوجه تفاوت واسعة بين الولايات الغنية والولايات الفقيرة، ولكن حتى في الولايات الغنية، تضطلع الفتيات الأشد فقراً بأداء أدنى بكثير من أداء الآخرين. وفي ولايتي ماهاراشترا وتاميل نادو الأشد ثراءً، بلغ معظم الأطفال في المناطق الريفية في عام 2012 الصف الخامس. ومن بين الأطفال الأغنياء في المناطق الريفية لهذه الولايات، تقوم الفتيات بأداء أفضل من الفتيان، فإن ما يقرب من ثلثي الفتيات كن قادرات على إجراء عملية طرح مؤلفة من رقمين (الشكل 13-ألف). ومع ذلك، وعلى الرغم من الثراء الذي يتمتع به سكان ماهاراشترا، تضطلع الفتيات في المناطق الريفية بأداء أفضل بقليل فقط من نظيراتهن في ولاية ماديا براديش الأشد فقراً.

إن الفقر المنتشر على نطاق واسع في مدهيا براديش وأوتار براديش يخفض من الفرص المتاحة للفتيات للبقاء في المدرسة حتى بلوغهن الصف الخامس. ولكن بعد الالتحاق بالمدرسة، فإن الفقيرات منهن يمتلكن فرصاً أقل لتعلّم الأساسيات: فلا يتمكن سوى خمس الفتيات الفقيرات في مدهيا براديش وأوتار براديش من القيام بالعمليات الأساسية في الرياضيات.

أما التفاعل بين الانتماء الجنساني، والموقع الجغرافي، والفقر، فكل ذلك يشكل مصدراً قوياً للاستبعاد في باكستان. وحتى في إقليم البنجاب الأكثر ثراء، لا يستطيع القيام بعملية طرح بسيطة سوى ما يقارب نصف الفتيات الفقيرات في الصف الخامس، مقارنة بنسبة تفوق 80% من الفتيان الأغنياء الذين يتمكنون من القيام بذلك. وتواجه الفتيات من الأسر الفقيرة في بلوشستان عجزاً شديداً في نطاق التعلّم، إذ إن ربع الفتيات فقط يكتسبن المهارات اللازمة للقيام بعمليات الحساب الأساسية، في حين أن الفتيان من الأسر الغنية هم في حال أفضل بكثير، ويقتربون من المعدل المتوسط في إقليم البنجاب (الشكل 13-باء).

الشكل 13: في الهند وباكستان، تحظى الفتيات الفقيرات بأقل الفرص للتمكن من إجراء عمليات حسابية أساسية النسبة المئوية لجميع الطلاب القادرين على إجراء عملية طرح من رقمين ممن تتراوح أعمارهم بين 10 أعوام و11 عاماً، بحسب انتمائهم الجنساني ووضعهم المادي، في بعض الولايات/المحافظات الريفية المختارة في الهند وباكستان ، 2012

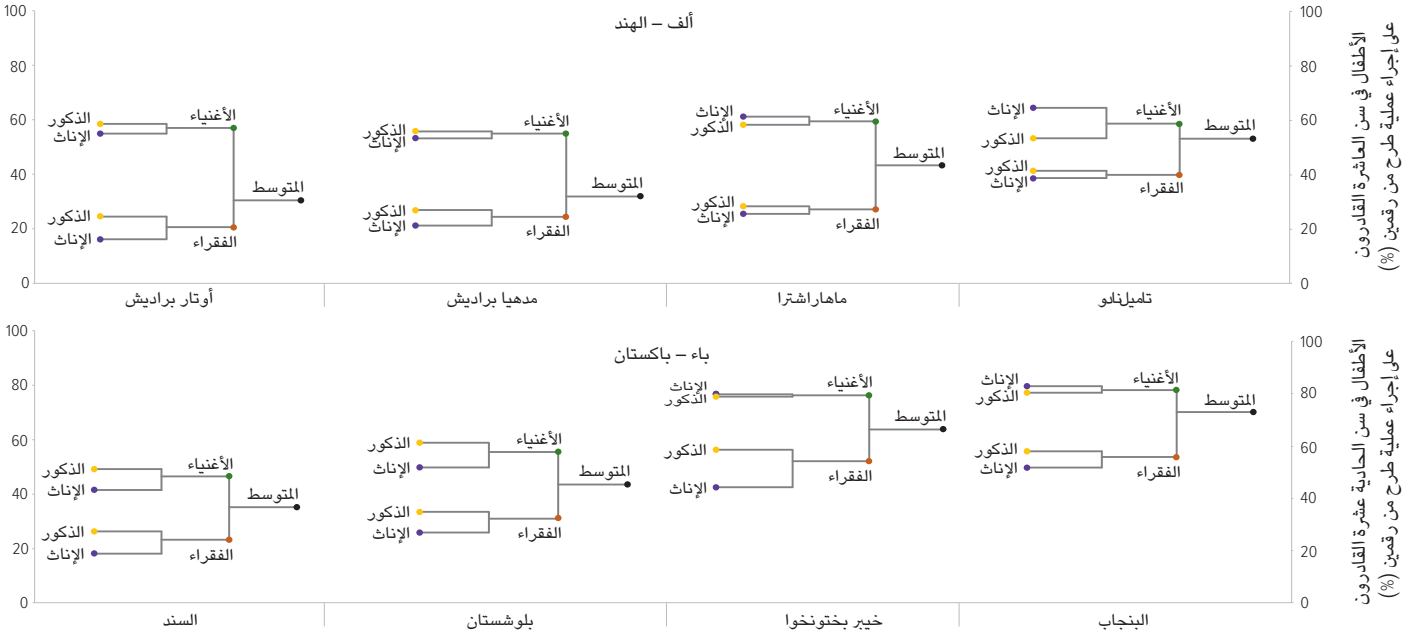

ملاحظة: تشمل الدراسة الأطفال في سن العاشرة (في الهند) والحادية عشرة (في باكستان)، أكانوا التحقوا بالمدرسة أم لم يلتحقوا بها. وتشير صفتا الأغنى/الأفقر إلى الأطفال في الرُّبيع الأدنى/الأعلى من مؤشر الوضع الاجتماعي والاقتصادي المدرج في التقرير السنوي الخاص بوضع التعليم

المصادر: الدراسة التي أعدها الفريقان المعنيان بالاستقصاء في التقرير السنوي الخاص بوضع التعليم في الهند وباكستان في عام 2012

الشكل 14 نصف عدد الشابات في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أميات

معدل المتعلّمين الشباب، بحسب الانتماء الجنساني، والمناطق المختارة، والبلدان المصنفة وفقاً لدخلها

المصدر: الدراسة التي أعدها الفريق المعني بإعداد التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع (2013)، استناداً إلى بيانات الاستقصاء السكاني والصحي.

التعليم ذو النوعية السيئة يترك إرثاً من الأمية بين الشابات

على الرغم من التطورات الأخيرة التي طرأت على تعليم الفتيات، ثمة جيل من النساء قد تخلف عن ركب التعلّم: إذ يبلغ عدد النساء الراشدات الأميات 493 مليون امرأة، وهن يمثلن نحو ثلثي الأميين في العالم الذين يبلغ عددهم 774 مليون أمي.

وثمة دراسة جديدة أعدت في إطار التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع لعامي 2014/2013، وهي تستند إلى اختبار مهارات القراءة لدى الشباب في نطاق الدراسات الاستقصائية الديموغرافية والصحية، وبيّنت هذه الدراسة أن الأمية لدى الشباب هي أكثر انتشاراً مما يشار إليه في كثير من الأحيان. فهناك نحو 175 مليون شاب يعيشون في بلدان منخفضة الدخل ومتوسطة الدخل غير قادرين حتى على قراءة جملة كاملة أو جزء من جملة: وتمثل الشابات من بين هؤلاء نسبة 61%، أي ما يعادل 107 ملايين شابة (الشكل 14).

إن الأمية منتشرة بين الشابات على نطاق واسع في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث لا يتمكن ما يقرب من نصف مجموع الشابات من قراءة جملة واحدة. وتمثل غرب أفريقيا مصدر قلق خاص، إذ إنها تضم 35% من سكان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى الشباب، ولكنها تضم 44% من الشباب الأميين في هذه المنطقة، ونسبة الإناث منهم كبيرة. وتمثل الشابات أقل فئة تتاح لها فرص التعلّم. وهناك اثنا عشر بلداً في غرب أفريقيا تنتمي إلى فئة البلدان العشرين التي لديها أدنى معدلات محو الأمية في العالم فيما يتعلق بالشابات، وهو معدل لا يصل إلى 50% (الشكل 15). ففي مالي، على سبيل المثال، تمثل الشابات القادرات على قراءة جملة واحدة نسبة 17% فقط. والهوة بين الجنسين واسعة على وجه التحديد في جنوب وغرب آسيا، حيث تمثل الشابات ثلثي أولئك الذين لا يستطيعون القراءة.

تعد الشابات الفقيرات في كثير من الأحيان أكثر الفئات تعرضاً لخطر الأمية ...

تكاد تمثل الشابات دوماً في شريحة الفقراء الفئة الأكثر تعرضاً للتخلف عن ركب التعلّم، في حين أنه من المرجح أن يكتسب الشبان والشابات من الأسر الغنية مهارات القراءة والكتابة الأساسية (الشكل 16). ففي جمهورية الكونغو الديمقراطية، تبلغ نسبة الشابات الفقيرات اللواتي يمتلكن القدرة على القراءة في مواقف الحياة اليومية، واللواتي تتراوح أعمارهن بين 15 و24 سنة، 23% فقط، مقارنة بنسبة 64% فيما يتعلق بالشبان الفقراء.

وفي بعض البلدان في غرب أفريقيا، بما فيها بوركينا فاسو ومالي والنيجر، يكتسب أولئك الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة، في المتوسط، مستويات منخفضة للغاية من المهارات الخاصة بالقرائية، ويميل تعلّم الفتيات من الأسر الغنية والفقيرة على حد سواء إلى أن يكون في مستويات أدنى من حيث القرائية. وفي بوركينا فاسو، يمتلك الشبان الأغنياء المهارات الأساسية الخاصة بالقرائية بنسبة 72% مقارنة بنسبة 54% لدى بالشابات، في حين أن الرجال الفقراء يمتلكون هذه المهارات بنسبة 13% فقط، ولا تكتسبه الشابات الفقيرات إلا بنسبة 6%.

ويمكن للفجوة بين الجنسين فيما يتعلق بأفقر الفئات أن تتوجه في الاتجاه الآخر، على الرغم من أن هذه الحالة تتحقق عموماً في البلدان التي يجري فيها تحقيق مستويات أعلى من القرائية إجمالاً، والتي تكون فيها الفجوات بين الجنسين ضيقة. ففي الفلبين، يكاد يكتسب جميع الشبان والشابات من الأسر الغنية مهارات القراءة والكتابة الأساسية، مقارنة بنسبة 86% لدى الشابات من الأسر الفقيرة و72% لدى الشبان الفقراء.

لا سيما الشابات اللواتي يعشن في المناطق الريفية وينحدرن من الأقليات العرقية

ويختلف مستوى تعلّم الأطفال اختلافاً كبيراً وفقاً للمنطقة التي يعيشون فيها، ويتجلى ذلك في المستويات الضعيفة جداً من حيث اكتساب مهارات

القرائية الأساسية لدى الشابات اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15 و24 عاماً واللواتي يعشن في المناطق الريفية.
ففي السنغال، على سبيل المثال، كانت الشابات الريفيات في عام 2010 يمتلكن القدرة على القراءة في مواقف الحياة اليومية بنسبة 20%، مقارنة بالشبان الذين ترتفع نسبتهم في المناطق الحضرية إلى 65%. ويعكس انخفاض مستويات القرائية لدى الشابات الريفيات على نحو جزئي إرث نظم التعليم ويسلط الضوء على أهمية ضمان أن تصل برامج الفرصة الثانية للتعليم إلى الشابات في المناطق المحرومة من البلد (اليونسكو، UNESCO, 2012).

وتتفاقم أوجه الخلل في الحصول على المهارات الأساسية من جراء اجتماع الفقر والانتماء الجغرافي والانتماء الإثني. ففي نيجيريا، تمثل الشابات الفقيرات اللواتي يتمتعن بالقدرة على القراءة نسبة 2% فقط في الشمال الغربي من نيجيريا مقابل نسبة 97% تمثلها الشابات المنحدرات من بيئة غنية في الجنوب الشرقي من تلك البلاد. وتتمتع الشابات الغنيات في محافظة بالي بإندونيسيا بمهارات قرائية تشمل الجميع تقريباً، في حين أن 60% فقط من النساء الفقيرات في محافظة بابوا تتمكن من القراءة والكتابة (الشكل 17).

وقد تعكس هذه النتائج الآثار الناتجة عن الفقر والعزلة والتمييز والممارسات الثقافية مجتمعة. ومع ذلك، فإنها تبيّن أيضاً فشل السياسة التعليمية في توفير فرص التعلّم لأشد السكان حرماناً، وتشير إلى الحاجة الماسة إلى توفير فرصة ثانية لتلك الشابات.

يتحول التعليم الجيد إلى مكاسب قرائية لدى الشابات اللواتي يعانين من الحرمان

مع توسع نطاق التعليم الابتدائي خلال العقد الماضي، ارتقى معدل القرائية لدى الشباب في العالم. أما النجاح في الارتقاء بالقرائية لدى الشابات المعرضات للتهميش فإنه يتفاوت بين مختلف البلدان تفاوتاً كبيراً.

وقد استفاد من التقدم المحرز في مجال الارتقاء بالقرائية في نيبال الشبان والشابات على حد سواء، وتم تسجيل أقصى المكاسب لدى أشد الفئات حرماناً، التي انطلقت من مستويات للقرائية منخفضة للغاية. وشهدت فئة الشابات الفقيرات وفئات سكان المناطق الريفية أعلى درجات الزيادة في معدلات القرائية، إذ ازداد هذا المعدل لدى الشابات من نسبة 20% في عام 2001 إلى نسبة 55% في عام 2011. ونتيجة لذلك، فإن الفجوة بين أفقر الشابات وأغناها قد تقلصت إلى حد كبير على مدى العقد الحالي، وهذا ما حدث أيضاً لدى الشبان. وفي إثيوبيا، ارتفعت كذلك معدلات القرائية إلى حد كبير لدى الشبان والشابات في المناطق الريفية، في حين أنها حافظت على المستوى الذي كانت عليه في المناطق الحضرية. ومع ذلك، لا تزال الفجوة قائمة

الشكل 15 أقل من نصف عدد الشابات هن من المتعلّمات في 12 بلداً من بلدان غرب أفريقيا
معدل المتعلّمات الشابات، في بعض البلدان المختارة، 2004–2011

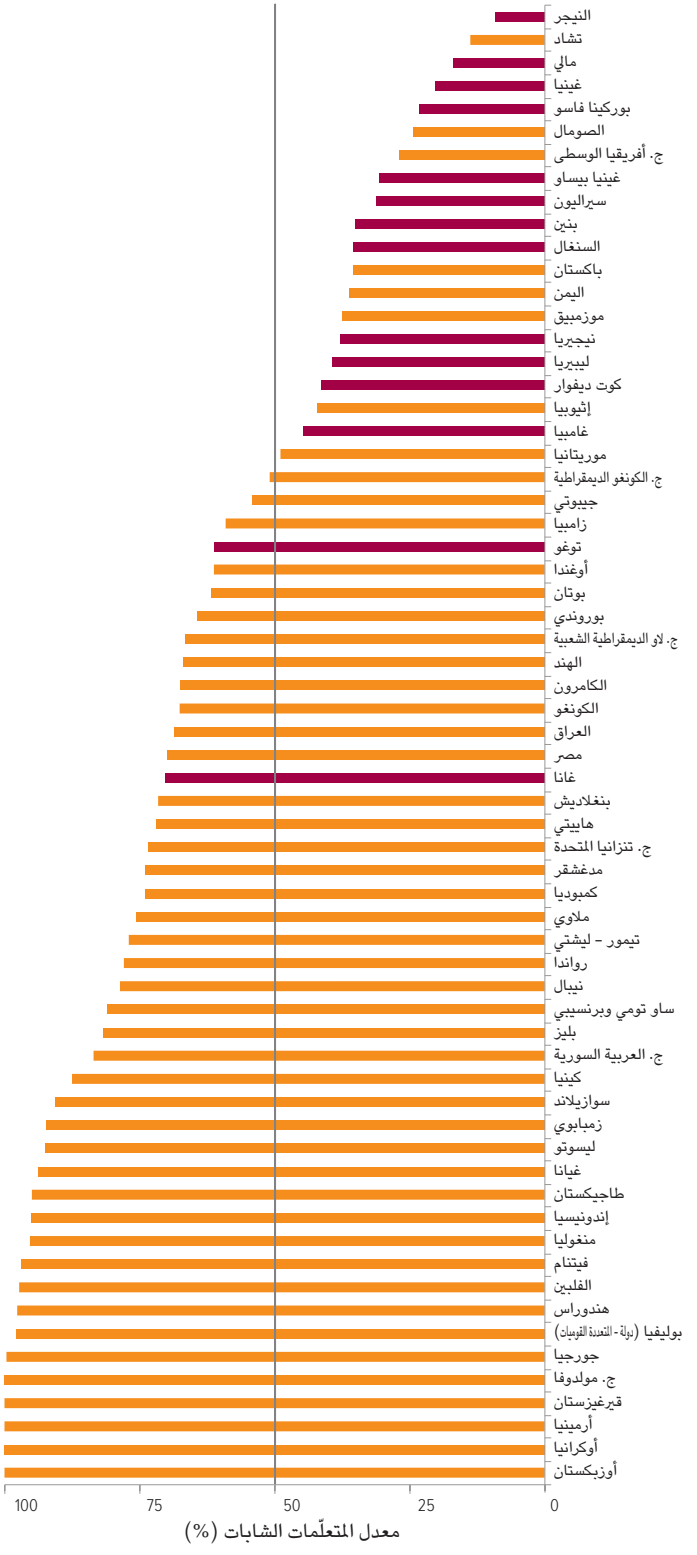

ملاحظات: يدل الشريط الأرجواني على بلدان في غرب أفريقيا. والبيانات غير متوافرة فيما يتعلق بالرأس الأخضر.
المصدر: الدراسة التي أعدها الفريق المعني بإعداد التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع (2013)، استناداً إلى بيانات الاستقصاء السكاني والصحي وبيانات الاستقصاء الجامع المتعدد المؤشرات.

الشكل 16 تمثل أفقر الشابات احتمالات أكبر لأن يكنَّ أميات

معدل المتعلّمين الشباب، بحسب الانتماء الجنساني والوضع المادي، في بعض البلدان المختارة

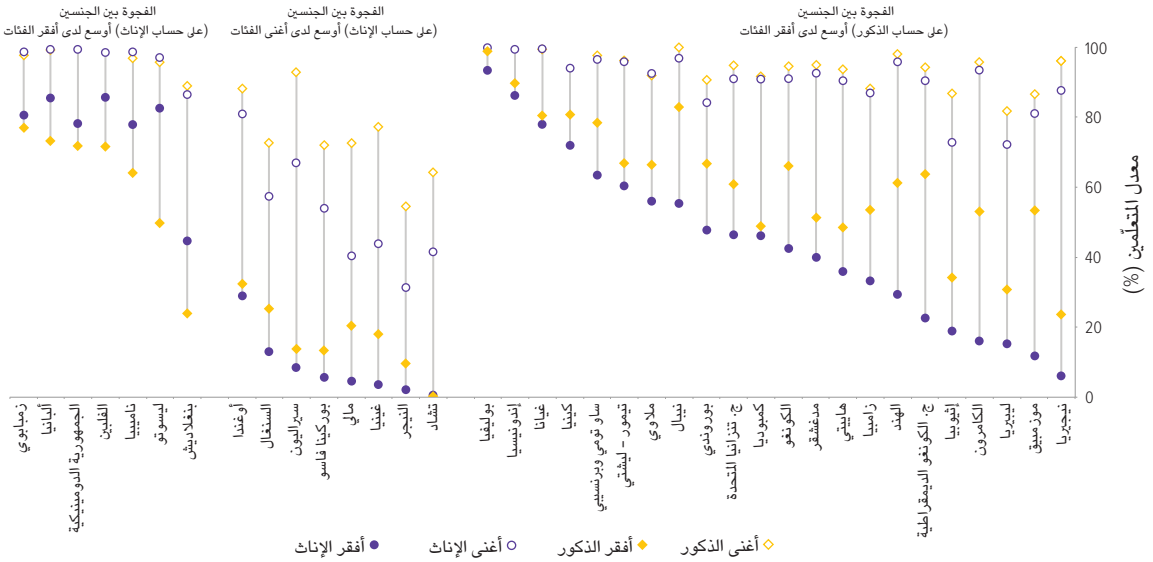

ملاحظة: تشير صفتا الأغنى/الأفقر إلى الشباب في الخُميس الأعلى/الأدنى من مؤشر ثراء الأسر الخاص بالاستقصاء السكاني والصحي.
المصدر: الحسابات التي أجراها الفريق المعني بإعداد التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع (2013)، استناداً إلى بيانات الاستقصاء السكاني والصحي.

الشكل 17 فرص التعلّم لدى الشابات مرهونة بالوضع المادي والموقع الجغرافي والانتماء الإثني

معدل المتعلّمات الشابات، بحسب وضعهن المادي، والموقع الجغرافي الذي يعشن فيه، وانتمائهن الإثني، في بلدان مختارة

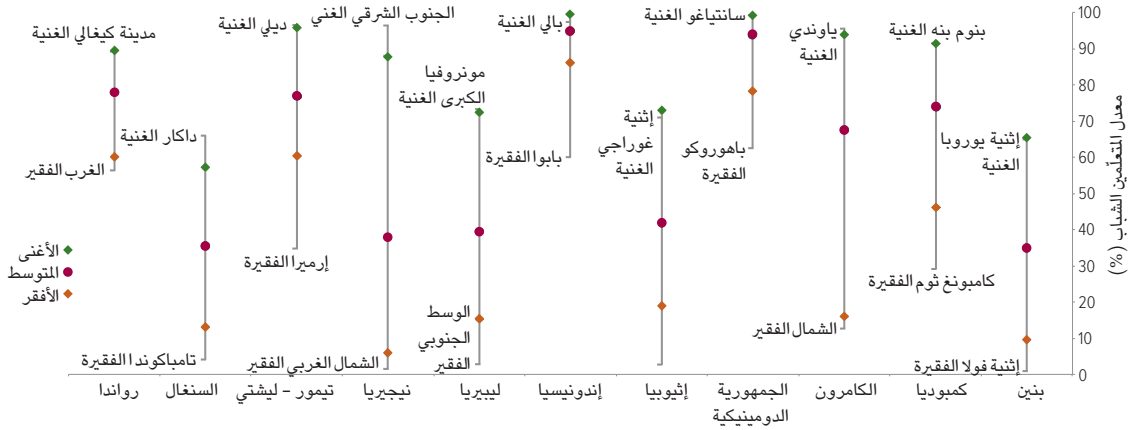

ملاحظة: تشير صفتا الأغنى/الأفقر إلى الشباب في الرُّبيع الأعلى/الأدنى من مؤشر ثراء الأسر الخاص بالاستقصاء السكاني والصحي.
المصدر: الحسابات التي أجراها الفريق المعني بإعداد التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع (2013)، استناداً إلى بيانات الاستقصاء السكاني والصحي.

بين الريف والمدن: فإن الشابات المتعلّمات في المناطق الريفية كانت تمثل في عام 2011 نسبة 30%، مقارنة بنسبة تقارب 80% لدى الشابات في المناطق الحضرية (الشكل 18).

أما في ملاوي فإن التقدم المحرز على مدى العقد كان أكثر تواضعاً. ففي حين أنه جرى إحراز بعض المكاسب لدى الشابات اللواتي يعشن في المناطق الريفية والشابات اللواتي ينحدرن من أسر ذات دخل متوسط، فقد حدث تغير طفيف لدى الشبان، سواء أكانوا من الريف أم من المدن، أو أكانوا أغنياء أم فقراء. أما التوسع في نظام التعليم في ملاوي لا يزال غير قادر على الارتقاء بالقرائية لدى الشباب، وذلك بسبب رداءة نوعية التعليم المدرسي.

استراتيجيات من أجل توفير أفضل المعلمين للفتيات اللواتي يعانين من الحرمان

من أجل وضع حد لأزمة التعلّم على الصعيد العالمي فيما يتعلق بالفتيات والشابات، يتعين على راسمي السياسات تزويد المعلمين بكل ما يلزم من فرص ليتسنى لهم استغلال دوافعهم وطاقاتهم ومعارفهم ومهاراتهم المكتسبة من خلال التدريب من أجل الارتقاء بإمكانات التعلّم لدى جميع الأطفال والشباب إلى حدودها القصوى، مع إيلاء الفئات المحرومة اهتماماً خاصاً. ويعرض هذا القسم أربع استراتيجيات يتعين على الحكومات اعتمادها، وهي التالية: اجتذاب أفضل المعلمين، وتحسين إعداد المعلمين، وتعيين معلمين في المناطق المحرومة، وتوفير الحوافز المناسبة لاستبقاء المعلمين. ويحدد كذلك النهوج المناسبة لتعزيز الحوكمة الخاصة بالمعلمين وذلك لضمان أن توضع الاستراتيجيات هذه موضع التنفيذ على نحو فعال.

وتتعلق الجودة في كل نظام تعليمي بنوعية المعلمين العاملين فيه. ولذلك، يتعين على الحكومات ضمان أن تحظى الفتيات والشابات بمعلمين يتسمون بأعلى درجات الكفاءة والتأهيل. وهذا يعني اجتذاب ما يحقق التوازن الصحيح من مرشحين جيدين، يجري إعدادهم عن طريق برنامج أولي شامل لإعداد المعلمين، ويقدم الدعم إليهم على مدى حياتهم المهنية من خلال التدريب والتوجيه المتواصلين.

وحتى في حال استيفاء جميع هذه المعايير، فإن نتائج التعلّم تبقى غير متكافئة إلى حد كبير إذا لم يعين أفضل المعلمين في المناطق النائية والفقيرة. وما لم تضمن الحكومات أن يُوزع المعلمون على المدارس على نحو عادل، فإن الأطفال الذين يعانون أصلاً من الحرمان سوف يفشلون في التعلّم بسبب الصفوف الكبيرة، وارتفاع معدل تبديل المعلمين، والافتقار إلى مدرسين مؤهلين.

الاستراتيجية 1: اجتذاب أفضل المعلمين

غالباً ما يفشل التدريس في تحقيق التوازن الصحيح في اجتذاب الرجال والنساء، أو ذوي الاحتياجات الخاصة، أو المنتمين إلى أقليات إثنية، أو ذوي الخلفيات المحرومة.

الشكل 18 حققت إثيوبيا ونيبال خطوات كبيرة باتجاه محو الأمية فيما يتعلق بالشابات المحرومات

معدل المتعلّمين الشباب، بحسب انتمائهم الجنساني، والموقع الجغرافي الذي يعيشون فيه، ووضعهم المادي، في إثيوبيا وملاوي ونيبال، 2001/2000 – 2011/2010

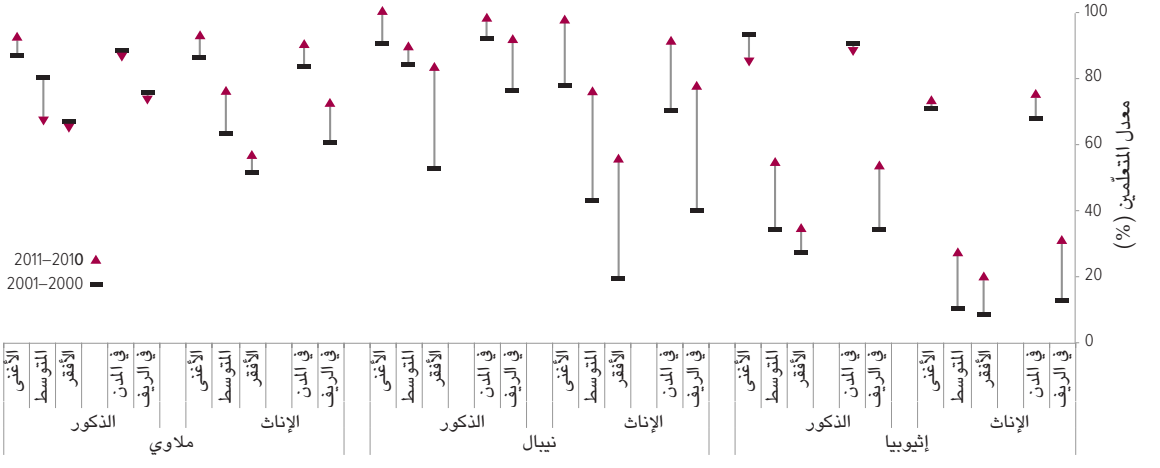

المصدر: الحسابات التي أجراها الفريق المعني بإعداد التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع (2013)، استناداً إلى بيانات الاستقصاء السكاني والصحي.

أما الأطفال الذين يشعرون بأن معلميهم لا يمتلكون أي أمر مشترك معهم أو لا يمكنهم التواصل معهم، فإنهم يمثلون احتمالاً أدنى للانخراط على نحو كامل في عملية التعلّم. وقد يكون ثمة حاجة إلى سياسات مرنة تتعلق بمؤهلات القبول، وذلك للارتقاء بتنوع القوة العاملة في التدريس.

وفي بعض الظروف، يعد وجود المدرسات أمراً بالغ الأهمية وذلك بغية اجتذاب الفتيات إلى المدرسة وتحسين نتائجهن التعليمية. ففي إقليم البنجاب بباكستان، لو كانت لدى الفتيات معلمات لكانت نتائجهن في الاختبارات الموحدة أفضل (Aslam and KingdonK 2011). وقد تبيّن أن زيادة نسبة المدرسات في منطقة من المناطق يؤدي إلى الارتقاء بعملية انتفاع الفتيات بالتعليم وبتحصيلهن الدراسي، وذلك في 30 بلداً من البلدان النامية، لا سيما في المناطق الريفية (Huisman and Smits, 2009a; 2009b).

ويتسم مع ذلك توافر المعلمين من الذكور والإناث باختلال بالغ في التوازن بين مختلف مستويات التعليم وبين مختلف المناطق. وثمة عوامل كثيرة تفضي إلى الحد من عدد النساء المعينات في مجال التدريس، لا سيما في المناطق المحرومة. فقد لا يكون هناك بكل بساطة ما يكفي من النساء المؤهلات بما فيه الكفاية ليصبحن معلمات، لا سيما في المجتمعات الريفية، ولدى السكان الأصليين والأقليات.

وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى التي تعاني في مجال التعليم من أوجه التفاوت بين الجنسين على حساب الفتيات، يعد الافتقار إلى المدرسات في المدارس الابتدائية أشد حدة منه في المدارس الثانوية. وفي البلدان التي تتوافر بيانات بشأنها، تمثل المعلمات نسبة أدنى من 40% من مجموع المعلمين في 43% من هذه البلدان في المرحلة الابتدائية، وفي 72% منها في المرحلة الدنيا من التعليم الثانوي، وفي جميع تلك البلدان في المرحلة العليا من التعليم الثانوي. وتنخفض نسبة المعلمات في النيجر من 46% في المدارس الابتدائية إلى 22% في مدارس المرحلة الدنيا من التعليم الثانوي، وإلى 18% في مدارس المرحلة العليا من التعليم الثانوي. ووجهت المشكلة ذاتها في جنوب وغرب آسيا: ففي نيبال، تنخفض نسبة المعلمات من 42% في المدارس الابتدائية إلى 27% في مدارس المرحلة الدنيا من التعليم الثانوي، وإلى 16% في مدارس المرحلة العليا من التعليم الثانوي (الشكل 19).

وثمة نقص كبير في أعداد المعلمات في البلدان التي تشهد تفاوتاً كبيراً بين الجنسين فيما يتعلق بمعدلات الالتحاق بالمدارس. ففي جيبوتي وإريتريا، بلغ عدد الفتيات المقيدات في المرحلة الدنيا من التعليم الثانوي نحو ثماني فتيات فقط مقابل كل عشرة فتيان، مع تسجيل تقدم محدود جداً منذ عام 2000. وظلت نسبة المعلمات في جيبوتي في حدود 25% على مدى الفترة المذكورة وفي حدود 14% في إريتريا. أما في كمبوديا، وعلى العكس من ذلك، حيث بلغ مستوى التفاوت بين الجنسين في الالتحاق بالمرحلة الدنيا من التعليم الثانوي في عام 1999 الدرجة السابعة من الدرجات العليا في العالم من حيث التحاق الفتيات، إذ جرى تسجيل نسبة 53 فتاة لكل 100 فتى، فقد تم تحقيق التكافؤ بين الجنسين على نحو تقريبي بحلول عام 2011، وارتفعت نسبة المعلمات من 30% إلى 36%.

أما في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، حيث ترجح كفة الفتيات بالنسبة إلى الفتيان فيما يتعلق بالالتحاق بالمدارس، فإن المعلمات يمثلن نسبة 60% على الأقل من مجموع المعلمين في 70% من البلدان في المرحلة الدنيا من التعليم الثانوي. وفي سورينام، حيث تقتصر نسبة الفتيان فيما يتعلق بالالتحاق بالمدرسة على 91 فتى لكل 100 فتاة، تبلغ نسبة الإناث بين معلمي المرحلة الدنيا من التعليم الثانوي 75%.

ويتعين على الأشخاص الذين يمتهنون التدريس أن يكونوا قد تلقوا، هم أنفسهم، تعليماً جيداً. فيتعين عليهم أن يكونوا قد أتموا مرحلة التعليم الثانوي على الأقل

الشكل 19: يشار إلى نقص المعلمات في أفريقيا جنوب
نسبتهن في التعليم الابتدائي وفي المرحلتين الدنيا والعليا من التعليم

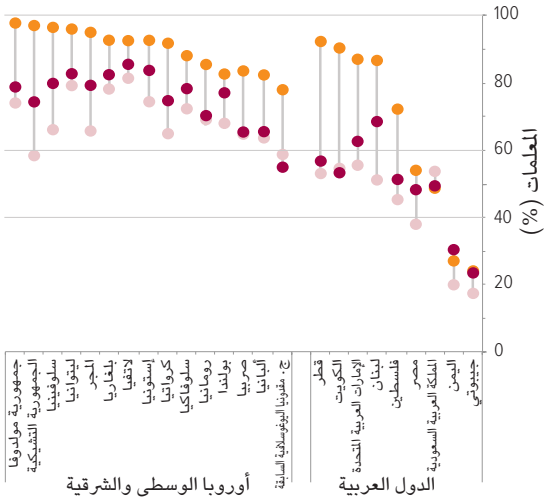

المصادر: الملحق، والجدول الإحصائي 8 (المطبوع) والجدول 10-باء (على الإنترنت).

بما يناسب من جودة وفائدة، وقد حصّلوا بذلك المعارف السليمة المتعلقة بالمواضيع التي سيقومون بتدريسها، وقد امتلكوا القدرة على اكتساب المهارات اللازمة للتدريس. بيد أن متطلبات التأهيل الأشد صرامة يمكن أن تحد من عدد النساء القادرات على امتهان التدريس، ولا سيما من هن من الفئات المحرومة.

وفي جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، أصبح عدد قليل من النساء المنحدرات من الأقليات العرقية معلمات مؤهلات، ويرجع ذلك جزئياً إلى انخفاض عدد الفتيات اللواتي يكملن تعليمهن (Kirk, 2006). وأفضت بعض تغييرات السياسات في أواخر التسعينات بكمبوديا إلى رفع شرط قبول المعلمين من 10 سنوات إلى 12 سنة من التعليم الأساسي، مما أدى إلى انخفاض شديد في قبول النساء من المناطق الريفية، حيث لا يبلغ المرحلة العليا من التعليم الثانوي إلا عدد قليل منهن (Geeves and Bredenberg, 2005).

وفي موزمبيق، أدت الإجراءات التي اتخذتها الحكومة إلى ازدياد أعداد المعلمات في الصفوف الممتدة من الأول إلى الخامس بمقدار ثلاثة أضعاف تقريباً في الفترة الممتدة من عام 1998 إلى عام 2008، وإلى ازديادهن بمقدار ستة أضعاف في الصفين السادس والسابع. وشجعت وزارة التربية مديري معاهد إعداد المعلمين على اتخاذ التدابير الكفيلة بتعيين المزيد من النساء، بما في ذلك تخصيص مقاعد إضافية للطالبات. ونتيجة لذلك، كانت نسبة الطالبات في هذه المعاهد تساوي على نحو مستمر نسبة 50% أو تتجاوزها. وقد ساعدت هذه التدابير الإيجابية في زيادة عدد المعلمات على نحو سريع (Beutel et al., 2011).

وثمة حاجة ماسة إلى معلمات في أفغانستان، بيد أن الافتقار إلى تعليم الفتيات حتى وقت قريب أدى إلى تأهيل عدد قليل جداً من النساء ليصبحن معلمات. وفي عام 2008، بلغت نسبة الإناث من بين الذين خضعوا لإعداد المعلمين الأولي أقل من 30%، مع أن الأرقام قد تزايدت بفعل برامج تمكين المرأة من دخول سلك التدريس بمؤهلات أدنى (Wirak and Lexow, 2008).

ويمثل العمل مع الفتيات في المدارس الثانوية للارتقاء باهتمامهن بالتدريس وتقديم المساعدة المالية إليهن استراتيجية أخرى يمكن أن تؤدي إلى زيادة عدد المعلمات، وفقاً لما بينته تجربة أجريت في جنوب السودان (الإطار 5).

الاستراتيجية 2: تحسين إعداد المعلمين بحيث يتاح التعلّم لجميع الأطفال

يعتمد التعليم ذو النوعية الجيدة على منح المعلمين أفضل تدريب ممكن، ليس فقط قبل شروعهم في التدريس بل أيضاً خلال كل مراحل مسيرتهم المهنية. فإن إعداد المعلمين الأولي ينبغي أن يهيئ المعلمين لمساعدة الطلاب

الصحراء الكبرى
الثانوي 2011

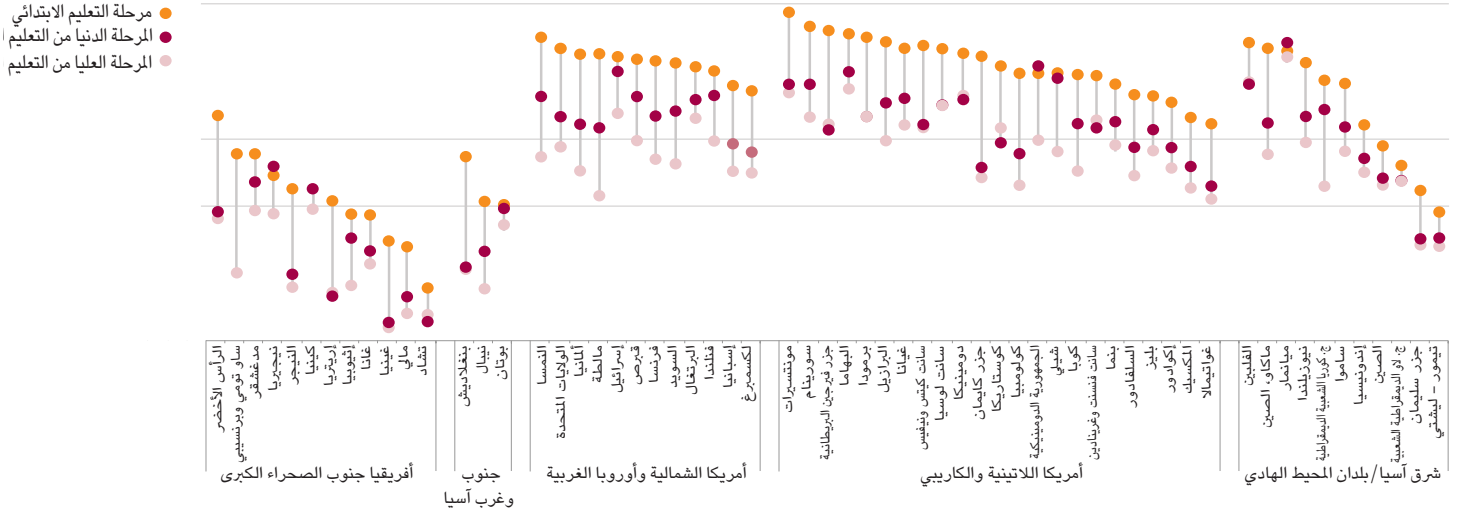

الإطار 5: يشجع جنوب السودان الفتيات اللواتي أتممن مرحلة التعليم الثانوي على الالتحاق بالتدريس

في جنوب السودان حيث يوجد نقص هائل في المعلمين المؤهلين، لا تتمكن سوى نسبة 1% من الفتيات من إتمام مرحلة التعليم الثانوي. فإن عقوداً من الحرب الأهلية المقترنة بعوامل ثقافية أدت إلى تقويض دور المرأة في الحياة العامة وحرمت معظم الفتيات من فرصة الالتحاق بالمدارس. وتصل نسبة النساء إلى ما يقارب 65% من السكان في مرحلة ما بعد الحرب، ومع ذلك فإن أقل من 10% من إجمالي المعلمين هم من النساء. وسيكون من الأصعب بكثير تحقيق المساواة بين الجنسين في جميع مستويات التعليم إذا استمر النقص في المعلمات اللواتي يدرّسن الفتيات ويستطعن دعم تعلّمهن وأداء دور القدوة بالنسبة إلى هؤلاء الفتيات.

ولزيادة عدد المعلمات، وفر برنامج «المساواة بين الجنسين من خلال برنامج التعليم» حوافز مالية ومادية لأكثر من 4500 فتاة لتشجيعهن على إتمام مرحلة التعليم الثانوي وعلى تدريب شابات متخرجات لكي يلتحقن بمهنة التدريس. وتم تشجيع المدارس التي ليست لديها معلمات على تحديد مرشدة للفتيات، أي امرأة محلية يمكنها أن تأتي إلى المدرسة بانتظام لمناقشة بعض المسائل والشواغل والأفكار مع الفتيات. وتم وضع مواد اتصالات تتضمن رسائل إيجابية عن المعلمات وعن دورهن في هذا البلد الذي أصبح مستقلاً منذ فترة قريبة، وذلك للوصول إلى الشابات. ووزع البرنامج مجموعات مواد تتضمن فوطاً صحية، وأعد ووزع مواد للتعلّم، ودعم بعض البرامج الحكومية الأخرى الرامية إلى زيادة المساواة بين الجنسين في مجال التعليم.

وحقق البرنامج نجاحاً كبيراً شمل زيادة الوعي لدى المعلمين والعاملين في المدارس فيما يتعلق باحتياجات الفتيات. وأدى تقديم الإعانات بوجه خاص إلى زيادة كبيرة في استبقاء الفتيات في المدارس الثانوية. ومع ذلك، قال ما يقارب خُمس الفتيات أنهن يخطط للالتحاق بمهنة غير مهنة التدريس، ويعزى سبب ذلك جزئياً إلى الوضع المتدني الذي تتسم به هذه المهنة. فإن الشرطة والجيش والشركات الأمنية تدفع مرتبات تبلغ ثلاثة أضعاف ما يدفع في مهنة التدريس، وينظر إلى التدريس على أنه خطوة نحو الانتقال إلى أعمال أخرى أو إلى فرص التعليم بعد الثانوي. ولئن كانت مثل هذه المبادرات تشجع المزيد من النساء على الالتحاق بالتدريس، فإن المرتبات وظروف الخدمة تحتاج إلى تحسين.

المصادر: Epstein and Opolot (2012); Globalgiving (2013).

الذين ينتمون إلى خلفيات شديدة التنوع والذين لديهم احتياجات متفاوتة، ولا سيما في الصفوف الأولى من التعليم. وينبغي أن يتخطى هذا الإعداد حدود نظرية التدريس بحيث يشمل التجربة في القاعات الدراسية، ويضمن أن يكون المعلمون المحتملون على دراية كافية بالمواضيع التي سيدرسونها. كما أن إعداد المعلمين الأولي يرسي أسس التدريب المستمر الذي يعزز المهارات والمعارف. ويتسم التدريب أثناء الخدمة بأهمية خاصة بالنسبة إلى المعلمين الذين لم يحصلوا على أي تدريب أو حصلوا على تدريب غير كاف، ولا سيما أولئك الذين يدرّسون في المجتمعات المحلية المحرومة.

زيادة وعي المعلمين بالمواقف والتصورات الجنسانية

يحتاج المعلمون، إناثاً وذكوراً، إلى التدريب لفهم مواقفهم وتصوراتهم وتطلعاتهم فيما يتعلق بالجنسانية والإقرار بهذه المواقف والتصورات والتطلعات بحيث لا تكون تفاعلاتهم مع التلاميذ عائقاً يعرقل تجارب التعلّم والتحصيل الدراسي لدى الفتيات والفتيان.

وأجريت في تركيا دورة تدريبية للمعلمين قبل الخدمة مدتها فصل واحد تناولت مسألة الإنصاف الجنساني وكان لها أثر كبير على مواقف المعلمات ووعيهن فيما يتعلق بالجنسانية. فإن اللواتي شاركن في هذه الدورة، التي اشتملت على مواضيع مثل التحاق الفتيات بالمدارس، واختيار مواد التدريس، والبيئة المدرسية، أظهرن تحسناً على سلم تم تصميمه لقياس المواقف من الأدوار الجنسانية (Erden, 2009). أما منتدى أخصائيات التربية الأفريقيات فقد أعد نموذجاً لطريقة التدريس المراعية للمنظور الجنساني من أجل معالجة مسألة نوعية التدريس في المدارس الأفريقية. ويضم النموذج تدريباً للمعلمين على استخدام مواد التعليم والتعلّم القائمة على الإنصاف الجنساني، وعلى ترتيبات واستراتيجيات تفاعلية تطبق في القاعات الدراسية، إلى جانب استراتيجيات لإزالة التحرش الجنسي وتشجيع الإدارة المدرسية المراعية للمنظور الجنساني. ومنذ عام 2005 وحتى الآن، تم تدريب أكثر من 6600 معلم باستخدام النموذج المذكور (Forum for African Women Educationalists, 2013). وأجريت دراسات حالات في المدارس التي تم فيها تدريب المعلمين باستخدام هذا النموذج – في إطار مجموعة أكبر من الأنشطة – وبينت هذه الدراسات أن المعلمين كانوا أكثر قدرة على مراعاة المنظور الجنساني

وأنهم قدموا المزيد من الدعم إلى الفتيات؛ وبينت الدراسات أيضاً تحسناً في المشاركة وفي نتائج التعلّم (Forum for African Women Educationalists, 2006; Haugen et al., 2011).

يتعين على إعداد المعلمين الأولي توفير التجارب الملائمة في القاعات الدراسية

يتعين على إعداد المعلمين، بما في ذلك التدريب أثناء الخدمة، أن يعد المتدربين لتدريس الطلاب المنتمين إلى خلفيات متنوعة باستخدام مجموعة كبيرة من استراتيجيات التدريس. وهذا الأمر بالغ الأهمية في البلدان الفقيرة التي يرجح أن تكون فيها احتياجات التعلّم لدى الفتيات شديدة التنوع لأن أعداداً كبيرة من الدارسين المهمشين يلتحقون بالمدارس. بيد أن هناك دراسة تناولت إعداد المعلمين قبل الخدمة في مجال تدريس الرياضيات في المرحلة الدنيا من التعليم الثانوي في 15 بلداً وبينت أنه ما من بلد من هذه البلدان أدرج في إعداد المعلمين تركيزاً رئيسياً على مسألة التهيئة للتعامل مع تنوع الطلاب (Blomeke, 2011).

وفي البلدان الفقيرة على وجه الخصوص، يحتاج المعلمون إلى تهيئة لمواجهة التحديات العملية المرتبطة بنقص الموارد وبتنوع الصفوف الدراسية، ولا سيما في المناطق النائية والريفية. وأنشأت منظمة «المعونة الإنمائية من الشعب إلى الشعب»، وهي منظمة إنمائية دولية غير ربحية، معاهد لتدريب المعلمين في ملاوي، ووفرت هذه المعاهد إعداداً للمعلمين قبل الخدمة مصمماً لتزويد المعلمين الجدد، ولا سيما النساء، بالمهارات اللازمة للمدارس الريفية (الإطار 6).

الاستراتيجية 3: وضع المعلمين في الأماكن التي هي في أمسِّ الحاجة إليهم

يمثل التمييز بين الجنسين عاملاً رئيسياً في توزيع المعلمين غير المتكافئ. فمع أن المعلمات يمثلن قدوة بالنسبة إلى الفتيات وأنهن قادرات على منحهن شعوراً بمزيد من الأمان في المدارس، فإن احتمالات عملهن في المناطق المحرومة أدنى من احتمالات عمل الرجال فيها. ويمكن أن يتفهم المرء نفور المعلمات من العمل في مثل هذه المناطق، التي تكون أحياناً مفتقرة إلى المرافق

الإطار 6: يدعم إعداد المعلمين قبل الخدمة ذو التوجه العملي المعلمات في أرياف ملاوي

تعد ملاوي من أشد بلدان العالم معاناة من أوجه النقص المأساوية في المعلمين، مما يؤدي إلى صفوف مدرسية في المرحلة الابتدائية تضم نحو 76 طالباً في المتوسط. وما لم تتخذ إجراءات عاجلة، فإن هذا البلد لن يكون قادراً على سد الفجوة في المعلمين بحلول عام 2030. وتسبب أوجه النقص هذه أكبر المشكلات في المناطق الريفية التي غالباً ما لا يريد المعلمون، ولا سيما النساء منهم، التدريس فيها. وتسهم هذه الظروف في جعل نتائج التعلّم في أخفض المستويات على الصعيد العالمي.

وبغية زيادة عدد معلمي المرحلة الابتدائية المؤهلين للتدريس وللبقاء في المناطق الريفية، أنشأت منظمة «المعونة الإنمائية من الشعب إلى الشعب» في ملاوي مؤخراً أربعة معاهد لإعداد المعلمين في المقاطعات الريفية. وتركز برامج التدريب في هذه المعاهد على التكامل بين النظرية ومضامين الموضوعات، والتطبيق العملي لمهارات التدريس، وعلى البحث والتفكير الموجهين نحو الطلاب والوصول إلى المجتمع المحلي، وتحقيق التنمية الاجتماعية. وتوفر فرص اكتساب الخبرة في التدريس خلال التدريب الأولي الذي يجرى في المعهد وخلال سنة من ممارسة التدريس. ومن المتوقع أن يكون المعلمون الجدد عند التخرج قادرين على العمل بفعالية في المناطق الريفية، باستخدام أدوات منها مواد التعليم والتعلّم المنتجة انطلاقاً من الموارد المتاحة محلياً. وتركز برامج التدريب تركيزاً شديداً على تلبية احتياجات جميع الدارسين، بمن فيهم الدارسون المعرضون للخطر، وعلى إنشاء مشروعات قائمة على المجتمع المحلي مثل رياض الأطفال من أجل توفير الدعم للأطفال ذوي الأحوال الضعيفة.

وبيّن تقييم أجري منذ فترة قريبة أن البرنامج كان مفيداً بوجه خاص في تشجيع الشابات على التدرّب كمعلمات ريفيات. ومن بين الطالبات في البرنامج، وجدت 80% منهن أن المواضيع العملية في المدرسة أعدتهن إعداداً ملائماً للتدريس في المناطق الريفية، مقارنة بنسبة 38% من الطالبات في المعاهد الحكومية. وفضلاً عن ذلك، قالت 87% من الطالبات في البرنامج إنهن قد يخترن وظيفة في المناطق الريفية، مقارنة بنسبة 67% من الطالبات في المعاهد الحكومية.

وعينت وزارة التربية متخرجي هذا البرنامج في المدارس الحكومية الريفية. وبحلول عام 2011، كان 564 معلماً من حديثي التأهيل يعملون في المدارس الابتدائية الريفية، إضافة إلى 750 معلماً كانوا في طور التدريب و1420 طفلاً كانوا يتلقون دروساً تعويضية. ونظراً إلى الأعداد الكبيرة من الأطفال الريفيين المحتاجين إلى هذا الدعم، فإن المعاهد الحكومية تحتاج إلى التعلّم من هذا البرنامج للتأكد من أن جميع المعلمين المتدربين، ولا سيما النساء منهم، يكتسبون المهارات اللازمة للتدريس في المناطق التي هي في أمسِّ الحاجة إليهم.

المصادر: DeStefano (2011) ; Development Aid from People to People (2013) ; Mambo (2011)

الأساسية كالكهرباء والسكن الجيد والرعاية الصحية. وتمثل السلامة أيضاً شاغلاً من الشواغل الرئيسية، ولا سيما بالنسبة إلى النساء غير المتزوجات اللواتي قد يواجهن أيضاً صعوبات في العثور على سكن في بعض السياقات الاجتماعية.

ولكن إن كان من النادر أن يعمل أفضل المعلمين في المناطق النائية أو الريفية أو الفقيرة أو الخطرة، فإن فرص التعلّم المتاحة للأطفال الذين هم محرومون أصلاً تتدنى نتيجة لذلك، بسبب كثرة أعداد الطلاب في الصفوف، وارتفاع معدلات تبدل المعلمين، وندرة المعلمين المدربين. ويمثل توزيع المعلمات المدربات غير المتكافئ عاملاً رئيسياً يسهم في حدوث فجوات واسعة فيما يتعلق بالإنصاف في التعلّم كما يمثل أحد الأسباب التي تحث الأطفال على مغادرة المدرسة قبل تعلّم الأساسيات. وفي أفغانستان، تمثل المعلمات عنصراً حيوياً بالنسبة إلى تمكين الفتيات من الالتحاق بالمدرسة، ولكن النساء يواجهن عوائق ثقافية تعرقل سعيهن إلى العمل في المناطق التي لا يشرف فيها عليهن أعضاء الأسرة. ونتيجة لذلك، يبلغ عدد المعلمات في العاصمة كابول ضعفي عدد المعلمين، أما في محافظة أوروزغان، التي تعد معظم مناطقها نائية وغير آمنة، فلا توجد معلمات يمتلكن الحد الأدنى من المؤهلات (Wirak and Lexow, 2008). ولذا يتعين على الحكومات وضع استراتيجيات لضمان التكافؤ في توزيع المعلمين، ولكن لم ينجح إلا القليل من هذه الحكومات في تنفيذ ذلك بفعالية.

ويؤدي التوزيع غير المتكافئ إلى ترك بعض أجزاء البلدان بلا معلمات. فقد بيّن استقصاء للمعلمين، أجري في عشر مقاطعات في رواندا، أن نسبة المعلمات في المدارس الابتدائية الواقعة في مقاطعة بوريرا لا تتجاوز 10%، مقارنة بنسبة 67% في مقاطعة جيساغارا (Bennell and Ntagaramba, 2008). وفي السودان، لا يتاح السكن الملائم في المناطق الريفية إلا نادراً، وينبغي تعيين المعلمات المتزوجات في الأماكن التي يعيش فيها أزواجهن. ونظراً إلى أن 67% من معلمي المدارس الابتدائية هم من النساء، فإن ذلك يفاقم مشكلة نقص المعلمين في المناطق الريفية (البنك الدولي، World Bank, 2011b). وفي ملاوي، يجوز للمعلمة أن تطلب تعيينها في مقاطعة أخرى لكي تتبع زوجها ولا يجوز لها رفض فرصة الالتحاق به، أياً كان المكان الذي يقيم فيه (البنك الدولي، World Bank, 2010a).

وليست هناك حلول بسيطة لمسألة توزيع المعلمات غير المتكافئ. وتحاول الحكومات حل هذه المشكلة من خلال تخطيط نشر المعلمين، وتمكين طلاب الريف من الدراسة في المدن، وتقديم حوافز إلى المعلمين، وتوظيف معلمين انطلاقاً من المجتمعات المحلية، ولكن لم ينجم عن كل هذه النهوج إلا درجات متفاوتة من النجاح. فعلى سبيل المثال، في حين أن التعيين المحلي له فوائد، ومنها إقبال أعداد أكبر من المعلمين على العمل في المناطق الريفية وأعداد أقل على الانسحاب منها، فإن بعض المجتمعات المحلية الأشد حرماناً تفتقر إلى المعلمين ذوي الكفاءات في المناطق التي تتدنى فيها معدلات الالتحاق بالتعليم الابتدائي. ولا بد عادة من تقديم الحوافز إلى المعلمين لكي يقبلوا التعيين في الأماكن ذات الظروف الصعبة، ومن هذه الحوافز توفير السكن وتقديم المنافع المالية وتسريع الترقيات الوظيفية، وذلك لضمان تعلّم جميع الطلاب على أيدي معلمين جيدين.

يستخدم سكن المعلمين غالباً لاجتذاب المعلمات إلى المناطق الريفية التي لا يتوافر فيها السكن الملائم للإيجار. فإن برنامج «تحفيز المعلمات وتدريبهن وتوظيفهن في المدارس الثانوية الريفية في بنغلاديش» (1995–2005) وفر للمعلمات في المناطق الريفية مساكن آمنة قريبة من المدارس بعد استكمالهن للتدريب (Mitchell and Yang, 2012).

ويمثل التوظيف المحلي للمعلمات استجابة أخرى لحل مشكلة نشر المعلمين. ففي ليسوتو، ثمة نظام للتوظيف المحلي يتيح للجان إدارة المدارس تعيين المعلمين الذين يتقدمون بطلبات مباشرة إلى المدارس التي تتوافر فيها الوظائف الشاغرة. ويضمن ذلك أن يكون أصحاب الطلبات من المعلمين الراغبين حصراً في العمل في تلك المدارس؛ وفي هذه الحالة لا تواجه المدارس مشكلة المعلمين الرافضين للتعليم فيها. ويتمثل أحد الفوائد الرئيسية لهذا النظام في أن معظم الوظائف التدريسية يتم شغلها، ويوجد فرق قليل نسبياً في نسبة التلاميذ إلى المعلمين بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية. كما أن ثلاثة أرباع المعلمين تقريباً في أبعد الجبال هم من الإناث. ومع ذلك، فإن العديد من المدارس الريفية توظف معلمين غير مدربين: وتظهر البيانات الإحصائية أن نصف المعلمين فقط في المناطق الجبلية هم من الحاصلين على تدريب، مقارنة بثلاثة أرباع المعلمين في المناطق المنخفضة المأهولة بأعداد أكبر من السكان (Mulkeen, 2006).

الاستراتيجية 4: توفير الحوافز الصحيحة لاستبقاء أفضل المعلمين

تمثل المرتبات عاملاً واحداً فقط من بين عوامل عديدة تحفز حماس المعلمين، ولكنها تمثل اعتباراً أساسياً من اعتبارات اجتذاب أفضل المرشحين واستبقاء أفضل المعلمين. فمن المرجح أن يؤدي انخفاض المرتبات إلى النيل من معنويات المعلمين وقد يحثهم على الانتقال إلى مهن أخرى. وفي الوقت نفسه، تمثل مرتبات المعلمين الجزء الأكبر في معظم ميزانيات التعليم، ولذا يتعين تحديدها بمستوى واقعي لضمان توظيف أعداد كافية من المعلمين.

ولا يتمكن إلا القليل من المعلمين في بعض البلدان من توفير الاحتياجات الأساسية من دون مزاولة عمل آخر. ففي كمبوديا، التي لم تكن فيها مرتبات المعلمين كافية لتغطية تكاليف توفير السلع الغذائية الأساسية في عام 2008، كان أكثر من ثلثي المعلمين يزاولون عملاً ثانياً. وتموه البيانات الوطنية المتعلقة بمتوسط مرتبات المعلمين أوجه التفاوت في المرتبات بين مختلف أنواع المعلمين: فغالباً ما تكون المرتبات أخفض بكثير من معدل المرتبات عندما يكون المعلمون في بداية مسيرتهم المهنية، وتميل أعداد النساء في هذه الفئة إلى أن تكون أكبر من أعداد الرجال. وفي ملاوي، تكون مرتبات المعلمين الذين ينتسبون إلى المهنة أو الذين يفتقرون إلى المؤهلات الأكاديمية اللازمة لترقيتهم، أدنى من مرتبات المعلمين في أعلى فئة بمقدار الثلث. فلم تكن مرتباتهم في عامي 2007–2008 تتجاوز أربعة دولارات أمريكية في اليوم.

وعندما تكون مرتبات المعلمين أدنى من مرتبات الأشخاص العاملين في ميادين مشابهة، تنخفض احتمالات إقبال أفضل الطلاب على مهنة التدريس، ويفقد المعلمون على الأرجح حماسهم أو يتركون المهنة. ويتلقى المعلمون في أمريكا اللاتينية عموماً مرتبات أعلى من عتبة الفقر، ولكن مرتباتهم تظل أدنى من مرتبات الذين يعملون في مهن تتطلب مؤهلات مماثلة. وفي عام 2007، كان المهنيون والتقنيون الذين يمتلكون سمات مماثلة يحصلون على دخل أعلى بنسبة 43% من معلمي مرحلة ما قبل المدرسة ومعلمي المدارس الابتدائية في البرازيل، وكانت مرتباتهم أعلى بنسبة 50% في بيرو.

وقام واضعو السياسات في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وفي جنوب وغرب آسيا بتلبية الحاجة إلى توسيع نطاق نظم التعليم بسرعة من خلال توظيف معلمين بعقود مؤقتة، واقترن ذلك بقليل من التدريب النظامي. وثمة طريقة ملائمة لتحفيز حماس المعلمين تتمثل في توفير مسار وظيفي جذاب لهم. ففي بعض بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD)، الفرق بين مرتب المعلم ذي الخبرة ومرتب المعلم الجديد صغير ويظل فيها مجال الترقية محدوداً. وفي المقابل، وضعت جمهورية كوريا بنية للمرتبات قائمة على تدرج كبير: فإن المعلم الجديد يتلقى مرتباً مماثلاً لمرتبات المعلمين الجدد في إنجلترا، ولكن المعلم ذا الخبرة يمكن أن يصل مرتبه إلى ضعفي ذلك. وفي فرنسا، تؤدي إدارة المسار المهني غير الكافية وسياسات المعلمين الأخرى غير الملائمة إلى الإسهام في ضعف التعلّم.

وفي العديد من البلدان النامية، لا تُربط بنى المسار المهني للمعلمين ربطاً كافياً بآفاق الترقية التي تعترف بفعالية المعلم وتجزيه على ذلك. فليس لدى الكثير من المعلمين سوى آفاق محدودة للترقية. وقد يتأثر بذلك على وجه الخصوص المعلمون الذين يدرّسون في المناطق النائية. ففي باكستان، يتعين على المعلمين أن يكتسبوا مؤهلات إضافية للحصول على الترقيات، ويحد هذا الأمر من فرص الذين يعملون في المناطق الريفية، ولا سيما النساء، الذين تتاح لهم فرص قليلة للدراسة (Bennell and Akyeampong, 2007).

تعزيز الحوكمة الخاصة بالمعلمين: حالة العنف الجنساني

يعد تحسين الحوكمة الخاصة بالمعلمين أمراً حيوياً لتقليص حرمان الفتيات من التعلّم، ولا بد من إدارة مدرسية قوية لضمان مساءلة المعلمين على حضورهم وأفعالهم وسلوكهم. فإن العنف الجنساني بوجه خاص يرتكبه المعلمون في بعض الأحيان، وهو يقوض فرص الفتيات في التعلّم. وإن الاستراتيجيات الرامية إلى منع حدوث سوء السلوك لدى المعلمين والتصدي له، وإلى اتخاذ التدابير ضد مرتكبي التجاوزات، تقتضي أنشطة ترويجية وداعمة تضطلع بها إدارات المدارس والمعلمون والنقابات، وكذلك الآباء ومجتمعاتهم المحلية، إذا أرادوا حماية الفتيات وصون تعلّمهن.

ويمثل العنف الجنساني، الذي يشمل العنف الجنسي والجسدي والترهيب والإساءة اللفظية، عائقاً رئيسياً يحول دون تحقيق الجودة والمساواة في التعليم، سواء أكان مرتكبوه هم المعلمون أم أفراد المجتمع المحلي أم التلاميذ. وإضافة إلى الصدمات الجسدية والنفسية، يؤدي العنف الجنساني إلى عواقب صحية طويلة الأجل،

كالحمل غير المرغوب فيه وانتشار فيروس ومرض الإيدز، وغالباً ما يمنع الطلاب من إتمام تعليمهم.

وفي أغلب الأحيان، لا يتم الإبلاغ عن العنف الجنساني في المدارس، بحيث تظل حالات كثيرة منه مستترة. وغالباً ما يرتكبه التلاميذ الذكور، مع أن المعلمين قد يمثلون المرتكبين الرئيسيين لأقصى أشكال الإساءة والاستغلال. فقد أجري استقصاء لدى 1300 طالب من 123 مدرسة ابتدائية وثانوية في سيراليون، وتبين منه أن 27% من حالات الملامسة الجنسية غير المرغوب فيها و22% من حالات الإساءة اللفظية ارتكبها الذكور من تلاميذ المدارس. ونُسبت نسبة مئوية صغيرة من الحالات المذكورة إلى المعلمين (4% و3% على التوالي). كما أن المعلمين يرتكبون نحو ثلث حالات ممارسة الجنس بالقسر أو الإكراه مقابل المال أو السلع أو الدرجات (Concern et al., 2010). وبيّن استقصاء تناول العنف الجنساني في المدارس في ملاوي أن نحو خمس المعلمين هم على علم بما يمارسه زملاؤهم من قسر أو إكراه للفتيات على ممارسة العلاقات الجنسية. ومن بين الذين أقروا بأنهم على علم بهذه الحوادث، أحاط ثلاثة أرباعهم تقريباً علماً بحالات حدثت في مدارسهم (Burton, 2005).

ويتعين على البرامج والسياسات الرامية إلى معالجة التمييز الجنساني والعنف الجنساني أن تحمي الفتيات وتمنحهن القوة، وأن تتصدى للممارسات الراسخة، وأن تسلط الضوء على مرتكبي المخالفات وتسعى إلى إنفاذ إجراءات معاقبتهم. أما الأطر القانونية وأطر السياسات التي توفر الحماية العامة للأطفال فتحتاج إلى تعزيز وإلى نشر لدى الجمهور، كما أنه يتعين على المعلمين أن يكونوا على دراية بأدوارهم ومسؤولياتهم.

وينبغي أن تشير مدونات السلوك الخاصة بالمعلمين إشارة صريحة إلى العنف والإساءة وأن تضمن وجود نص واضح يبين العقوبات بما يتماشى مع الأطر القانونية الخاصة بحقوق الأطفال وحمايتهم. ففي كينيا على سبيل المثال، توجد مجموعة من العقوبات لتأديب المعلمين الذين يخالفون قواعد السلوك المهني، ومنها عقوبات الوقف عن العمل والحظر؛ وينص نظام لجنة الخدمة الخاصة بالمعلمين على شطب المعلم من سجل المعلمين إذا أدين بجرم جنسي ضد أحد التلاميذ (لجنة الخدمة الخاصة بالمعلمين في كينيا، Kenya Teachers Service Commission, 2010). بيد أن معدلات الإدانة بسبب العنف الجنسي تبقى منخفضة إلى حد بالغ؛ ففي سيراليون، تم إيداع 1000 حالة اعتداء جنسي في عام 2009، ولكن لم تتخذ أي إجراءات بحق مرتكبيها (Concern et al., 2010).

وتمثل أنشطة الترويج والضغط عبر الشبكات والتحالفات الوطنية خطوة أولى هامة في سبيل ضمان وضع الأطر القانونية والسياسات الملائمة لدرء العنف الجنساني في المدارس والتصدي له.

- في موزمبيق، نشر برنامج «وقف العنف ضد الفتيات في المدارس»، الذي يعمل مع شبكة من منظمات المجتمع المدني، تحليلاً مفصلاً للقوانين والسياسات المتعلقة بتعليم الفتيات وحمايتهن. وقدم هذا البرنامج ما يلزم من معلومات إلى الحكومة التي أجرت مراجعة لقانون العقوبات بحيث أصبح يبين بوضوح ويعزز القوانين الرامية إلى مكافحة الاعتداء الجنسي على القاصرين (Leach et al., 2012).
- وفي ملاوي، استخدم مشروع «المدارس الآمنة» شبكات الترويج الوطنية لممارسة الضغط بنجاح من أجل إجراء مراجعات لمدونات السلوك المتعلقة بالمعلمين، ودعا إلى تعزيز إنفاذ النظم المتعلقة بسوء السلوك. وتم عقد حلقات عمل للتوعية موجهة إلى مشرفي المدارس وأعضاء لجان المدارس، الذين عقدوا بدورهم جلسات مع المعلمين والتلاميذ والمرشدين والآباء بشأن المدونة المعدلة. وتضمنت الأدلة الإرشادية التي أعدت لتدريب المعلمين والمرشدين وحدات تتناول المدونة كما تضمنت الإجراءات الخاصة بالدعم وإحالة الملفات والإبلاغ عن المخالفات. وأجري تقييم للمشروع بيّن أن نسبة المعلمين الذين أفادوا بأنهن اطّلعوا على مدونة السلوك ارتفعت من نحو ثلاثة أرباعهم إلى عددهم الكامل تقريباً. أما عدد المعلمين الذين قالوا إنهم يعرفون كيف يبلغون عن انتهاك للمدونة فقد ازداد بمقدار يزيد على الثلث، وقال جميعهم تقريباً إن مسؤوليتهم تقضي بالإبلاغ عن الانتهاكات (DevTech Systems, 2008).
- وفي غانا، تم جمع النسخ السابقة من مدونة السلوك الخاصة بالمعلمين في نسخة واحدة معدلة تتناول صراحة مسألة العنف الجنساني. وكما حدث في ملاوي، تم اعتماد نهج تشاوري تضمن حلقات عمل متواصلة لفريق يضم ممثلين لمكاتب التعليم الإقليمية وللمدارس والمجتمعات المحلية. وبعد أن وافقت لجنة استعراض وطنية في عام 2008 على المدونة المعدلة، وبعد أن أيدتها نقابات المعلمين، تم عقد اجتماعات ضمت جميع المعلمين ورؤساءهم البالغ عددهم 428 معلماً في مدارس المشروع البالغ عددها 30 مدرسة لكي يطّلعوا على المدونة المعدلة ويألفوا استخدامها (DevTech Systems, 2008).

ويمثل العمل مباشرة مع نقابات المعلمين وسيلة لبناء الدعم اللازم لاتخاذ التدابير ضد المعلمين الذين ينتهكون مدونات السلوك. ففي كينيا، تعاون الفريق الترويجي التابع لبرنامج «وقف العنف ضد الفتيات في المدارس» مع لجنة الخدمة الخاصة بالمعلمين، ومع وزارة التربية ونقابة المعلمين الوطنية في كينيا والإدارة المعنية بالأطفال من أجل وضع مشروع نص لقانون برلماني يستند إلى تعميم أصدرته لجنة الخدمة الخاصة بالمعلمين في عام 2010 بشأن الإساءة الجنسية. ويرمي القانون إلى تعزيز إجراءات الإبلاغ عن حوادث الإساءة أو العنف التي يرتكبها المعلمون، وإلى ضمان عدم الاكتفاء بتحويل المعلمين المدانين إلى مدارس أخرى (Leach et al., 2012).

ويشير التعميم أيضاً إلى أن أي إخلال بالإبلاغ أو أي محاولة لتغطية حادث سيؤدي إلى اتخاذ إجراء تأديبي (لجنة الخدمة الخاصة بالمعلمين في كينيا، Kenya Teachers Service Commission, 2010). ويبدو أن النقابة، التي كانت في السابق تقف في أغلب الأحيان عائقاً أمام الإصلاح، أصبحت تلتزم بتجنّب حماية المعلمين الذين ثبت أنهم مذنبون في جرم، وتم وضع عدة بيانات مركزية لتتبع المعلمين المدانين بارتكاب اعتداءات جنسية (Leach et al., 2012).

وحتى عندما توفر القوانين القائمة حماية قانونية ملائمة من العنف الجنساني، فإن إنفاذ هذه القوانين يظل أمراً صعباً. فقد أجري استقصاء في غانا وكينيا وموزمبيق بيّن أن آليات الإبلاغ ضعيفة عموماً. فمن بين 842 فتاة أفدن بأنهن تعرضن للعنف الجنساني، لم يُحل إلا عدد قليل من حالاتهن عبر الأقنية الرسمية، وأبلغت القلة القليلة منها إلى لجنة إدارة المدرسة، أو إلى مكتب التعليم في المقاطعة أو إلى الشرطة. وفي غانا، أبلغ ما لا يزيد على 7% من حالات العنف الجنسي بمختلف أنواعه إلى لجنة إدارة المدرسة، و2% إلى مكاتب التعليم في المقاطعات، و14% إلى الشرطة. أما في كينيا، فأبلغت نسبة أكبر من الحالات، معظمها حالات ممارسة الجنس بالقسر أو الإكراه، إلى لجنة الإدارة أو إلى مكاتب التعليم في المقاطعات. وأما في موزمبيق فكان الأمر على عكس ذلك، إذ لم تبلغ أي من الفتيات اللواتي تعرضن للعنف الجنسي عن الحوادث التي جرت لهن (Parkes and Heslop, 2011).

ولكي يتسنى اتخاذ إجراءات ضد المعلمين المتورطين في أعمال عنف أو إساءة ضد التلاميذ، من المهم جداً ضمان اتسام إجراءات الإبلاغ بالشفافية وبسهولة الاستخدام بالنسبة إلى الأطفال. فقد أشارت دراسة أجريت في سيراليون إلى أن الفتيات غالباً ما يخفن من الإبلاغ عن المعلمين، وقد يكون مسؤولو المدارس والآباء وأفراد المجتمع المحلي متواطئين في مساعدة المعلمين على تفادي الملاحقة القانونية، ولا سيما عند ارتكاب اعتداءات خطيرة (Concern et al., 2010). كما أن الإجراءات البيروقراطية المعقدة تسهم في تثبيط عزيمة المجني عليهن وأسرهن، مما يؤدي إلى الإحجام عن متابعة الأمور. ويمثل إنشاء وحدات لدعم الأسر داخل أجهزة الشرطة في سيراليون، التي أنشئت لمكافحة العنف الجنساني، نهجاً يتسم بقدر أكبر من التجديد في معالجة هذه المشكلة. أما «أندية الأمهات» في سيراليون فتعالج المشكلات التي تواجهها الفتيات الراغبات في الإبلاغ عن حالات الإساءة، وتقدم لهن الدعم المعنوي وأحياناً الدعم المالي (Concern et al., 2010).

استراتيجيات المناهج الدراسية التي تحسّن تعلّم الفتيات

لا يتمكن المعلمون من كسر حواجز التعلّم بفعالية إلا إذا تم دعمهم من خلال توفير نظم المناهج الدراسية الملائمة التي تولي اهتماماً خاصاً لاحتياجات الفتيات المعرضات لخطر عدم التعلّم. وفي الحالات التي تخفق فيها المدارس في توفير التعليم الجيد، والتي تتسرب فيها الفتيات من المدرسة في وقت مبكر، يمكن لبرامج الفرصة الثانية أن تقوم بتعليمهن المهارات الأساسية من خلال دورة تعلّم أقصر. ويتعين على المناهج الدراسية أيضاً تعزيز إدماج الفتيات، بوسائل منها ضمان خلو الكتب الدراسية من الصور النمطية السلبية المتعلقة بالانتماء الجنساني.

برامج الفرصة الثانية للتعلّم تمكّن الفتيات المحرومات من اللحاق بالركب

توفر برامج الفرصة الثانية للتعلّم نموذجاً ناجحاً لتسريع وتيرة تقدم الأطفال وزيادة التحصيل لدى الفئات المحرومة. وعادة ما تقدم هذه البرامج في إطار التعليم غير النظامي وتستهدف الأطفال المحرومين غير الملتحقين بالمدارس، مثل أطفال الجماعات المحرومة والأطفال الذين تركوا التعليم المدرسي النظامي في الصفوف الأولى أو الذين انقطعت فرصهم في التعليم بسبب النزاعات، وإيلاء اهتمام خاص لاحتياجات الفتيات. ويرمي معظم برامج التعلّم ذات الوتيرة السريعة إلى منح الأطفال والشباب الراشدين الذين تسربوا من المدارس فرصة ثانية لإتمام التعليم الأساسي

والحصول على مؤهلات تعليمية، مما يتيح لهم بالتالي فرصة العودة إلى المدارس النظامية.

وتتفاوت هذه البرامج تفاوتاً كبيراً من حيث الحجم والنطاق، بدءاً بالدراسات والمشروعات الرائدة المصممة لاستهداف جماعات محددة وانتهاء بالبرامج الكبيرة الراسخة التي تستكمل التعليم الأساسي الذي توفره الحكومات. ويمثل البرنامج التعليمي التابع للجنة بنغلاديش للنهوض بالريف (BRAC) والذي أنشئ في عام 1985 في بنغلاديش، أحد أكبر البرامج في هذه الفئة، إذ إنه خرّج نحو خمسة ملايين طالب بحلول عام 2012، أكثر من ثلثيهم من الفتيات (BRAC, 2012, 2013).

وتشمل برامج التعلّم ذات الوتيرة السريعة عادة صفين أو أكثر من صفوف التعليم المدرسي النظامي في كل سنة، وترمي إلى النهوض بكفاءة المشاركين الأكاديمية إلى مستوى يتيح لهم العودة إلى التعليم النظامي في الصف الملائم لهم. وتركز أغلبية هذه البرامج على مهارات الحساب والقراءة الأساسية، التي تدرّس عادة باللغة المحلية، وتقترن بتعلّم عملي موجه نحو شؤون الدارسين المعيشية (Longden, 2013).

وضع مناهج دراسية مراعية للمنظور الجنساني تعزز الإدماج

لكي يتسنى تحسين التعلّم لدى جميع الأطفال، يحتاج المعلمون إلى دعم قائم على مناهج دراسية ابتكارية وشاملة للجميع وإلى استراتيجيات تقييمية قادرة على تقليص أوجه التفاوت في التحصيل الدراسي وعلى تزويد جميع الأطفال والشباب بفرص اكتساب المهارات الحيوية القابلة للنقل. فإن المناهج الدراسية التي لا تقر بقضايا الإدماج ولا تعالجها قد تؤدي إلى نشوء فئات مهمشة داخل الصف الدراسي، وتحد بذلك من فرص هذه الفئات في التعلّم الفعال.

وتعزز المناهج الدراسية في بعض البلدان الصور النمطية الجنسانية التقليدية التي تضع الفتيات في دور دوني وتحول دون التعلّم المتكافئ بين الجنسين. ونشرت هيئة الكتب المدرسية في البنجاب بباكستان دراسة للكتب الدراسية الخاصة بتعليم اللغة الإنجليزية في المدارس الثانوية، وبيّنت الدراسة أن النساء والفتيات يحظين بتمثيل نادر في هذه الكتب أو يجري تمثيلهن بطريقة تمييزية. ففي عشرين درساً من الدروس الاثنين والعشرين في أحد كتب اللغة الإنجليزية هذه، لم تُذكر النساء على الإطلاق (Shah, 2012).

ويمكن استخدام المناهج الدراسية المراعية للمنظور الجنساني من أجل معالجة القضايا التي تؤثر مباشرة في الفتيات والفتيان وفي التحاقهم بالمدارس. أما المنهاج الدراسي الخاص بأنشطة التعليم الجماعي، الذي أعد في إطار مشروع حركة التكافؤ بين الجنسين في مونباي بالهند، فقد اشتمل على مضمون يتعلق بأدوار الجنسين وبالعنف وبالصحة الجنسية والإنجابية فيما يتعلق بفتيات وفتيان الصفين السادس والسابع. وأجري تقييم امتد من عام 2008 إلى عام 2010 وبيّن تحسناً في نتائج الاختبارات التي تقيس المواقف المتعلقة بمجموعة من القضايا الجنسانية، مقارنة بالفتيات والفتيان في المدارس الخاضعة للاختبار. وتبيَّن لدى الطلاب المشاركين ميل إلى معارضة الزواج المبكر والعنف المنزلي، وأعربوا عن اعتقادهم بأنه ينبغي أن تواصل الفتيات الدراسة حتى مستوى التعليم العالي (Achyut et al., 2011).

أما «برنامج نظام التعلّم»، وهو برنامج للمدارس الثانوية يرمي إلى خدمة الفتيات المنتميات إلى الأقلية المتمثلة في جماعة غاريفونا في هندوراس، فيرمي إلى تمكين الفتيات والنساء. ويطرح المنهاج الدراسي الجامع للتخصصات في إطار هذا البرنامج تساؤلات عن بنى السلطة المهيمنة ويتصدى للصور النمطية الجنسانية. ويتمحور التدريس في هذا الإطار حول الدارسين ويقوم على الاستفسار، كما يشدد على الحوار. وأبدى المتخرجون في إطار هذا البرنامج قدرة أكبر على تحديد المشكلات وتصميم الحلول، إلى جانب مزيد من الوعي بالمنظور الجنساني، والثقة بالنفس، ومعرفة الذات (Murphy-Graham, 2008). وبعد سنتين، حقق المراهقون، في القرى التي طبق فيها البرنامج، نتائج في الاختبارات المركبة أعلى من النتائج التي تم تحقيقها في القرى الأخرى (McEwan et al., 2012، مذكور في Lloyd, 2013).

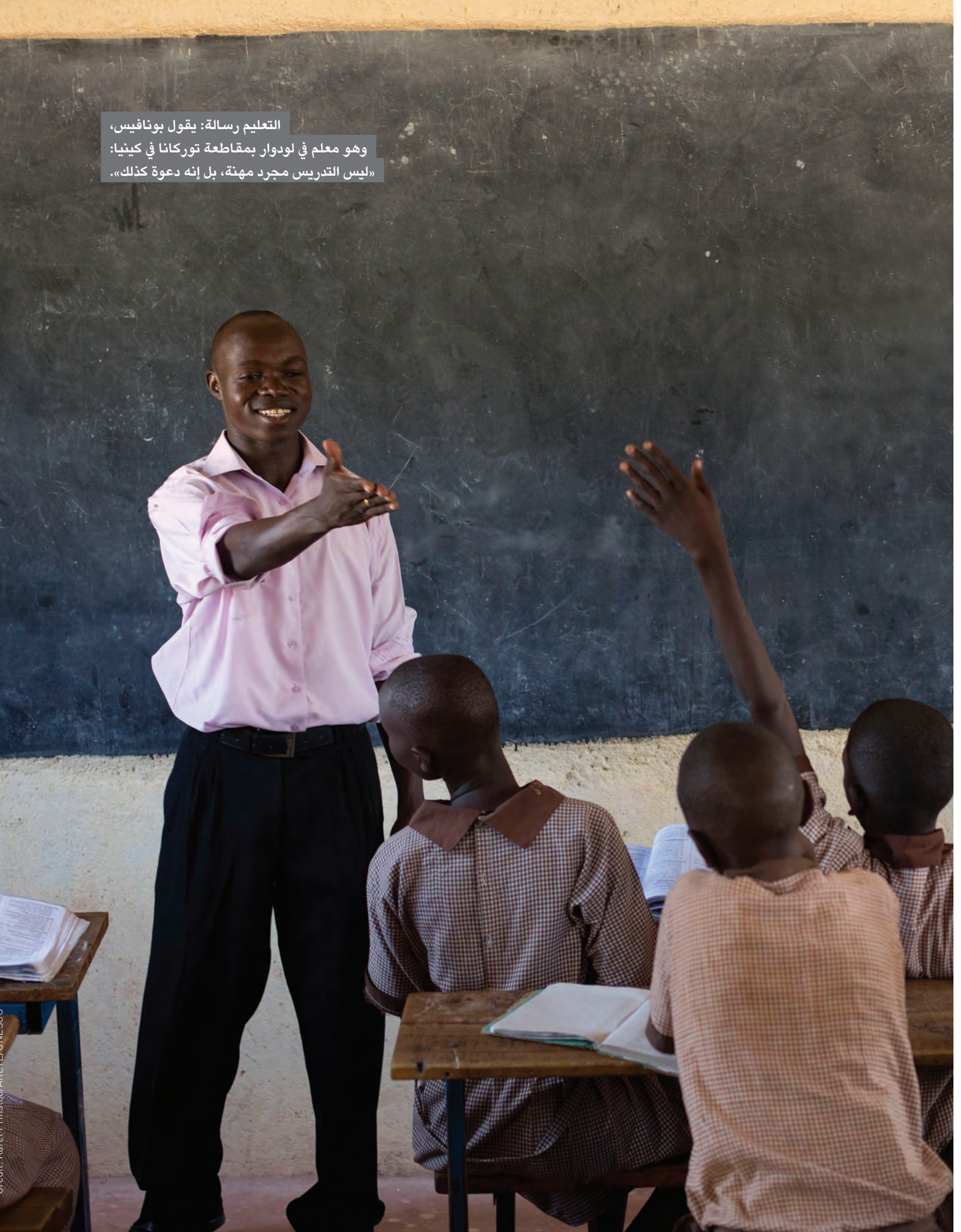

التعليم رسالة: يقول بونافيس، وهو معلم في لودوار بمقاطعة توركانا في كينيا: «ليس التدريس مجرد مهنة، بل إنه دعوة كذلك».

Credit: Rafael Yohannes/ANETE/UNESCO

توصيات:
تحرير طاقات المعلمين لحل أزمة التعلّم لدى الفتيات والشابات

ينبغي ألا تحدَّد فرص تعليم الفتيات استناداً إلى مكان نشأتهن، ولا إلى دخل آبائهن أو انتمائهن الإثني أو ما قد يكون لديهن من إعاقة. ولا يزال عدد الأطفال الذين يتعلّمون المهارات الأساسية اللازمة للقراءة والكتابة والحساب في ربع بلدان العالم دون نصف عدد الأطفال الإجمالي. ويبلغ مجموع الذين لا يتعلّمون الأساسيات 250 مليون طفل، منهم الكثير من الفتيات. ويتعين اتخاذ تدابير عاجلة لضمان عدم تحول هؤلاء الأطفال إلى جيل ضائع.

وستحدد طريقة تصدي الحكومات والوكالات المانحة لأزمة التعلّم هذه ما إذا كان من الممكن تزويد الفتيات بالتعليم الجيد النوعية. وتظهر أوجه التفاوت في التعلّم في مرحلة مبكرة من الحياة، وحتى قبل التحاق الفتيات بالمدارس، ولذا من الحيوي ضمان انتفاع جميع الفتيات بالتربية في مرحلة الطفولة المبكرة وما يليها بحيث يتسنى لهن تلقي التعليم الابتدائي الجيد النوعية في الصفوف الأولى. وإذا تمكنت الفتيات من تعلّم القراءة بفهم والإحاطة بالرياضيات الأساسية وإتمام مرحلة التعليم الابتدائي، فإنهن يكتسبن الأسس اللازمة لتحقيق تقدم لاحق في التعليم وفي اكتساب المهارات التي سيحتجن إليها للحصول على وظائف جيدة.

ويتعين على واضعي السياسات اعتماد الإصلاحات العشرة الحاسمة التالية فيما يتعلق بالمعلمين من أجل توفير تكافؤ فرص التعلّم للفتيات. ولعل هذه الإصلاحات تضمن لجميع الفتيات والشابات، ولاسيما المحرومات منهن، تلقي التعليم الذي يحتجن إليه لتحقيق طاقاتهن وتسلُّم زمام حياتهن.

1 سد الفجوات في توفير المعلمين

تستفيد الفتيات والشابات من وجود معلمات في المدارس، مما يؤدي إلى زيادة معدلات التحاقهن بالمدارس ومعدلات تحصيلهن الدراسي. وغالباً ما تخفق مهنة التدريس في اجتذاب أعداد كافية من المعلمات، ولا سيما المعلمات المنتميات إلى خلفيات محرومة، وبذلك لا يكون نشر المعلمات في المناطق الريفية كافياً. وفضلاً عن ذلك، تشير الاتجاهات الحالية إلى أن بعض البلدان لن تستطيع تلبية احتياجات مدارسها الابتدائية من المعلمين بحلول عام 2030. بل إن هذا التحدي هو أكبر في مستويات التعليم الأخرى، ولا سيما في أشد البلدان فقراً.

ومن المهم للغاية أن تضاعف الحكومات جهودها، بدعم من الوكالات المانحة، من أجل سد أوجه النقص في المعلمين والتركيز قدر الإمكان على الاستعانة بالمعلمات، ولا سيما اللواتي ينتمين إلى خلفيات محرومة.

2 اجتذاب أفضل المرشحين إلى مهنة التدريس

تحتاج الفتيات والشابات إلى أفضل المعلمين للارتقاء إلى الحد الأقصى في فرص تعلّمهن. وينبغي أن يُستمد هؤلاء المعلمون من خلفيات واسعة النطاق تتماشى مع تنوع الدارسين. ويعد حصول هؤلاء الدارسين على تعليم ثانوي جيد على الأقل أمراً حيوياً.

وينبغي النظر في اتخاذ تدابير إيجابية لاجتذاب المزيد من النساء إلى مهنة التدريس. وبغية زيادة أعداد المعلمات الحاصلات على إعداد أفضل، ينبغي لواضعي السياسات أيضاً أن يستهدفوا زيادة معدلات انتفاع الفتيات بالتعليم الثانوي، ولاسيما في المناطق المحرومة.

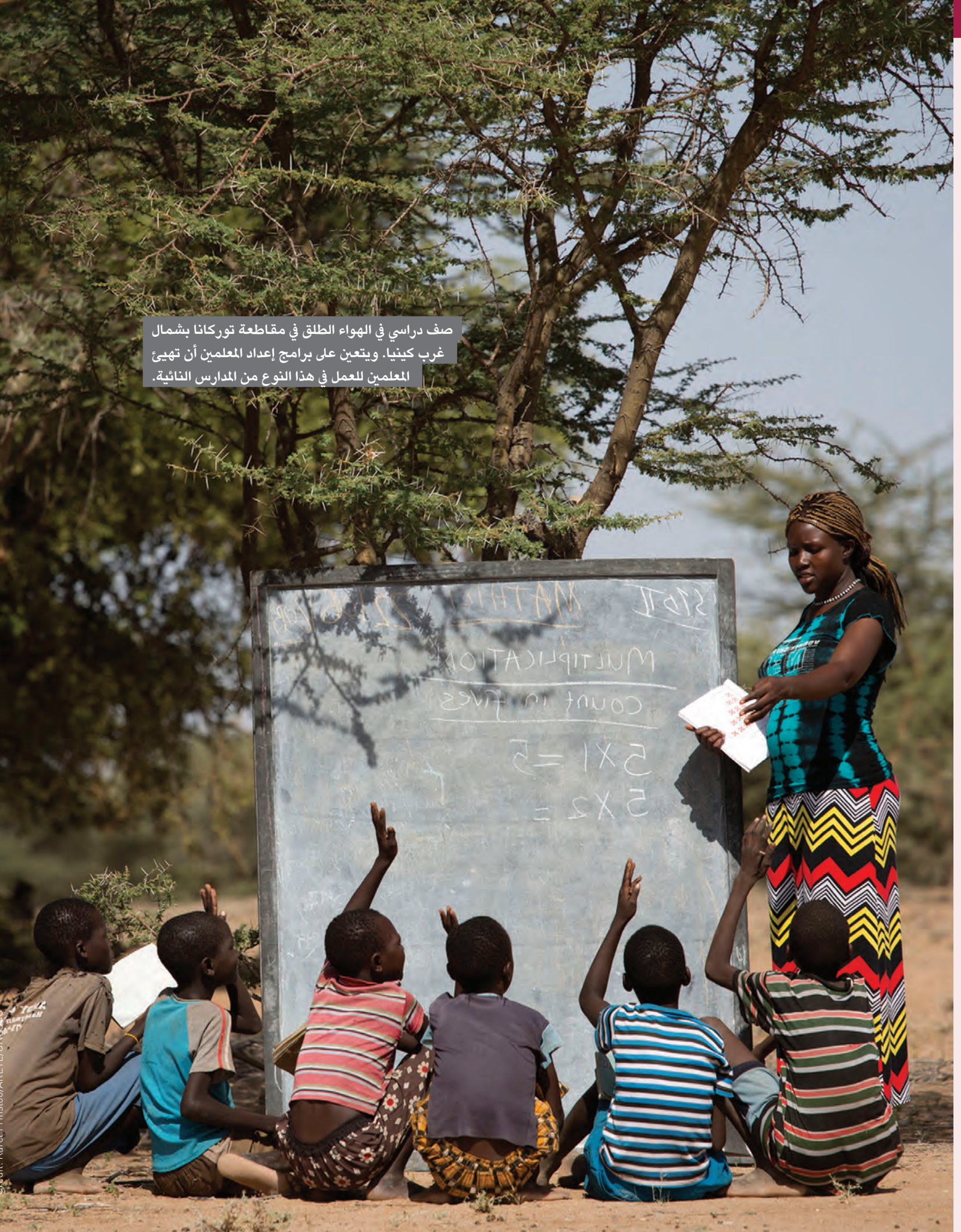

صف دراسي في الهواء الطلق في مقاطعة توركانا بشمال غرب كينيا. ويتعين على برامج إعداد المعلمين أن تهيئ المعلمين للعمل في هذا النوع من المدارس النائية.

3 تدريب المعلمين على تلبية احتياجات جميع الأطفال، ولا سيما الفتيات

ينبغي أن يتلقى كل معلم تدريباً لكي يكون قادراً على تلبية احتياجات التعلّم لدى جميع الطلاب، بما في ذلك الاحتياجات المحددة للفتيات والفتيان فيما يتعلق بالمنظور الجنساني. بيد أنه يجري تعيين العديد من المتقدمين إلى مهنة التعليم وهم لا يمتلكون إلا معرفة ضعيفة بالموضوعات ولا يطبقون إلا الطريقة التقليدية في مناهج التدريس، لأنهم قد عانوا هم أيضاً من التعليم المنخفض النوعية.

ويحتاج المعلمون أيضاً إلى إعداد ملائم لمعالجة الأبعاد الجنسانية في التفاعلات التي تجري في المدرسة وفي القاعات الدراسية والتي قد تؤثر سلباً في تجارب التعلّم لدى الفتيات والفتيان وفي نتائج التعلّم لديهم. وينبغي أن يزود المعلمون بتدريب في المجال الجنساني في إطار برامج التدريب أثناء الخدمة وقبل الخدمة.

4 إعداد مدربي المعلمين ومرشديهم بحيث يكونوا قادرين على دعم المعلمين

لقد أهمل تدريب مدربي المعلمين إهمالاً كبيراً على الصعيد العالمي، وأصبح بذلك معظم مدربي المعلمين لا يمتلكون إلا قدراً محدوداً من المعارف والخبرات فيما يتعلق بتحديات التدريس الحقيقية في القاعات الدراسية. وينبغي لواضعي السياسات توفير التدريب لمدربي المعلمين على سبيل الأولوية العليا، والتأكد من أن المدربين يمتلكون دراية كافية بمقتضيات التعلّم التي يواجهها في القاعات الدراسية أولئك الذين يضطلعون بالتدريس في ظروف صعبة.

وعندما يصبح المعلمون مؤهلين للتدريس، يعد الدعم المهني الذي يتلقونه في المراحل الأولى من مسارهم المهني أمراً حيوياً لضمان فعاليتهم. وينبغي لواضعي السياسات ضمان توافر المرشدين المدربين لمساعدة المعلمين الحديثي التأهيل على تحويل معارفهم التدريسية إلى أنشطة تحسّن التعلّم لدى جميع الأطفال.

5 تعيين المعلمين في الأماكن التي هي في أمسّ الحاجة إليهم

لن يؤدي توظيف أفضل المعلمين وتزويدهم بأفضل التدريب إلى نتائج هامة إذا لم يقوموا بالتدريس في الأماكن التي هي في أمسّ الحاجة إليهم. ففي أغلب الأحيان، لا تجتذب المناطق الفقيرة والنائية أفضل المعلمين لأنها لا تمتلك البنى الأساسية الكافية ولأن ظروف العمل فيها قاسية. وينبغي اللجوء إلى تقديم التعويضات الملائمة والمكافآت المالية والسكن الجيد والدعم من خلال توفير فرص التطور الوظيفي لتشجيع المعلمين المدربين على قبول الوظائف في المناطق المحرومة. وفي المناطق النائية أو الريفية التي تعاني من أوجه نقص حادة في المعلمين، يتعين على الحكومات أن توظف معلمين محليين وأن تزودهم بالتدريب المستمر لضمان أن يحظى جميع الأطفال، أياً كانت أماكنهم، بمعلمين يمتلكون القدرة على النهوض بتعلّمهم.

6 استخدام بنى المسار الوظيفي والمرتبات المنافسة لاستبقاء أفضل المعلمين

يواجه العديد من البلدان ذات الدخل المنخفض صعوبة في رفع مرتبات المعلمين، ويعزى السبب الرئيسي في ذلك إلى القيود المفروضة على الميزانية. ومع ذلك، يتعين على الحكومات أن تبذل كل ما في وسعها لجعل مرتبات المعلمين أكثر قدرة على المنافسة. فإن دفع مرتبات منخفضة إلى المعلمين يرسل إشارة سلبية إلى المجتمع بشأن قيمة إسهام المعلمين في تحقيق جودة التعليم. ففي بعض البلدان الفقيرة، يكاد لا يكسب المعلمون ما يكفي لرفع أسرهم إلى ما فوق حد الفقر. ولحشد أفضل المعلمين واستبقائهم، يجب أن تكون مرتباتهم مشابهة لمرتبات المهنيين في المجالات القابلة للمقارنة بمجال التعليم، وذلك لتفادي خطر فقدان المعلمين لحماسهم أو خطر ترك المهنة.

وينبغي استخدام بنى المسار المهني والمرتبات الجذابة كحوافز لجميع المعلمين. وينبغي أن تعترف بنى المسار المهني والمرتبات بجهود المعلمين العاملين في المناطق النائية والمعلمين الذين يضطلعون بتدريس الأطفال المحرومين وأن تجزيهم على ذلك.

7 تعزيز الأطر التشريعية وأطر السياسات لحماية جميع الأطفال من العنف الجنساني

تحتاج الفتيات إلى دعم الإدارة المدرسية القوية لحمايتهن من العنف الجنساني وللتصدي لهذا العنف، سواء أكان مرتكبوه هم المعلمون أم أفراد المجتمع المحلي أم التلاميذ. وينبغي أن تعمل الحكومات بالتعاون الوثيق مع نقابات المعلمين من أجل صياغة سياسات واعتماد مدونات سلوك بغية مكافحة السلوك غير المهني. وينبغي أن تشير مدونات السلوك هذه إشارة صريحة إلى العنف

الممارس على التلاميذ، وأن تضمن تماشي العقوبات مع الأطر القانونية لحقوق الطفل وحمايته. وينبغي استخدام مجموعة من العقوبات، مثل الوقف عن العمل أو الحظر، من أجل التصدي للحالات الخطيرة لسوء سلوك المعلمين.

8 تزويد المعلمين بمناهج دراسية تدعم التعلّم المحسَّن للفتيات

يحتاج المعلمون إلى دعم متمثل في استراتيجيات جامعة ومرنة للمناهج الدراسية التي تصمم لتلبية احتياجات التعلّم لدى الأطفال المنتمين إلى فئات محرومة، بمن فيهم الفتيات. وينبغي أن يجري دعم عمل المعلمين ومساعديهم من خلال مضامين المناهج الدراسية وأساليب توفير التعليم التي تحسّن التعلّم وتزيد الإنصاف، مما يتيح للفتيات فرصة اللحاق بالركب. وينبغي أن تعزز المناهج الدراسية المراعية للمنظور الجنساني إدماج الفتيات، وذلك مثلاً من خلال ضمان خلو الكتب المدرسية من الصور النمطية الجنسانية السلبية ومكافحة حالات التحيز الجنساني.

وفي البلدان التي تكثر فيها أعداد الأطفال والشباب غير الملتحقين بالمدارس، يتعين على الحكومات وعلى الجهات المانحة أن تعطي الأولوية لتمويل برامج الفرصة الثانية وبرامج التعلّم ذات الوتيرة السريعة، وأن توظف المعلمين وتزودهم بالمهارات اللازمة لتنفيذ هذه البرامج.

9 تطوير عمليات التقييم في القاعات الدراسية لمساعدة المعلمين على تحديد ودعم الفتيات المعرضات لخطر عدم التعلّم

يحتاج المعلمون إلى مهارات قوية في ممارسات التقييم التي تجرى في القاعات الدراسية من أجل تحديد الدارسين المنتمين إلى خلفيات محرومة والذين يكافحون في حياتهم وتقديم المساعدة إليهم. وينبغي أن يتيح إعداد المعلمين قبل الخدمة وأثناءها تدريب المعلمين على كيفية استخدام أدوات التقييم لكشف صعوبات التعلّم في وقت مبكر، وكيفية رسم السياسات الملائمة للتصدي لهذه الصعوبات. ويتجاوب تعلّم الفتيات تجاوباً كبيراً مع هذه الجهود، ولا سيما في الصفوف الأولى من الدراسة.

ويمكن أن تحقق الفتيات والشابات مكاسب كبيرة إذا أتيح لهن مزيد من الفرص لرصد تعلّمهن ذاتياً. وينبغي أن يزود المعلمون بالمهارات اللازمة لمساعدة الفتيات على استخدام مواد التعلّم لتقييم تقدمهن ورصده. ويمثل الدعم الإضافي الهادف، الذي يقدم عن طريق مساعدي المعلمين المدربين أو المتطوعين من المجتمع المحلي، أسلوباً رئيسياً آخر لتحسين التعلّم لدى الطلاب المعرضين للتخلف عن الركب.

10 توفير بيانات مفصلة أفضل عن المعلمين المدربين

ينبغي أن تستثمر البلدان في جمع وتحليل البيانات السنوية عن عدد المعلمين المدربين المتاحين في شتى أنحاء البلد وعن أعداد المعلمين الإضافية اللازمة، بما في ذلك بعض السمات كالانتماء الجنساني والإثني والإعاقة، على جميع مستويات التعليم. وينبغي أن تستكمل هذه البيانات بمعلومات عن الطاقة الاستيعابية لبرامج إعداد المعلمين، مع تقييم للكفاءات التي يتوقع من المعلمين أن يكتسبوها والتي من شأنها أن تساعدهم في تدريس الفتيات. ويتعين وضع معايير متفق عليها دولياً فيما يتعلق ببرامج إعداد المعلمين بحيث يتاح ضمان قابليتها للمقارنة.

التعليم والتعلّم:
تحقيق الجودة للجميع

ثمة 250 مليون طفل في العالم – ينتمي العديد منهم إلى خلفيات محرومة – لا يتعلّمون الأساسيات لأنه لا يولى الاهتمام اللازم لجودة التعليم ولأن التعليم الجيد لا يصل إلى الفئات المهمشة. ويبين إصدار عامي 2014/2013 من التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع المعنون «التعليم والتعلّم: تحقيق الجودة للجميع» أن ذلك يؤدي إلى وجود العديد من الفتيات والشابات غير القادرات على القراءة والكتابة والمضطرات للسعي بمفردهن إلى اكتساب المهارات التي يحتجن إليها للحصول على عمل لائق وتأمين سبل العيش الكريم.

وإذ يصدر هذا الملخص للتقرير العالمي لرصد التعليم للجميع لعامي 2014/2013 على أعتاب عام 2015، فإنه يوفر تقييماً نقدياً للاتجاهات والتحديات التي تواجه في تحقيق أهداف التعليم للجميع، كما يقدم لمحة عامة عن القضايا التي ترسم ملامح أزمات التعليم والتعلّم من المنظور «الجنساني». وفي الوقت الذي يستعد فيه المجتمع الدولي لصياغة الأهداف الإنمائية لمرحلة ما بعد عام 2015، يقدم التقرير حججاً مقنعة لوضع التعليم في مركز الصدارة ضمن الأطر العالمية والوطنية. كما أنه يقدم أحدث الأدلة التي جمعت من شتى أنحاء العالم عن قوة التعليم – ولاسيما تعليم الفتيات – في المساعدة على تحسين الصحة والتغذية، والحد من الفقر، وتدعيم النمو الاقتصادي، وترسيخ أسس الديمقراطية.

ويصف هذا الملخص الطريقة التي يمكن أن ينهي بها واضعوا السياسات أزمة التعلّم، من خلال دعم وإدامة نظام التعليم الجيد لجميع الأطفال، بغض النظر عن خلفياتهم، عن طريق توفير أفضل المعلمين. ولكي يتسنى تسريع وتيرة تعليم الفتيات، ينبغي توظيف المعلمات، ولاسيما في المناطق الريفية، ودعمهن وتشجيعهن من خلال تقديم الحوافز الملائمة؛ كما ينبغي تركيز الجهود على تدريب المعلمين القائم على الوعي بالقضايا الجنسانية والمراعي للمنظور الجنساني وعلى التنمية المهنية وغير ذلك من الوسائل. وإن لم تبذل جهود خاصة على نحو عاجل لتوسيع نطاق فرص التعليم المتاحة للمهمشين، فقد تمر عدة أجيال حتى تتمكن جميع الفتيات في أفقر البلدان من إتمام التعليم الابتدائي والمرحلة الدنيا من التعليم الثانوي وحتى يتسنى محو الأمية لدى جميع الشباب.

UNGEI
United Nations Girls' Education Initiative

التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع
EFA GMR

منشورات اليونسكو
UNESCO
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

www.unesco.org/publishing • www.efareport.unesco.org • www.ungei.org